المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا: الأبعاد والانعكاسات

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية و أمريكا: الأبعاد و الانعكاسات

رئيس المشروع

د. عمار جفال

الأعضاء

أ. فرحاتي عمر

أ. بوقارة حسين

أ. سعود صالح

أ. حاروش نور الدين

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

تصدير بقلم معالي الوزير

السيد الطيب زيتوني

إنّه لمـ ـن دواعي الفخر والاعتزاز، أن أدبّج هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، ضمن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والتي تميّزت كسابقاتها بمادة علمية قيّمة ودراسات فكرية مفيدة وأبحاث رصينة ستساهم في إثراء المكتبة الوطنية، وتفتح آفاق أرحب في مسعى الإحاطة بالتاريخ الوطني.

إنّ مسألة كتابة التاريخ الوطني ستظل تحتل حيزا متزايدا من اهتمام الدولة، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخصّها ببرامج مختلفة وبتسخير كافة الإمكانيات والظروف لتوثيق المعارف التاريخية وتنويع أوعية نقلها ضمانا للتواصل بين الأجيال لصون وديعة الشهداء الأبرار وحفظ أمانتهم.

وفي هذا الإطار، ووعياً بالأهمية الحيوية التي يكتسيها التاريخ في حياة الأمم والشعوب، باشرت وزارة المجاهدين بتعليمات سامية من فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، تشجيع الباحثين

والمؤرخين والأساتذة الجامعيين للقيام بدراسات وأبحاث حول تاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ومنها الدراسات التي تدخل ضمن إطار سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

وباعتبار أن كتابة تاريخنا الوطني يجب أن تكون مواكبة معنى ومبنى لنضالات الشعب الجزائري وتضحياته الجسام في سبيل الحرية والانعتاق، وهي مهمّة حسّاسة تنطوي على أبعاد استراتيجية وسيادية تهدف إلى تنقية الكتابات التاريخية من رواسب المدرسة الكولونيالية ومضامينها المشوهة، فكتابة التاريخ كما قال فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة "أمر جاد.. وذلك لأهميته فلابد أن تُتعهّدَ هذه الكتابة بما تستلزم من جدّ وخبرة علمية حتى يصبح لنا تاريخ لا غبار عليه، يضيء طريقنا نحو المستقبل، ويذكّرنا دائما بماضينا لكي نستخلص منه العبر والدروس فننتقي الصالح والمفيد".

إنّ نشر المعرفة التاريخية رسالة عظيمة وغاية نبيلة أنيطت بمؤسسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، رسالة تتطلب تظافر جهود الجميع من وصاية وإدارة المؤسسة وباحثين وأساتذة مختصين لبلوغ المرام وهي جهود في الحقيقة نراها تتعزّز وتتجسد من يوم لآخر من خلال إصدار هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث التي تناولت في طياتها قضايا

تاريخية عديدة تمّت معالجتها من طرف باحثين من مختلف جامعات الوطن يُشهد لهم بالكفاءة والتقيّد الصارم بالمنهجية العلمية التي حرصنا لأن تكون هي مرتكز هذه الأعمال لإفادة أجيالنا بالمعرفة التاريخية الحقيقية حول رصيد أمتّها ومآثر شعبها الذي زكّى تاريخه بتضحيات عظيمة في الأنفس والنفائس.

وبمناسبة صدور هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، لا يسعني إلاّ أن أثمن كلّ المبادرات والمجهودات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمرافقتنا في مواصلة إنجاز البحوث والدراسات حول تاريخنا الوطني، بما من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز بركائز هويتنا الوطنية وتحصينها، والشكر موصول إلى كل الباحثين والمؤرخين الذين ساهموا في هذه المشاريع وأثني على جهودهم الهادفة لتدوين وتوثيق إسهامات الشعب الجزائري عبر التاريخ وتدوين مورثنا التاريخي والثقافي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الجزائر وعزّتها وكرامتها.

وزير الـمجاهدين الطيب زيتوني

تقديم بقلم مدير المركز

التاريخ هو الأمم وحضارتها والشعوب وثقافتها، وهو أيضا معرفة الماضي لتقويم الحاضر وبتقويم الحاضر نبني المستقبل.

بهذه الرؤى والمعنى السامي للتاريخ دأب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 منذ تأسيسه على إيلاء الأولوية الكاملة لمشروع الحفاظ على الذاكرة الوطنية ضمن استراتيجية متكاملة تعمل في آن واحد على استغلال الأوعية والوسائل التكنولوجية في عملية الحفاظ والتبليغ للذاكرة التاريخية وفي نفس الوقت استغلال المادة الخام والوثائق الأرشيفية كانت أو شهادات حيّة في تدوين التاريخ الوطني بمنهجية علمية أكاديمية لاسيما ما تعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير المظفرة.

في هذا السياق يتشرّف المركز الوطني بإصدار المجموعة الثانية من مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي كان له شرف تأطيرها والسهر على إنجازها.

وإذا كان المركز يصبو من خلال إصدار هذه السلسلة العلمية إثراء المكتبة التاريخية وبث الوعي الوطني بترسيخ قيم أول نوفمبر في

وجدان أبناء الوطن ليعتزوا بماضيهم المجيد، فإنه يسعى أيضا إلى تحفيز الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين وتدعيمهم من أجل سبر أغوار تاريخنا الوطني وإعادة صياغته بمنهجية علمية وموضوعية تتماشى والرؤى الفكرية الحديثة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى **معالي وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني** على رعايته الكريمة لهذا المشروع وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأساتذة الباحثين على ما قدموه من مجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا المشروع العلمي الوطني.

أ. جـمال الـديــن ميـعادي

مقدمـــــة:

لقد شكلت الثورة التحريرية الجزائرية منعطفا مهما في تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، إذ اعتبرت محطة من محطات التأثير المهمة في المجتمع الدولي الحديث على نفس درجة تأثير أحداث بارزة أهمها مؤتمر وستفاليا سنة 1648، ومعاهدة فيينا سنة 1819، ومؤتمر فرساي سنة1919.

هذا الأخير يعود بالأساس إلى عدة أبعاد؛ أولها البعد الإرادي الذي حمل تحد كبير لم يكن ينتظره المجتمع الدولي، وثانيها هو التجاوب الشعبي الكبير الذي أظهر أنه لا طول الفترة الاستعمارية ولا مخططات طمس الشخصية وتذويبها تمكنت من الشعب الجزائري الذي أثبت بأنه محافظ على أصالته وعلى بعده الحضاري وانتمائه الديني و العرقي.

أما البعد الثالث وهو على درجة كبيرة من الأهمية، فيتمثل في تأثير حركية هذه الثورة وديناميكيتها على الأحداث الدولية وعلى موجة حركات التحرر التي واكبتها، والتي أصبحت الثورة الجزائرية مرجعيتها وملهمتها، وكذا على حركة التضامن العربي التي تمحورت أغلبيتها وراء الثورة الجزائرية وإنجازاتها.

إذن فتأثير الثورة الجزائرية كان تأثيرا مركزا في العلاقات الدولية وفي أنساقها المتعددة سواء في بعدها العالمي أو في بعدها الإقليمي.

فعلى المستوى العالمي تمكنت الثورة الجزائرية من أن يكون لها تواجد في المحافل الدولية والمنظمات الدولية الفاعلة عالميا وأهمها على وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة، التي تواجدت فيها القضية الجزائرية بقوة نتيجة الحركية الدبلوماسية الجزائرية والعربية الفاعلة، والتي استطاعت أن نفرض منطقها على فرنسا برغم امتلاك هذه الأخيرة لحق الفيتو، إذ استثمرت في دور الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تعاظم في تلك الفترة استنادا للقرار 377 (قرار اتشسون أو القرار الخاص بالاتحاد من أجل السلام).

وتمكنت من أن تعلن صوتها وتنجح في اكتساب تأييد الرأي العام العالمي الذي كان يصعب استمالته بسهولة.

وعلى المستوى الدولي أيضا كان للثورة الجزائرية برغم حداثتها، دور بارز في مؤتمر باندونغ سنة 1955، واستطاعت أن تجد لها موقعا في خضم التحولات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما على المستوى الإقليمي فيمكن متابعة دور الثورة الجزائرية على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وذلك من خلال مساهمتها الكبيرة في

المنظمات الإقليمية المتواجدة وأهمها على المستوى العربي؛ جامعة الدول العربية، وكذا من خلال نشاطها البارز في القارة الإفريقية والأسيوية والأمريكية، ومحاولة كسب الرأي العام العالمي والإقليمي الذي أصبح ورقة ضغط كبيرة في صالح الثورة التحريرية الجزائرية.

الثورة الجزائرية في تفاعلاتها الدولية استغلت النضوج المتواصل لها والتطورات الايجابية على مستوى الداخل بدءا بإعادة هيكلة الثورة في مؤتمر الصومام مرورا بإصلاحات 1958 التي أفرزت ظهور أول حكومة مؤقتة كانت مؤشرا على تعاظم تأثير هذه الثورة التحريرية في العلاقات الدولية منطلقة في ذلك من ثبات في الداخل ومن توازن بين المدخلات والمخرجات.

من خلال هذه المعطيات الأولية فإن هذا المشروع ينصب حول أحد المحاور الرئيسية في التحرك الخارجي للثورة و هو علاقة الثورة بالكتلة الغربية (أوربا الغربية و أمريكا) بكل ما تمثله هده الكتلة من سمات مميزة أهمها:1/ الحجم الحاسم لهده الكتلة في العلاقات الدولية والقرار الدولي 2/ تشكل القوة الاستعمارية (فرنسا) جزءَ هاما من هده الكتلة بكل ما يعنيه ذلك من انعكاسات إقليمية و دولية. و عليه يطمح المشروع إلى الخطة العامة التالية :

الجزء الأول: منطلقات و محددات علاقات الثورة الجزائرية بالبيئة الخارجية

الجزء الثاني: العلاقات الدولية للثورة الجزائرية بمجموعة الدول الاسكندينافية (السويد، الدانمارك، النرويج ، فنلندا) وألمانيا:

الجزء الثالث: الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية

الجزء الرابع: الثورة الجزائرية و دول الحزام الأوربي اللاتيني (اسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا).

إشكالية الدراسة:

كانت الثورة الجزائرية تصنف من أهم و اعنف الثورات التي شهدتها العلاقات الدولية في القرن العشرين، فإنها واجهت جملة من الإشكاليات التي أفرزتها طبيعة العلاقات الدولية في تلك الفترة الزمنية. فالأهداف الداخلية و الخارجية للثورة الجزائرية كما حددها بيان نوفمبر 1954 سهلت مهمة تصنيفها ضمن خانة التيارات السياسية اليسارية من طرف الكثير من الدوائر الرسمية و الأكاديمية في الدول الغربية. وهو الاعتبار الذي ساعد المستعمر الفرنسي في إدراج الثورة الجزائرية ضمن مسائل التوتر في الحرب الباردة. وعلى هذا الأساس اتضح أن على قادة الثورة الجزائرية العمل على الأقل على جبهتين: تتمثل

الجبهة الأولى في حتمية إبراز القضية الجزائرية على أساس أنها مسالة تصفية استعمار و تقرير مصير شعب بمقوماته الرئيسية، تكمن الثانية في ضرورة إبعاد الثورة الجزائرية عن الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية بين الشرق و الغرب. ومن هدا المنطلق يمكن أن نتساءل عن الاعتبارات و الاستراتيجيات التي اعتمدها قادة الثورة الجزائرية لتحقيق هدا المسعى، وكيف كان رد دول الكتلتين الشرقية و الغربية اتجاه السلوك الخارجي للثورة الجزائرية؟

و الجدير بالذكر، أن البحث التاريخي يشكل أحد المهام والانشغالات الكبرى في أي بلد يتوفر على رؤية مستقبلية للأجيال القادمة، ولا تعود هذه الأهمية للتاريخ باعتباره اسمنت الوحدة الوطنية، ومنارة الأجيال المقبلة، بل أيضا لأن تاريخنا لم يكتب بعد بجدية وبمناهج علمية حديثة، خاصة وانه تعرض لكثير من عمليات التشويش والتزييف والتحريف من قبل المؤرخين الأجانب، وكما هو معلوم فإن من لا يكتب تاريخه يكتبه له الآخرين ولكن بطريقتهم الخاصة.

وانطلاقا من مقولة الأمير شكيب أرسلان أنه:" لا يتصور على وجه الكرة الأرضية وجود أمة تشعر بذاتها، وتعرف نفسها قائمة بنفسها إلا إذا كانت حافظة لتاريخها...". وعلم التاريخ هو الوصل بين الماضي والمستقبل والرابط. و على هذا الأساس تم اختيارنا لهذا الموضوع والخاص بالثورة

الجزائرية وعلاقاتها بالدول الغربية و أمريكا، و نسعى من وراء هذه الدراسة الوصول إلى جملة من الأهداف، ذات البعد العلمي والاجتماعي والثقافي، نوجزها فيما يلي:

1- البحث العلمي في أحد المحاور الرئيسية لعلاقات الثورة التحريرية الجزائرية و هو محور الدول الغربية و أمريكا آخذين بعين الاعتبار حجم الهيمنة التي كانت تحتلها هذه المجموعة من الدول في تطور الحياة العالمية و صياغة القرار الدولي المتعلق بالعديد من المناطق و منها على الخصوص: المستعمرات.

2- تنتمي القوة الاستعمارية فرنسا إلى المجموعة الغربية مما سهل عليها الحصول على الدعم الرسمي الغربي بشكل عام لحربها الاستعمارية في الجزائر لكن هذا الموقف الغربي لم يكن منسجما كما أنه عرف تطورا ملحوظا و عليه يهدف العمل إلى إبراز هذا التطور لصالح القضية الجزائرية كما يهدف على الخصوص إلى رصد و تحليل مواقف القوى السياسية و النقابية و قوى المجتمع المدني الداعمة للثورة

3- محاولة تقديم روية موضوعية بقدر الإمكان حول المواقف الغربية على مختلف المستويات و ذلك بهدف:

أولا/ الخروج من التعميم الذي تشهده مثل هده المواضيع من خلال تناول الموقف الغربي و كأنه كتلة موحدة تضم كل الدول الغربية ولا تفرق بين المستويات المختلفة: أي المستوى الرسمي و المستوى الشعبي بكل ما يزخر به من تنظيمات متنوعة و قوية،

ثانيا/ الوصول في يوم ما إلى تحقيق مصالحة مع الذات ومع التاريخ من خلال الفصل بين مفهوم النظام الاستعماري الفرنسي و بين مجموعة الدول الغربية ككيان حضاري سياسي .

4- التاريخ هو وعاء الخبرة البشرية وهو العلم الخاص بالجهود البشرية، ودراسة تاريخ العلاقات الجزائرية مع المجوعة الغربية أثناء الثورة التحريرية من شأنه إبراز دبلوماسية الثورة واستلهام العبر لمواجهة العصر الحالي.

5- أصبح بالإمكان البحث في العديد من الموضوعات وفق معطيات جديدة و إيجابية أهمها توفر العنصر البشري للقيام بالعمل الجماعي، الدعم المادي، الاستناد إلى مؤسسة بحثية. لقد كتب الأجانب وعلى الخصوص منهم الفرنسيون عن حرب الجزائر الشيء الكثير و ربما أكثر من الجزائريين ومرد ذلك يعود إلى إمكانيات البحث و تقاليد البحث و حرية التعبير التي يتمتعون بها في بلادهم.

6- الفعل التاريخي ليس حدثا منعزلا عن الفعل الإيديولوجي والفعل السياسي وفلسفة التاريخ لا تخشى من الإيديولوجية بل تهتم بكل ما يزخر به الوطن من تراث أيديولوجي وسياسي وتدعو إلى دراسته وتحقيقه ونشره وفق المناهج العلمية الحديثة وهو ما نصبوا إليه من خلال هذا البحث. فقد تبنت دبلوماسية الثورة على الساحة الدولية مبادئ و طروحات على درجة كبيرة من الثبات و الانسجام بين الداخل والخارج، لاقت احترام المجتمع الدولي من خلال التعاطف الشعبي على مستوى العالم بأسره، و ساهمت بدلك في تطوير القانون الدولي. و بالتالي البرهنة على أن المبادئ المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية و في مقدمتها دعم مبدأ تقرير المصير ليست وليدة الساعة و غير مرتبطة بحالة معزولة.

إخراج الدراسات التاريخية من مجرد السرد والترديد إلى آفاق البحث الموضوعي القادر على ترسيخ مكانة هذا التاريخ في عقول وضمائر الأجيال الحاضرة والمقبلة.

و الواقع أنه و من خلال المعاينة الأولية و المباشرة للمكتبات ومراجعة الرصيد المكتبي و الوثائقي المتوفر (على مستوى مكتبة الجامعة، المكتبة الوطنية بالحامة، مكتبة المركز الوطني للدراسات

والبحث في الحركة الوطنية) يمكن تصنيف وضعية المعارف المتوفرة حاليا حول موضوع البحث إلى ما يلي:

1- ذات علاقة بالثورة و تعد مادة وثائقية هامة لكنها تؤخذ المذكرات الفردية الصادرة عن شخصيات وطنية و أجنبية في الغالب بنوع من التحفظ و خاصة في ما يتعلق بالعديد من الأحداث الهامة التي يتم تقديمها بصيغ مختلفة من شخصية إلى أخرى و أحيانا يصعب التأكد من الصيغة الأقرب إلى الحقيقة.

2- إصدارات فردية حول أحداث معينة وقعت أثناء الثورة أو أحداث وقعت في منطقة محددة و يتسم هدا النوع من الإصدارات يتناول أحداث جزئية في الزمان أو المكان دون ربطها بإطار عام أو باستراتيجية شاملة مسطرة من طرف القيادة المركزية للثورة مثلا. و في هدا الإطار يمكن الإشارة إلى مختلف الإصدارات الموجودة حول معارك معينة وقعت في منطقة محددة. و يغلب عليها الطابع السردي لأحداث ميدانية مباشرة و بلغة حماسية أحيانا.

3- إصدارات فردية حول جانب من جوانب الثورة تعكس جهدا كبيرا بالنظر إلى صعوبة الكتابة في هدا الموضوع و ما يتسم به من السرية أحيانا و غياب التوثيق أو صعوبة الوصول إليه

4- تتسم الكتابات (كتب، مجلات...الخ) التي تصدر عن مؤسسات علمية متخصصة بمكانة خاصة في الرصيد الوثائقي المتعلق بأي حدث من الأحداث و ذلك بسبب إخضاعها لقدر معين من التحكيم، و لما تطمح إليه من تحليل عقلاني و موضوعية في تناول الموضوع ، و منها تلك التي تصدر عن مراكز أبحاث أو رسائل جامعية.

في هذا الإطار يساهم المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وتاريخ أول نوفمبر بقدر كبير من الإصدارات الثمينة لكن هدا الجهد يبقى محدودا بالنظر إلى حجم ثورة التحرير في التاريخ المعاصر (وطنيا و دوليا).

5- يلاحظ أيضا و بشكل واضح ضعف الإصدارات الجماعية حول الثورة و التي يمكن أن تتضمن مساهمات متنوعة من عدد من الباحثين حول جانب من الجوانب الأساسية للثورة أو حدث كبير.

6- أخيرا تجدر الإشارة إلى الأهمية القصوى للاستقلالية العلمية للباحثين و المؤسسات البحثية ذات العلاقة بالبحث في تاريخ الثورة .

لقد مثلت الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962) منعطفا مميزا في نضال الشعب الجزائري، من أجل إعادة سيادة دولته، وإحياء قيم المجتمع

ضمن أبعاده العربية والإسلامية والدولية، وذلك عبر تصديها لقوى الاستعمار بكل الوسائل المتوفرة.

و لتبيان مكانة هذه الثورة في محيطها الدولي، يجب التطرق إلى مختلف محاور علاقاتها الدولية: و في هدا الإطار، اجتهد بعض الزملاء سابقا في دراسة محور علاقات الثورة بالمجموعة العربية و المجموعة الإسلامية و عدم الانحياز و بمنظمات دولية مثل الجامعة العربية و الأمم المتحدة. و يهدف هدا المشروع إلى دراسة علاقات الثورة بالمجموعة أو الكتلة الغربية ككيان سياسي و عسكري و حضاري منسجم و متقارب جدا، خاصة على المستوى الرسمي، والى مدى تأثر هذه العلاقة بتصاعد الكفاح المسلح للثورة، وما رافقه من نشاط سياسي ودبلوماسي.

وعليه، فإن طبيعة هذه الدراسة وما تطرحه من تساؤلات، يستدعى الاعتماد على عدة مناهج، على أساس أن هذا المزيج يعد من مكونات طرق البحث الحديثة للتفكير، والتي تساعد على إكمال جوانب البحث العلمي.

و من أهم المناهج التي تساعد على دراسة هذا الموضوع، هو المنهج التاريخي، كمنهج رئيس، والمنهج المقارن، والمنهج الاستدلالي. ويعرف المنهج التاريخي، أنه الطريقة التي يتم بوساطتها دراسة ماضي

الإنسان، والتي تكون عن طريــق الآثار التي خلفها، وهو ما يعرف بالوثائق التاريخية، و المذكرات و الكتابات...الخ ومن ثمة فهو يهدف إلى إعادة الظروف والملابسات التاريخية، لتحري جوانبها ومعرفتها، بطريقة علمية تساهم في إظهار مزيد من الحقائق حولها.

ولهذا ، فسيساعد المنهج التاريخي ـ في هذه الدراسة ـ على كيفية إعادة إبراز ظاهرة القيم والعلاقات التي أطرت الثورة الجزائرية وارتباطها بمحيطها الدولي ـ لاسيما تلك التي مازالت غير مدركة ـ بكل موضوعية، ومن ثمة إحضارها في واقع المجتمع ، لأن متطلبات المصلحة الحيوية للدولة تدفع إلى إدراك مكونات التاريخ ، وتوظيفها بما يتلاءم مع الواقع المعيش. أما المنهج المقارن فيعرف بأنه الطريقة التي يتم بوساطتها المقايسة بين ظاهرتين، أو أكثر، لمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، وهي عملية عقلية تمكن الباحث من الحصول على معارف أدق، تجاه وقائع محددة. وبوساطة هذا المنهج يمكن مقارنة العديد من جوانب الثورة ومساراتها الدولية بأهم الثورات المعاصرة التي ساهمت في إحداث تطورات بارزة في مسار التاريخ المعاصر. و أخيرا المنهج الإستدلالي و من دلالاته التعبير على عملية انتقال الذهن من قضية، أو عدة قضايا مسلم بها إلى قضية ، أو عدة قضايا ،أخرى تقود إلى نتيجة غير مسبوقة.

وبما أن العديد من مواقف هذه الثورة ودلالاتها مازال محكوما بنوع من الغموض فإن هذا المنهج سيساعد على الانتقال من المعرفة العامية، إلى المعرفة العلمية، وذلك عبر تناول العلاقة بين الحوادث، ونقدها بموضوعية وإعادة بنائها ، للتوصل إلى نتائج تدعم التوجهات التي تربط الجزائر بمحيطها الدولي .

وعموما، فإن الملاءمة بين هذه المناهج، ستمكن من معرفة المشاهد التي أطرت علاقة الجزائر بمحيطها، وكيفية توظيف الإيجابيات والعمل على تحييد السلبيات، لخدمة المصالح المشتركة بشفافية، وهي الدبلوماسية المنشودة في عالم اليوم.

ولتحقيق هدا الهدف، يطمح الأساتذة المشاركون في المشروع إلى التوجه نحو مصادر أساسية من شانها الدفع بالبحث في هدا الميدان نحو تقديم عمل أصيل بقدر الإمكان و دلك بالاعتماد على المصادر التالية:

1 – الأرشيف المتوفر بالجزائر حول العلاقات الدولية للثورة (و المتواجد في مختلف المؤسسات و خاصة: مكتبة الرئاسة، المركز الوطني للأرشيف، المكتبة الوطنية....الخ) و يرجع الاهتمام أولا بهذا المصدر إلى الحرص على مراجعة الأحداث انطلاقا من رؤية داخلية حسب ما كان يعبر عنها في

مختلف أنواع الأرشيف المتعلق بتسيير دبلوماسية الثورة و علاقاتها الدولية.

2- العودة إلى الأرشيف الرسمي و غير الرسمي (الصحف والبيانات...الخ) للدول الرئيسية في المنطقة موضوع الدراسة و دلك من خلال القيام بزيارات لأهم الدول و العمل على مراجعة الأرشيف المتوفر لدى وزارات الخارجية + الأحزاب العاملة آنذاك + المؤسسات المختلفة مثل البرلمانات العربية و الصحف التي كانت تصدر بالمنطقة.

3- العمل على إعداد قائمة بالشخصيات الرسمية و غير الرسمية ذات العلاقة بدبلوماسية الثورة و علاقاتها الدولية و محاولة التواصل معها والاستفادة من مذكراتها الحية و تجربتها في هدا الميدان.

4- العودة إلى المذكرات المختلفة و التي صدرت عن الشخصيات السياسية و العسكرية و الإعلامية...الخ في الداخل و الخارج حول النشاط الدولي للثورة و الذي كان يتم كجزء أساسي لا يتجزأ من العمل و النضال الثوري العام و المتكامل بين الكفاح المسلح في الداخل و العمل التعبوي لدعم الثورة و التعريف بها في الخارج.

5- أخيرا الإصدارات المختلفة حول الموضوع من كتب و مجلات.

و مهما يكن فإن هذا البحث يهدف أساساً إلى تحقيق مجموعة نتائج أهمها:

- فتح باب النقاش و الحوار العلمي حور تاريخ الثورة و علاقاتها الدولية خاصة و أن المدة مند الاستقلال إلى حد ا لآن تسمح بدلك

- نقل البحث في قضايا الثورة الى الأطر الأكاديمية و بالتالي دراسة الوقائع بقدر من الهدوء و الموضعية بعيدا عن الطابع الحماسي و الانفعالي اليد ميز و لا زال يميز جل الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع

- على المستوى الاجتماعي و الثقافي يمكن أن تسهم الدراسة حول هدا الموضوع في تقديم دبلوماسية الثورة آنذاك و ظروف عملها ...الخ إلى الأجيال الجديدة في محاولة لإبراز الجوانب المشرقة من تاريخ الثورة والمساهمة في عملية استرجاع الاعتزاز بالنفس.

الفصل الأول

الفصل الأول: منطلقات و محددات علاقات الثورة بالبيئة الخارجية:

أولا- مميزات المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الثورة:

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات كبيرة في النسق العالمي، وأنتجت منظومة عالمية مغايرة للمرحلة السابقة كان فيها التأثير الكبير لفاعلين أساسيين أصبحا مركز الثقل في النظام الجديد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

إذا كان دور الولايات المتحدة الأمريكية منتظر بالنظر إلى المعطيات السابقة للحرب والتي عرفت بداية تشكل قوة كبيرة بمعطيات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة، فان الجديد هو بروز قوة أخرى بدأت معالمها الأولى بإيديولوجية جديدة كانت نتاج للثورة البلشفية لسنة 1917 و تعاظمت بشكل تدريجي إلا أن شكلت قوة استقطاب كبيرة ومظهر من مظاهر النظام الجديد إنها الاتحاد السوفياتي.

على المستوى المنظماتي التقت إرادة المجتمع الدولي في تنظيم عالمي ذو نشاطات متعددة سمي بمنظمة الأمم المتحدة أريد له إن يكون نظري

الإطار العالمي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ولكن بتأثير وهيمنة للدول الكبرى الغربية الفاعلة في المجتمع الدولي.

في المقابل لهذه التحولات، بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية تحركات شعبية ونضالية وتحررية كبيرة لعدد من الدول بعضها وجد الحل في هذا التنظيم العالمي الجديد، والبعض الأخر استلهم قواه من التجارب الأخرى واستخدم مختلف الوسائل السلمية والعسكرية، وكان أعظم هذه الحركات على الإطلاق الثورة الجزائرية التي أثرت في المشهد العالمي في بعده التحرري وبعده النضالي وكذا المؤسساتي.

لدراسة كل هذه العناصر وتأثيراتها المباشرة على الثورة التحريرية ودور الجزائر فيها نفصل في مميزات المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تناولها بالتفصيل وفقا للمخطط الموضح في البداية.

1- انقسام العالم إلى معسكرين:

لقد ساهمت عدة عوامل في انقسام العالم إلى معسكرين أساسين، معسكر غربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفياتي من أهمها:

تصريحات رئيس الولايات المتحدة ترومان: بدأت معالم التقسيم الأولى من خلال تصريحات ورسائل متعددة وجهها ترومان وأولها إعلانه

عن تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومة اليونانية والتركية، بهدف الوقوف في وجه النفوذ السوفياتي في هاتين الدولتين وقد جاء التصريح في شكل رسالة وجهت إلى الكونغرس جاء فيها مايلي:

" إنني اعتقد بأن سيادة الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتبنى مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية لإخضاعها "

كما طالب في هذه الرسالة مساعدة عاجلة بقيمة 400 مليون دولار إلى هاتين الدولتين.

كان هذا التوجه أحد الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر موسكو الذي انعقد في الفترة الممتدة بين مارس و أفريل 1947 والذي كان يهدف إلى التوصل إلى إيجاد حلول للمسائل العالقة الخاصة بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما القضية الألمانية والنمساوية.

ازدادت الأمور تعقيدا بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة اتشسون بان المساعدة الأمريكية ستكون محصورة فقط في الدول التي تقر و.م.أ نظامها السياسي والاقتصادي.

في هذا السياق يقول اتشسون:" إن تدابير مساعدة وإعادة بناء البلدان التي خربتها الحرب أصبحت مصلحة وطنية".

2- مخلفات القضية الألمانية:

كان للمسالة الألمانية النصيب الأكبر في بداية تجسيد التقسيم العالمين، إذ فشل مؤتمر موسكو في حلها سنة 1947، وعليه حاولت الدول الغربية حلها دون حضور الاتحاد السوفياتي وذلك في مؤتمر لندن الذي انعقد في شهر أفريل 1948، إذ تقرر في هذا المؤتمر مايلي:

1- توحيد المناطق الألمانية التي كانت خاضعة للدول الغربية ومنحها بعض الحرية مع الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة فيها في شهر سبتمبر 1948.

2- اتخاذ التدابير الإضافية لإرضاء فرنسا منها تشكيل مكتب الأمن العسكري مكون من قادة جيوش الدول الثلاثة مهمته الإشراف على تجريد ألمانيا من السلاح.

3- اعتراف فرنسا بالاستقلال الذاتي لمنطقة السار.

هذا المؤتمر أدى إلى ردود فعل غاضبة من الاتحاد السوفياتي إذ دعا وزراء خارجية الدول الاشتراكية لاجتماع في براغ والتنديد بطريقة المفاوضات الأحادية الطرف، كما قام بمحاصرة جميع الطرق البرية المؤدية

إلى برلين في جويلية 1948، واستمر الحصار لمدة سنة بالرغم من الجهود الغربية ومنها تنظيم جسر جوي لتامين المواد الضرورية لبرلين الغربية والتي قدرت بـ 500 طن يوميا وبقيمة مالية قاربت 100 مليار فرنك فرنسي.

كما تم عرض القضية على مجلس الأمن في 26 سبتمبر 1948، ولكنه لم يستطع اتخاذ قرار فيها بسبب الفيتو السوفياتي.

بعدها استفحل الصراع، وكان من نتائجه منح الدول الغربية ألمانيا الغربية الاستقلال، وفي المقابل حرض الاتحاد السوفياتي في مجلس الشعب الألماني على إعلان قيام الجمهورية الشعبية الألمانية.

كان نتاج تقسيم الألمانيتين وظهور جدار برلين بداية تقسيم العالم وتوجه نحو التكتلات العسكرية.

3- مشروع مارشال:

هو عبارة عن مساعدات قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لعدد معتبر من الدول الأوروبية كان هدفها تصحيح اختلالاتها الاقتصادية وإعادة بناء بنيتها التحتية، وجعلها تتبع نهج الولايات المتحدة الأمريكية.

أعلن هذا المشروع في 5 جوان1947 وخصصت له الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 13 مليار كمساعدات للدول الأوربية تمتد من سنة 1947

إلى سنة 1959 واهم هذه الدول الأوروبية بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، اللكسبورغ، البرتغال، اسلندا، ايرلندا، السويد، النرويج، سويسرا، النمسا، اليونان، هذه السياسة اعتبرها الاتحاد السوفياتي ظاهرة من ظواهر التسلط الأمريكي هدفها تطويقه وكان رد فعل يربط الدول الشرقية بمشاريع وتحالفات عسكرية، وكان هذا مؤشر إضافي على انقسام العالم إلى معسكرين.

هذه المؤشرات والعوامل مجتمعة وسعت من دائرة الخلاف بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي وكرست عدم الثقة بين القوتين العالميتين الأساسيتين وعززت معالم الفراق الإيديولوجي والاقتصادي وأدت إلى تجذر معالم الحرب الباردة والتي ارتبطت بمشكلتي ألمانيا واليونان وأصبحت ميزة أساسية للصراع طيلة الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى غاية سنة 1990.

هذا الانقسام أدى إلى نتائج ايجابية بالنسبة لحركات التحرر أهمها بداية التركيز والاهتمام على دول العالم الثالث التي أصبحت أهدافا للاستقطاب في التنافس بين الدول الكبرى.

يضاف إلى هذا فان ضعف الدول الأوروبية أدى إلى تراجع الحركة الاستعمارية وكان هذا لصالح المستعمرات حيث تمكنت عدد من الدول

من التحرر، وكان بذلك ممهدا لحركات تحرر أخرى ستظهر وتتعاظم بشكل كبير في المرحلة اللاحقة.

4- ظهور منظمة الأمم المتحدة:

لقد كان فشل عصبة الأمم في تجنيب العالم ويلات الحرب العالمية الثانية السبب المباشر لإعادة ترتيب العمل المنظماتي، إذ اقتنعت الدول الغربية بان عليها التفكير في تنظيم أممي بديل يكون إطارا جديدا لتنظيم العالم، وفعلا بدأت بالمراحل الأولى في الثلاث سنوات الأولى للحرب العالمية الثانية من خلال التصريحات المتعددة وخطوات أهمها التصريح الاطلنطي الذي أكد على ضرورة بناء السلم والأمن في العالم من خلال تنظيم دولي جديد.

ثم تم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة المؤتمرات التي كان ختامها مؤتمر سان فرنسيسكو سنة 1954 والتي حضرته أكثر من 50 دول وأعلن فيها ميلاد منظمة الأمم المتحدة بمشروع توافقت عليه الدول الكبرى وأثرت فيه بشكل كبير الولايات المتحدة الأمريكية التي أقرت قواعد جديدة للأمن والاستقرار واستحوذت من خلال ذلك على حق الاعتراض أو الفيتو والذي حضت به 5 دول أساسية هي الو.م. أ ، فرنسا، بريطانيا، الصين، الاتحاد السوفيتي.

حددت منظمة الأمم المتحدة عددا من الأهداف و المبادئ استلهمت منها الثورة التحريرية العون وكذا حركات التحرر المتعددة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

من بين أهم الأهداف الاستراتيجية والأساسية لهذه المنظمة حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد اعتبر هذا الهدف المرتكز الأساسي والغاية المثلى لهذه المنظمة الدولية ، فتجنب الحروب والابتعاد عنها هو من المنطلقات الأساسية التي قامت عليها المنظمة ويظهر هذا في الفصل الأول لاسيما في المادتين الأولى والثانية وكذا في عدة مواد وفصول من ميثاق المنظمة.

الأمن الدولي هنا انتفاء الحروب ومنعها، وتهيئة الأسباب والسبل لمنع الاضطرابات والمنازعات الدولية وتمكين الدول من العيش براحة واطمئنان.

من بين الأهداف الأخرى تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق، ويأتي هذا الهدف مترابط مع الهدف الأول، وهو يدعو صراحة إلى احترام مبدأ المساواة في الحقوق.

كما دعت المنظمة إلى تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل في الشؤون الاقتصادية والثقافية والإنسانية.

وهنا تشير نصوص الميثاق إلى التزام شعوب الأمم المتحدة بان تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وان ترفع مستوى الحياة.

هذا عن الأهداف، أما عن المبادئ فإنها مرتكز ثاني للمنظمة وفيها يظهر التوجه الايجابي الذي فتحته الأمم المتحدة للدول المستعمرة وللشعوب المقهورة من خلال تقرير حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا المبدأ يشكل مرجعية نشاط وحركية الشعوب للثورة والسعي إلى التحرر من القيود المفروضة عليها من الدول المستعمرة التي استغلت الظروف الدولية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وما قبلها واستعمر عدد ا كبيرا من الدول الإفريقية والعربية والأسيوية.

من المبادئ الأخرى التي أقرتها المنظمة قيامها على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، ويعني ذلك ان جميع الدول الأعضاء متساوية أمام القانون الدولي.

كما أقرت المنظمة مبدأ على درجة كبيرة من الأهمية هو مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية من خلال تفعيل القنوات السلمية المختلفة والمتمثلة في المفاوضة، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، واللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية.

استعانت منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها بمجموعة من الأجهزة منها الجمعية العامة وهي مفتوحة لكل الدول الأعضاء، وكذا مجلس الأمن الذي يعتبر الأداة التنفيذية للمنظمة، وأيضا الأمانة العامة التي تعتبر الوسيلة الإدارية والتقنية التي أوكلت لها الكثير من المهام.

كان لهذه الهيئات دورا متميزا في تدعيم حركات التحرر عامة والثورة الجزائرية خاصة سواء من خلال الدعم الذي تلقته على مستوى الجمعية العامة، او على مستوى الجهد الاممي الذي تكفل به الأمين العام للمنظمة.

من الهيئات الأخرى التي تكفلت بقضايا الاستعمار و سعت إلى تصفيته على مراحل مجلس الوصاية.

الوصاية وفقا لتوجهات المنظمة تقوم على أساس افتراضي مفاده أن الاستعمار عاملا مسببا للحروب ومؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول، وعليه وجب وضع حد لهذا الاستعمار ومساعدة الشعوب للحصول على استقلالها، وحتى تكون هناك رقابة دولية انشأ مجلس الوصاية للإشراف على إدارة الأقاليم التي لا تزال خاضعة للاستعمار ومن أهم الوظائف التي أوكلت لمجلس الوصاية مايلي:

1- فحص التقارير التي ترفعها السلطة المركزية.

2- قبول العرائض وفحصها بالتشاور مع السلطة المركزية.

3- تنظيم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية.

هذا وقد قسم مجلس الوصاية الدول المستعمرة إلى ثلاث فئات أساسية هي:

1- فئة تتوفر على الظروف الايجابية والمناخ الملائم للاستقلال، وهي تتطلب فترة وجيزة للاستقلال.

2- فئة ثانية تتطلب جهدا وهي تحت وصاية دولا لها مقاعد في مجلس الأمن.

3- فئة لا تملك الوسائل ولا القدرات التي تمكنها من الاستقلال، وهي تتطلب جهدا كبيرا من مجلس الأمن.

هذا وقد كان لهذا المجلس دورا في عدة قضايا، حيث ساعد معظم الأقاليم الخاضعة للوصاية على بلوغ مرتبة الاستقلال، وقد أدى هذا بدوره إلى تغيير تركيبته التي لم تعد تضم إلا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مما شكل في مرحلة لاحقة صعوبات حقيقية لعمله على أكمل وجه.

الخلاصة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة إن التقاء إرادة أغلبية الدول المشكلة للمجتمع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية شكل محطة ايجابية بالنسبة للشعوب المقهورة المستعمرة، لأنه أعطاها دفعا كبيرا وسندا عالميا للمطالبة بحقوقها مستندا في ذلك إلى النصوص الواردة في الميثاق المؤيدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، كذلك التوجه نحو تجسيد حقوق الإنسان من خلال دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي كان الإطار المرجعي الأساسي لظهور أول وثيقة عالمية لحقوق الإنسان هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948.

ثانيا - بروز حركات التحرر:

كان لانقسام المجتمع الدولي لقسمين بعد الحرب العالمية الثانية وظهور معسكرين أساسين الأثر البارز على دول العالم الثالث التي أصبحت محل استقطاب من قبل الطرفين الأكثر فاعلية في المنظومة الدولية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي .

وقد تعاظم دور حركات التحرر تدريجيا حيث أصبحت سمة بارزة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية استلهمت من بعضها البعض القوة، وكذا من نصوص ميثاق المنظمة وأجهزتها.

حركات التحرر تعني في التعريف الاصطلاحي البسيط ردة فعل مناهضة للوجود الاستعماري ارتبطت بالحركة الاستعمارية واختلفت أساليبها باختلاف ظروف كل شعب وطبيعة السياسة الاستعمارية المطبقة.

هذا ويعتبر الشعور باليأس والمعاناة من ويلات الاستعمار ومن سياساته القمعية من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الحركات مستعينة في ذلك بنخبة وطنية واعية شكلت وقود الحركات في افريقيا واسيا خاصة مع تعاظم الوعي السياسي لدى شعوبها وشعورها بالإحباط والخيبة من الوعود الكاذبة للمستعمر خاصة الفرنسي والبريطاني وتنكرهما لكل التضحيات التي قدمتها هذه الشعوب خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

يضاف إلى هذه العوامل الداخلية مجموعة من العوامل الخارجية ساعدت على تعمق العمل التحرري وتعاظمه منها انهيار الإمبراطوريات والتحطم الاقتصادي لأغلبية الدول الاستعمارية، وظهور المعسكر الاشتراكي الذي قدم دعما كبيرا لأغلبية حركات التحرر كان سندا قويا لها سوءا في عملها العسكري من خلال المساعدة العسكرية المباشرة أو في حركيتها الدبلوماسية من خلال الدعم المقدم في المحافل الدولية لاسيما في منظمة الأمم المتحدة.

من أهم حركات التحرر المؤثرة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الثورة الصينية في سنة 1947 تحت قيادة ماوتستونغ التي حتى وان كانت حربا داخلية إلا أن تأثيرها كبيرا لأنها تخلصت من التبعية للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

من أهم حركات التحرر الأساسية على الإطلاق الثورة الفيتنامية ضد فرنسا، وقد انطلقت هذه الثورة في نوفمبر 1946 وامتدت إلى غاية ماي 1954 وانتهت لصالح الفيتناميين، وأعقبت بانعقاد مؤتمر جنيف في جويلية 1954 والذي افرز النتائج التالية :

- التأكيد على تقسيم الفيتنام إلى قسمين شمالي وجنوبي وإقامة هدنة بينهما.
- منح كمبوديا واللاوس الاستقلال التام.
- منح إقامة قواعد عسكرية او تشكيل أحلاف عسكرية بالمنطقة.
- تقرير مصير الفيتنام من خلال استفتاء يجرى لأجل أقصاه سنتين من عقد المؤتمر.

من بين الحركات الأخرى الحركة التحررية في الهند، وقد تميزت بالعمل السلمي تحت زعامة شخصية كبيرة كان له دورا بارزا في تلك

الفترة " غاندي" والذي قاطع ايطاليا سياسيا وإداريا وتمكن من تحقيق استقلال الهند سنة 1947.

كما شكلت مصر من خلال الثورة المصرية لـ 23 جويلية 1952 محورا أساسيا للدفع بالعمل التحرري إلى إبعاده الأساسية و إلى تحقيق أهدافه المركزية.

من خلال متابعة هذه العناصر سنستنتج بان البنية الدولية والتحولات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كان لها أثرا بارزا على العمل التحرري بشكل عام، وعلى الثورة التحريرية بشكل خاص ندعم هذا الأمر بدور المنظمات الدولية والإقليمية التي ستشكل مرتكز المحور الثاني.

ثالثا- دور المنظمات الدولية والإقليـمية في دعـم الثورة واستمرارها:

1- دور منظمة الأمم المتحدة في تدويل القضية الجزائرية:

أعطت الثورة التحريرية ممثلة في جبهة التحرير الوطني دورا كبيرا في العمل الدبلوماسي واعتبرته محددا أساسيا لا يقل تأثيرا عن دور العامل الداخلي، ولهذا ركزت في المنطلق على الدول الداعمة المجتمعة في مؤتمر

باندونغ في أفريل 1955، والتي كانت السند الرئيسي للعمل الخارجي لجبهة التحرير الوطني.

التوجه الاستراتيجي للثورة الجزائرية في بعدها الخارجي كان مرتكزا على إسماع الثورة في أهم منظمة دولية على الإطلاق وهي منظمة الأمم المتحدة، وكانت أول الخطوات سنة 1955 من خلالها حاولت تدويل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تركزت الجهود الأساسية على تسجيل القضية الجزائرية في 2 جويلية 1955 في دورة الجمعية العامة في الأمم المتحدة التي عقدت في أواخر سبتمبر وبداية أكتوبر ولكن المبادرة باءت بالفشل بسبب انسحاب الوفد الفرنسي واحتجاجه وتضامن عدد من الدول معه مما أدى للجمعية العامة للأمم المتحدة بتعليق النقاش حول القضية الجزائرية يوم 1955/11/25.

هذا الرفض جاء مدعما بتأييد عدد من الدول منها استراليا، بلجيكا، كندا، شيلي، كلومبيا، كوبا، الدانمارك، فرنسا، الدومنيك، هايتي، هندوراس، لكسمبورغ، هولندا، نيكاراغو، نرويج بنما، البيرو، سويد، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

بخصوص هذا التأجيل يقول وزير الإعلام الأسبق و المجاهد الكبير محمد يزيد " بعد أن تأكد في كواليس الأمم المتحدة تصويتا جديدا قد يحدث بشأن القضية الجزائرية بموجب أحد بنود المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وخوفا من أن تميل الكفة لصالح فرنسا ، بعد أن كانت لجبهة التحرير الوطني ، خاصة و أن الفارق في الأصوات صوت واحد (28 صوت مقابل 27 صوت)

و بعد مشاورات مع الوفود العربية و وفود الكتلة الإفريقية والآسيوية و حتى لا يضيع هذا الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في أول حضور لها في الأمم المتحدة ، استقر الرأي على قبول الاقتراح الذي تقدم به مندوب الهند القاضي بتأجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة هذا الرفض لمناقشة القضية الجزائرية لم يؤثر في الدبلوماسية الجزائرية، بل كان حافزا إضافيا لتحقيق الأهداف الثلاث للنشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة و المتمثلة في النقاط الثلاث التالية:

1 – العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.

2 – جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية و المغربية على المستوى الدولي.

3 – إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية .

هذه الإستراتيجية الدقيقة، و هذا الإصرار للدبلوماسية الجزائرية هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى إعادة عرضها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، و كان ذلك في الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في 12 نوفمبر1956.

واكب هذا التحول في الموقف الدولي انتشارا واسعا للثورة الجزائرية في الداخل مدعما بإضراب وطني لمدة ثمانية أيام في فيفري 1956 ن كما استفادت الثورة من مناخ معادي للاستعمار يزداد يوما بعد يوم خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 كما كان لمجموعة الدول الافروآسيوية دورا بارزا في عرض القضية على الجمعية العامة و مجلس الأمن .

استمر المد و الجزر على مستوى الجمعية للأمم المتحدة إلى غاية 04 فيفري 1957 التاريخ الذي شرعت فيه اللجنة السياسية للجمعية العامة بمناقشة القضية رغم محاولات فرنسا لعرقلة العملية بكل الوسائل.

رد الفعل الفرنسي لم يتمكن من منع مناقشة القضية الجزائرية ، حيث تم برمجتها و هذا بالرغم من الإصرار الفرنسي و إيفادها

لشخصيات سياسية بارزة للدعاية لذلك، فقد أرسلت وزير خارجيتها إلى أمريكا الجنوبية ، ووفد من قدماء المحاربين يتزعمهم جاك سوشال إلى مناطق أخرى و لكن جهدها لم يكتب له النجاح حيث نوقشت القضية وطرحت عدة مشاريع في الفترة الممتدة من 04 إلى 13 فبراير 1957 .

بدأت هذه المشاريع باقتراح تقدمت به 18 ثمانية عشرة دولة افريقية آسيوية تحت قرار رقم 195 نص على ما يلي:

" إن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق و الاضطراب، و النزاع السائد في الجزائر، و التي تسبب في كثيرا من الآلام، و تهدد العلاقات بين الأمم، و اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لمبادئ و نصوص ميثاق الأمم المتحدة:

أ – تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب – تدعو فرنسا و الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

جـ - تطلب من الأمين العام للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض.

عندما عرض المشروع على التصويت الجزئي وافقت على الفقرتين الأولى و الثانية ثلاث و ثلاثون دولة و رفضته أربع و ثلاثون دولة وامتنعت عشرة دول عن التصويت منها بوليفيا، كمبوديا، سلفادور، غواتيمالا، ليبريا، المكسيك، البراجواي

على إثر فشل هذا المشروع تقدمت ثلاث دول هي اليابان سيام و الفلبين لمشروع قرار آخر معدل تحت رقم 199 اللجنة السياسية جاء فيها مايلي:

" إن الجمعية العامة: نظرا لحالة القلق و الاضطراب في الجزائر التي تسبب خسائر في الأرواح، و الإيمان بأن هذه الحالة غير المرضية التي تسود الجزائر الآن يمكن بجهود مشتركة من فرنسا و الشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن تعبر عن أملها في أن تسعى فرنسا و الشعب الجزائري بواسطة المفاوضات، لإنهاء إراقة الدماء و إيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية و قد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية سبعة و ثلاثين صوتا ضد سبعة وعشرين وامتناع ثلاث عشر عن التصويت".

في مقابل هذا المشروع تقدمت ستة دول أخرى بمشروع قرار رقم 197 و هي إيطاليا و الأرجنتين و البرازيل و كوبا و البيرو و الدومينيك ونصه مايلي:

" إن الجمعية العامة بعد أن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي والمندوبين الآخرين، ناقشت قضية الجزائر، و تعبر عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية"

وبالنظر إلى تعدد المشاريع، فقد حاولت مختلف الأطراف التوفيق والوصول إلى مشروع مشترك، وهذا ما تحقق فعلا بقرار رقم 1012 صادر يوم 15 فيفري 1957 جاء فيه مايلي:

"إن الجمعية العامة قد استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون وناقشت قضية الجزائر، ونظرا لان الحالة في الجزائر تسبب كوارث وخسائر في الأرواح، تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة، وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة."

هذا القرار بالرغم من عدم إشارته إلى الحق في تقرير المصير، إلا أنه يعتبر خطوة ايجابية في إطار تدويل القضية الجزائرية وإسماع صوت الثورة التحريرية الكبرى.

استمر الجهد الدولي، وواصلت الدبلوماسية الجزائرية نشاطها مستأنسة في ذلك بالحراك الداخلي الكبير و بالتضحيات الجسام للشعب الجزائري خاصة في ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958، أين تعرض الجزائريون وكذا التونسيون لمذبحة فرنسية كان لها الأثر البالغ على المستوى الدولي.

الدورة الثالث عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 09 ديسمبر 1958 كانت محطة مهمة ومؤثرة إذ تقدمت 24 دولة أفروأسيوية بطلب إلى الجمعية العامة لأجل مناقشة القضية الجزائرية في 09 ديسمبر 1958، وقد ذكرت المجموعة بالقرارات المتخذة سابقا وان الوضع في الجزائر يزداد سوءا وأن فرنسا لم تطبق قرارات الهيئة جاء طلب الافرواسيوي واضحا وصريحا حيث نص على مايلي:

" إن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر دون هوادة فتسببت في تزايد الخسائر و الأرواح البشرية وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة علائم تثير القلق في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت الحدود الجزائرية."

استمرت الضغوط الدولية في الدورة الرابعة عشر المنعقدة في سبتمبر 1959، والتي بدأت تشهد تحولا في الموقف الفرنسي من خلال اعتراف الرئيس الفرنسي ديغول بحق تقرير المصير، وكذا صدور قرار قدمته الكتلة الأفرو-آسيوية المشكلة من 22 دولة يدعو إلى التعجيل بالدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار.

تم تأكيد هذا التوجه في ديسمبر 1960 أثناء انعقاد الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذا في الدورة السادسة عشر المنعقدة في نوفمبر 1961 وتم التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وصدرت لائحة خاصة بتدعيم مسار المفاوضات.

من خلال هذا النشاط الدبلوماسي المتميز يمكن التأكيد على جملة من الاستنتاجات الأساسية أهمها مايلي:

1 – مسار الثورة التحريرية لم تكن مؤثراته الأساسية و الوحيدة التأثير في الداخل و إنما الاهتمام انصب على العامل الدولي:

2 – الجهد الدولي الجزائري لتدويل القضية الجزائرية عرف معارضة شديدة من طرف فرنسا التي استعملت كل الوسائل المتاحة لمنع جدولة القضية الجزائرية.

3 – الدبلوماسية الجزائرية اعتمدت في نضالها الخارجي على مستوى هيئة الأمم على دول عدم الانحياز و المجموعة الافرواسيوية التي كان لها دورا بارزا في تدعيم القضية الجزائرية و إسماع صوتها .

4 - الدبلوماسية الجزائرية لم تستسلم للمراوغات و للعراقيل في المراحل الأولى التي بدأت سنة 1955.

5– عوامل داخلية كثيرة كان لها الأثر البالغ في الجهد الدولي أهمها صمود الثورة الجزائرية و التضحيات الكبيرة، و كذا التنظيم الهيكلي للثورة.

2- دور جامعة الدول العربية في تدعيم الثورة الجزائرية:

شكلت نشأت جامعة الدول العربية سنة 1945 أملا بالنسبة للدول العربية التي تعاني من الاستعمار ومنها الجزائر وهذا على الرغم من الدعم البريطاني لإنشاء هذا التنظيم الإقليمي ممثلا في دعوة وزير خارجيتها انطوني ابرن في 12 ماي1941 لإنشاء وحدة عربية.

ظهور هذه المنظمة الإقليمية كان له دورا متميزا في دعم القضايا العربية ولاسيما القضية الجزائرية التي وجدت دعما كبيرا خاصة في ظل التغيرات التي عرفتها مجموعة من الدول العربية المؤثرة على رأسها مصر.

تدرج اهتمام الجامعة العربية بالقضية الجزائرية وتطور من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كان عاما وشاملا لشمال أفريقيا عامة من خلال البيان الصادر عن الجامعة في نهاية ماي 1946 و القاضي بدعم رغبات أهل الشام و إفريقيا منها تونس و المغرب و الجزائر، تحول إلى اهتمام خاص سنة 1951 و بالتحديد في 19 أفريل منه حيث أصدرت اللجنة السياسية التابعة للجامعة توصية بضرورة تدويل القضية الجزائرية ورفعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

دعم جامعة الدول العربية كان على عدة مستويات أهمها المستويات التالية:

أ - على المستوى الإعلامي و الدعائي:

و يتمثل في الوقوف في وجه الادعاءات الفرنسية الرامية إلى جعل الجزائر جزءا من فرنسا ، ونستشف هذا التوجه من بيان مجلس الجامعة في 29 مارس 1956 بالقاهرة و الذي جاء فيه استنكار الجامعة لسلوكات الاستعمار الفرنسي، و أبدت دعمها و تأييدها الكامل للشعب الجزائري.

ب - على المستوى الإجرائي:

و يتمثل في سلسلة الخطوات التي اتخذتهم جامعة الدول العربية منها الدعوة الصريحة في الاجتماع الطارئ المنعقد بتاريخ 23 أكتوبر1956 .

إلى إطلاق صراح الزعماء الخمسة الثوريين المختطفين من طرف فرنسا، كما دعت الأمين العام للأمم المتحدة بالتحرك السريع واتخاذ كل الاجراءات للافراج عنهم.

ج- على المستوى العضوي:

وهو مرتبط بتسهيل عضوية الجزائر إلى الجامعة. وهذا بعد تاسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958، وهذا رغم الشروط الاساسية للعضوية مرتبطة بتوفي شروط الدولة، وهذا كان إعلانا صريحا من طرف جامعة الدول العربية على الدعم المطلق للقضية الجزائرية وهذا ماعبر عنه عبد الحميد غالب مندوب الجمهورية العربية المتحدة (مصر ،سوريا) أثناء القاء كلمته والتي عبر فيها عن الترحيب الكبير بالحكومة المؤقتة وعن الاعتراف بها، كما طالب ببذل المزيد من الدعم والمساندة العربية للثورة التحريرية.

د- المستوى الدبلوماسي:

تتمثل في دعم جامعة الدول العربية للثورة ولجبهة التحرير في الخارج وخاصة على مستوى منظمة الأمم المتحدة من خلال الدفع إلى برمجة القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في مرحلة أولى ثم متابعة سير المفاوضات الفرنسية الجزائرية من جولان سنة 1960 إلى

مراحل مفاوضات ايفيان سنة 1961، وخاصة أثناء بدء المفاوضات في 20ماي1961 التي تميزت بفشلها بسبب إدراج فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر و رفض المفاوضين ذلك.

هذا السلوك غير الطبيعي لفرنسا دفع أعضاء جامعة الدول العربية إلى التنسيق مع المجموعة الأفرو-آسيوية و قدموا مذكرة مشتركة إلى الأمين العام يطالبون فيها بإدراج القضية الجزائرية بعد فشل المفاوضات.

كما تواصل دعم جامعة الدول العربية في مراحل وقف إطلاق النار الذي تم إقراره في18 مارس 1962 و كذا أثناء توقيع اتفاقيات 04 جويلية 1962 .

كما ثمنت جامعة الدول العربية استقلال الجزائر واعتبرته حدثا تاريخيا بارزا و نصرا كبيرا ليس فقط للشعب الجزائري و إنما لكافة الشعوب العربية.

هـ - على المستوى المادي:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية كان لجامعة الدول العربية دورا بارزا في تدعيم القضية الجزائرية ماديا سواء جماعيا أو فرديا على مستوى الدول.

من بين القرارات الإيجابية في هذا السياق إنشاء صندوق لمعونة الجزائر في 28 أفريل 1958 بمبلغ قدره مليون جنيه إسترليني، و خلال اجتماع لجنة المندوبين في 20 ماي 1958 طالب مندوب الجزائر أحمد توفيق المدني بتخصيص اثني عشر مليون جنيه كمعونات للمجاهدين الجزائريين عن طريق الجامعة و تم إقرار ذلك في جلسة 18 أكتوبر 1958.

كما استفادت الثورة التحريرية من دعم عسكري و من إجراءات تسهيلية لانضمام المتطوعين للثورة الجزائرية.

على المستوى الفردي كان لعدد من الدول العربية دورا مهما في تدعيم الثورة الجزائرية و أمثلة ذلك كثيرة.

فمصر كانت النموذج الأكثر تأثيرا حيث كانت مركزا لكثير من النشاطات وكذا مرجعا لدعم مادي وعسكري كبير.

ففي مصر تأسست إذاعة صوت العرب في جويلية 1952، و التي اعتبرت مصدر إزعاج كبير لفرنسا لأن فيها سمع نداء أول نوفمبر الأمر الذي أدى بالفرنسيين إلى اعتبار مصر المصدر الأساسي لتدعيم حرب التحرير الجزائرية و قد جاء على لسان أحدهم " إن الشر كله جاء من إذاعة القاهرة".

صارت هذه الإذاعة مصدرا أساسيا للتحسيس و الإعلام بمبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني و التذكير ببشاعة الجرائم الاستعمارية ومواجهة دعاية العدو.

كما كانت القاهرة مقر للجنة تحرير المغرب العربي المكونة من ليبيا وتونس و المغرب و الجزائر و احتضنت القاهرة أيضا الحدث التاريخي المتمثل في تأسيس أول حكومة مؤقتة في 19 سبتمبر 1958.

دعمت مصر أيضا الثورة سياسيا ودبلوماسيا في مؤتمر باندونغ (ماي 1955) وكذا في منظمة تضامن الشعوب الآفرو آسيوية في ديسمبر 1957.

على نفس المنوال سارت الدول العربية الأخرى ، فالسعودية كانت من بين الدول السباقة لتدويل القضية الجزائرية بدءا من 05 جانفي 1955، كما خصصت السعودية 250 ألف جنيه سنويا لحرب التحرير.

الدعم الكبير كان من تونس و المغرب و ليبيا و الذي وصل إلى مستويات كبيرة بحكم الموقع الجغرافي و التقارب الحدودي بين الدول الأربعة.

إذن كان لجامعة الدول العربية دورا بارزا في القضية الجزائرية وتنوعت مصادر الدعم و التأييد من الإطار الدبلوماسي إلى الإطار المادي إلى المعنوي ، و كانت مؤشرا إيجابيا على حركية و ديناميكية هذه

المنظمة الإقليمية في عشرياتها الأولى بعد التأسيس بالرغم من عدم نصها الصريح على حق الشعوب في تقرير المصير.

في المقابل لذلك شكلت الثورة الجزائرية مركز إلهام و تأثير لعدد من الدول العربية و غير العربية و ذلك بفعل الصمود الأسطوري والقدرة الكبيرة على تحدي قوة عسكرية كبيرة تجاوزت الحدود الضيقة إلى الاسترشاد بالحلف الأطلسي الذي لم يتمكن من قهر الثورة التحريرية ودحرها، بل على العكس تمكنت الثورة من إرهاق هذا الأسطول العسكري و إفشال مخططاته.

3- دور الدول الفـــــاعلة وأثــره على الثورة الجـــزائرية:

شكلت الثورة الجزائرية نقطة تحول كبرى في التاريخ الحديث وفي حقل العلاقات الدولية والدبلوماسية، فموقع الجزائر الجيواستراتيجي وكذا الخيرات النفطية والباطنية، التي تتوفر عليها وكذا تأثيرها الكبير على حركات التحرر في الدول المستعمرة جعلت منها محور تأثير كبير في المجتمع الدولي وفي تفاعلاته المختلفة.

هذا الزخم الثوري الكبير، وهذه الحركية المؤثرة في المناطق المتعددة في العالم كان لها انعكاس مباشر وغير مباشر على عدد من القوى الكبرى

في العالم التي اختلفت مواقفها وأدوارها اتجاه الثورة الجزائرية، وهذا بحكم عوامل متعددة بعضها مرتبط بمدى ارتباطها بالمستعمر فرنسا اقتصاديا وعسكريا وبعضها الأخر مرجعيته الأساسية انقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي وتأثير ذلك على مواقف الدول المختلفة استنادا إلى توجهاتها الإيديولوجية والعقائدية.

التأثير المتبادل و دور القوى الكبرى في تلك الفترة نؤشر عليه من خلال معاينة ثلاث دول فاعلة في تلك الفترة هي الصين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

أ- الصين و الثـــورة الجزائريـــــة:

تعتبر الصين من الدول الأساسية التي كان لها دورا بارزا اتجاه الثورة الجزائرية في مستوياتها المادية والعسكرية والدبلوماسية والمعنوية.

هذا التأثير والتميز اتجاه الثورة الجزائرية ارتبط أساسا بالتحول الذي عرفته الصين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمكن الحكومة الشيوعية بزعامة ماوتسي تونغ من السيطرة على الحكم بعد ثورة شعبية عارمة تمكنت من إسقاط الحكومة الوطنية التي كان يرأسها تشانكي تشاك والتي كانت موالية للولايات المتحدة الأمريكية.

المد الثوري للصين ونجاح الشعب الصيني في فرض منطقه بالرغم من التهديد الأمريكي الذي وصل حد التلويح والتهديد باستخدام السلاح النووي كان له الأثر البارز في دعم الثورة الجزائرية، كانت أول مؤشراته الأساسية مؤتمر باندونغ المنعقد سنه 1955.

هذا الدعم تنوع وتعدد وكان بدون ضوابط ولا حسابات ضيقة واخذ الطابع الرسمي بدءا من سنة 1958 تاريخ إنشاء أول حكومة مؤقتة للجزائر وللثورة التحريرية والتي تم الاعتراف بها رسميا من هذا التاريخ أي 22 سبتمبر 1958.

في هذا الإطار أكد شون لاي رئيس وزراء الصيني في تلك الفترة لصحيفة المجاهد على دعمه للثورة الجزائرية حيث قال:" أقدم بكل صدق تهاني الخالصة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أعلن قيامها منذ قليل. إن الشعب الصيني لمسرور لإنشاء هذه الحكومة، شأنه في ذلك شأن الشعوب العربية وشعوب العالم المحبة للسلام".

تطور هذا الدعم من خلال استقبال الوفود الجزائرية والشخصيات السياسية البارزة ومنهم بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، محمود الشريف وغيرهم من الضباط والعسكريين.

الإحصائيات الرقمية تؤكد انه في الفترة الممتدة من ديسمبر 1958 إلى ماي 1961 تمت أكثر من إحدى عشر زيارة حققت نتائج ايجابية على مستويات متعددة من بينها الزيارات التالية:

1- زيارة تمت في ديسمبر 1958، وهي أول زيارة رسمية إلى بكين وهانوي، وتمت بمشاركة ثلاث شخصيات سياسية بارزة هي بن يوسف بن خدة، محمود الشريف. سعد دحلب .

2- زيارة ثانية في مارس 1959، كان لها الطابع العسكري حيث شارك فيها مجموعة من الضباط المتميزين منهم العقيد صادق، عمر اوصديق، الرائد سليمان ، الرائد عز الدين محمد أعلاهم .

3- زيارة سياسية في أكتوبر 1959، بقيادة بن يوسف بن خدة وحضور توفيق المدني.

4- زيارة قادها وزير خارجية الحكومة المؤقتة في تلك الفترة كريم بلقاسم وحضور عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وسعد دحلب واحمد فرانسيس.

توالت الزيارات بعد ذلك وكانت دائما تحظى بالاهتمام البالغ من اعلى السلطات الصينية حيث كان الاستقبال يتم أحيانا من طرف رئيس الوزراء نفسه مع عزف نشيد الوطني (قسما) لأول مرة في مطار أجنبي.

الدعم الصيني لم يتوقف عن الاعتراف الرسمي والاستقبالات المتميزة وإنما تعداه إلى المساعدة العينية متمثلة في الدعم المادي والعسكري الذي تجاوز في بعض المرات 25 مليار فرنك.

كما زودت الثورة بكميات هامة من العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة والمتفجرات، و ألبسة عسكرية وأحذية، وتجهيزات للتخييم العسكري. كما أرسلت تقنيين متطوعين لجيش الحدود، واستقبلت أكثر من 200 جزائري لدورات تدريبية ، وأرسلت مدربين عسكريين إلى مراكز جيش التحرير في المغرب وتونس وليبيا متخصصين في حرب العصابات والمدفعية المضادة للطائرات.

الدعم السياسي للثورة كان أكبر بكثير إذ شمل كل الأوجه الدبلوماسية والإقليمية والمحلية.

في هذا الإطار ساهم الصينيون في تدويل القضية وحث الثوار على عدم التقدم إلى المفاوضات في ثوب الضعيف وإنما عليهم التفاوض من موقع قوة ومن خلال سند عسكري وتقدم على الأرض.

في أكتوبر 1959 قال المارشال "شان يي" وزير الخارجية الصيني لبن خدة:

" أطلب منكم اليقظة، أنصار الأمريكان يريدون أن يمنعوكم من تحقيق النصر نتمنى أن لا تلحق بكم المفاوضات أي ضرر".

كما استقبلت الصين في إطار دعمها للثورة أول بعثة دبلوماسية دائمة للجبهة في بكين يرأسها مصطفى فروخي الذي توفي في حادث طائرة سوفياتية في أجواء أوكرانيا وهي في طريقها إلى بكين أوت 1960.

الخلاصة العامة في الدور الصيني أنه كان متميزا على جميع المستويات وأنه أعطى دفعا كبيرا للثورة التحريرية التي اعتبرها الصينيون امتدادا لثورتهم ضد الامبريالية المتوحشة وضد التسلط الغربي الفرنسي، وعليه فان هذا الدعم كان له الأثر البارز في النجاحات التي حققتها الثورة الجزائرية في الداخل وكذا في الخارج.

ب- الاتحاد السوفيـــــاتي والثورة الجزائرية:

خلافا للدور الصيني المتميز، و لأثره البارز على مسار الثورة التحريرية، لم يكن للاتحاد السوفياتي تأثيرا كبيرا ولا اهتماما خاصا بالثورة التحريرية خاصة في مراحلها الأولى التي كانت في حاجة ماسة لأي دعم اجنبي يساهم في تطوير الجهد الداخلي الكبير.

للتدليل على هذا التوجه تصريحات كثيرة لعدد من الشخصيات التاريخية الكبيرة ومنها المجاهد منصور بوداود الذي صرح بان الاتحاد

السوفياتي رفض مساندة الثورة الجزائرية، ولم يقدم لها اي دعم، إلا عقب التحولات التي حصلت على مستوى خطاب الرئيس شارل ديغول، وبروز فكرة التفاوض بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية.

طابع الغموض وعدم التأييد كان سمة عامة ولكن تتفاوت عبر المحطات التاريخية المختلفة للثورة الجزائرية، إذ عرفت الفترة الاولى للثورة الممتدة من سنة 1954 إلى أوت 1956 وهو تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام لم تكن أي علاقات بين الاتحاد السوفياتي والثورة الجزائرية، وكانت السمة البارزة عدم اهتمام سوفياتي والأكثر من هذا اعتبارهم القضية الجزائرية شأنا فرنسيا خالصا وعليه لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا.

دعم هذا التوجه التصريحات الرسمية للسلطات السوفياتية ومنها ما قاله رئيس مجلس الوزراء السوفياتي آنذاك السيد "نيوكولا بولغنين":

"إن الجزائر مشكلة معقدة للغاية وعلى فرنسا ان تقوم بمعالجتها لوحدها"

بداية التحول في مواقف الاتحاد السوفياتي بدأت تدريجيا من سنة 1956 وارتبطت بأسباب رئيسية منها مخلفات العدوان الثلاثي على مصر

والتي جعلت السوفيات يراجعون مواقفهم من الدول الفاعلة في العدوان ومنها فرنسا، وعليه بدأت تتجه لدعم الثورة التحريرية.

السبب الثاني في التحول هو النجاحات التي كانت تحققها الجبهة الداخلية التي تدعمت بجهد دولي صار يتطور ويتعاظم يوما بعد آخر، وزاد من أهميته اختطاف الطائرة التي كانت تقل القادة الخمسة سنة 1956.

ابتداءَ من سنة 1958 بدأت مظاهر التأييد تظهر للعلن حتى ولو كانت بشكل نسبي وليس مطلقا وهذا يعود الى عدة أسباب منها مخلفات أحداث ساقية سيدي يوسف وما تركته من آثار سلبية كبيرة على المجتمع الدولي وفتحت المجال أمام تعاطف دولي كبير.

كذلك مطالبة الجبهة الداخلية بالتوجه نحو البلدان الاشتراكية مع ضرورة التخلص من العداء الى الشيوعية وهذا ما تحقق فعلا خاصة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة سنة 1958 وتوجهها لإقامة اتصال رسمي مع الاتحاد السوفياتي من خلال تكثيف الزيارات الرسمية في الفترة الممتدة بين ديسمبر 1958 الى اكتوبر 1960.

تضاعف الدعم السوفياتي في المرحلة الاخيرة بشكل كبير، حيث تشير الإحصائيات بأن الاتحاد السوفياتي دعم الثورة بمبلغ مهم وصل 5ملايير فرنك قديم، كما قدم اسلحة ومواد غذائية وطبية للاجئين الجزائريين.

تجاوب الاتحاد السوفياتي ايضا مع مجهودات الدول الآفرو-آسيوية المدعمة للثورة خاصة على المستوى الدولي ولكن دون أن يصل الى الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة الا في اكتوبر 1961 أي أن الامر تم في اواخر مراحل الثورة الجزائرية، وحتى بعد الاعتراف الفعلي أوضح كروتشوف أنه إنما قام بذلك لأن ديغول اعترف بالحكومة المؤقتة اعترافا فعليا مادام قد قبل التفاوض معها.

الاعتراف الرسمي والفعلي لم يتم إلا يوم توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962.

يرجع البعض هذا التردد للسلطات السوفياتية وعدم دعمها الكامل للثورة الجزائرية لمواقف قادة جبهة التحرير الذين كانوا ميالين للغرب أكثر وللتوجهات الرأسمالية والإيديولوجية الغربية أكثر من تأييدهم للنهج الاشتراكي، ولم يظهر التغيير في مواقف الجبهة إلا في مراحل متأخرة من الثورة.

هذه المبررات حسب البعض لا تعطي الحق للاتحاد السوفياتي للتعامل بغموض مع الثورة الجزائرية و ذلك لان دعمها لمصر كان كبيرا بالرغم من منع هذه الاخيرة للحزب الشيوعي المصري من النشاط .

الخلاصة أن العلاقة بين الثورة والاتحاد السوفياتي لم تكن بنفس حجم وقوة العلاقات مع الصين، و لكن رغم هذا فان الاتحاد السوفياتي في بعض محطات الثورة كان سندا و داعما للثورة حتى و لو كان الدعم قليلا و راعى عدة اعتبارات أساسية منها ذات الارتباط الدولي و الاقليمي.

ج- الولايـــــات المتحــدة والثــورة الجزائــرية:

بدأت معالم قوة و تأثير الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية تظهر أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال دورها البارز في تحديد نتائجها و انتصارها على دول المحور و على رأسهم ألمانيا.

مظاهر قوة الولايات المتحدة الأمريكية تعاظمت بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها أصبحت طرفا أساسيا في معادلة المجتمع الدولي التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية و التي انقسم من خلالها العالم إلى قسمين قسم غربي سيطرت و هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية و قسم ثاني اشتراكي تزعمه الاتحاد السوفياتي .

هذا التقسيم جعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى و أحد مشكلات ميزان القوة العالمي و مؤشرات هذه القوة متعددة في بعدها العسكري و السياسي و الاقتصادي

هذه المعالم الكبرى، و هذا التمييز على المستوى العالمي أدى إلى تخندق لدول العالم في اتجاهين أساسين ، إذ كانت الدول الأوربية الغربية مرتكز الولايات المتحدة و الدول الاوربية الشرقية مرتكز الاتحاد السوفياتي .

فرنسا كانت من الدول الاساسية التي أخذت منحى الولايات المتحدة الامريكية إذ انصهرت في استراتيجياتها و مخططاتها العامة، و هذا لعدة أسباب أهمها الحالة الكارثية لفرنسا جراء الحرب العالمية الثانية و انهيار بنيتها التحتية و زالت معالم تأثيرها العالمي بشكل كبير، فوجدت في الولايات المتحدة الامريكية الملجأ الاساسي و الملاذ الآمن .

هذا الانتماء للمعسكر الغربي جعل فرنسا تستفيد من الدعم الامريكي على جميع المستويات، بدأ بالمساعدة الاقتصادية، إذ تم إدراج فرنسا في مشروع مارشال، كما حظيت فرنسا بالتأييد في توجهاتها الاستعمارية .

هذا التأييد انعكس على الثورة الجزائرية، و على أي دعم منتظر من الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الثورة التحريرية، بل على العكس من ذلك باركت الولايات المتحدة الأمريكية تدخل الحلف الأطلسي في الحرب بشكل مباشر في الجزائر انطلاقا من تأييد أمريكي صريح للطرح الفرنسي القاضي باعتبار الجزائر أرضا فرنسية .

التأثيرات الأمريكية على الثورة الجزائرية كانت سلبية للاعتبارات السابقة الذكر و قد عرفت تعاظما و ازديادا كبيرا، إذ امدت فرنسا بالمال و الأسلحة بدعوى إرسال هذه المساعدات داخل نطاق الحلف الأطلسي. كما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا بنقل طرق عسكرية من الجهة الغربية المضادة للشيوعية .

الدعم الدبلوماسي الامريكي لفرنسا كان كبيرا، إذ عارضت تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، و خاصة عند عرضها أمام منظمة الأمم المتحدة .

التحول النسبي في موقف الولايات المتحدة الامريكية كان تحولا مصلحيا بالأساس، و هذا بسبب النجاحات الكبيرة التي حققتها الجبهة الداخلية و كذا الخارجية و كانت ايضا بسبب رغبة الولايات المتحدة في

استغلال بترول الصحراء و ضم الجزائر إلى معتقداتها الايديولوجية والرأسمالية .

رضخت الولايات المتحدة الامريكية في نهاية المطاف مثلما رضخت فرنسا و ذلك بفعل النجاحات الكبيرة التي حققتها الثورة في الداخل في جميع المناطق و كذا الدعم الدبلوماسي الكبير التي حظيت به على المستوى الخارجي و الذي مكنها في النهاية إلى الوصول إلى أرضية اتفاق وبالتالي تحقيق النصر و استعادة الاستقلال و دحر بالتالي الاطروحات الفرنسية التي اعتبرت لزمن طويل بأن الجزائر فرنسية و بانها جزء لا يتجزأ من فرنسا .

قائمة المراجع:

1- طمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج.

2- أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية.

3- صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم.

4- مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 60-61.

5- بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من التاريخ الجزائر والعرب (3 أجزاء).

6- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر.

7- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية.

8- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: العلاقات الأمريكية الجزائرية 1980/1955.

9- جون بوك كاهن، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية.

10- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان.

11- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية – بحوث في تاريخ الجزائر من الولايات الأمريكية و البريطانية.

12- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة.

13- غضبان مبروك، المجتمع الدولي الأصول والتطور و الأشخاص، الجزء 1و 2.

14- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي.

15 – محمد بجاوي، الثورة الجزائرية 1960و القانون – 1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

16– د. عمار بن سلطان و آخرون، الدعم الغربي للثورة الجزائرية، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث مع الحركة الوطنية،2007 .

17 – د. إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة 1954-1962. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر، 2005.

18– الدكتور محمد العربي ولد خليفة و آخرون، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954،بدون سنة طبع.

المجلات:

1 – مجلة المصادر، العدد 13، السداسي الاول 2006 .

2 - مجلة المصادر، العدد ،15 السداسي الاول 2006 .

الرسائل :

مريم صغير، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية:1954-1962، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995 - 1996.

الانترنت: مواقع الكترونية متعددة

الفصل الثاني

الفصل الثاني: العلاقات الدولية للثورة الجزائرية بمجموعة الدول الاسكندينافية (السويد، الدانمارك، النرويج ، فنلندا) وألمانيا:

تمهيد:

يحمل التاريخ دلالات ضمنية لأنه يتعلق بالحاضر والمستقبل أكثر مما يتعلق بالماضي، وهذا هو السبب في أن الشعوب تعيد قراءة تاريخها أكثر من مرة وهو سر تطورها وازدهارها، وليس من قبيل الصدفة أن فرنسا حرصت على إعادة قراءة تاريخ الشعوب التي استعمرتها. فهلا أعدنا قراءة تاريخنا؟

لقد جاءت هذه الدراسة لتدخل في هذا السياق ـ إعادة قراءة التاريخ ـ وأي تاريخ؟ إنه تاريخ الثورة الجزائرية إحدى اكبر الثورات في القرنين الأخيرين، هذه القراءة تقف عند علاقات الثورة بالخارج وبالضبط بالدول الإسكندنافية وألمانيا الغربية، فإذا كانت الدول الإسكندنافية معروفة بخصوصياتها التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية، والأكثر من هذا أنها دول حياد، فإن ألمانيا بجميع خصائصها إلا أنها صديقة وجارة وحليفة لفرنسا، تتقاسم معها العديد من المصالح وتشترك معها في التاريخ والجغرافية والاقتصاد والثقافة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن دور

الدبلوماسية والعلاقات الخارجية التي استطاعت أن تنسجها الثورة التحريرية مع هذين الصنفين المختلفين من الدول الأوربية؟

عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاحتلال 1830 وبدون توقف من أجل الوصول إلى حل للقضية الجزائرية وإمكانية استرجاع السيادة الوطنية، وقد تطورت هذه العملية عبر مختلف الأزمنة وظهرت خلالها شخصيات ومواقف نبرزها باختصار.

يجب التذكير هنا إلى أن الاستعمار عمل بكل ما أوتي من قوة لمحو الشخصية الدولية للجزائر وانتزاع هويتها الدولية على مستوى العلاقات الدولية، وكنتيجة لذلك وجد الشعب الجزائري نفسه منجرا في خلافات ونزاعات بين الدول الأوربية من أجل أهداف لا تعنيه ولا تخصه مباشرة (مثل مشاركته في الحربين العالميتين الأولى والثانية) وقضايا استعمارية تناقض اعتقاداته (مثل الحروب التحريرية بالهند الصينية...).

أما الشخصيات التي لعبت دورا دبلوماسيا منذ الاحتلال الفرنسي فنجد مساعي الحاج أحمد باي من خلال الاتصالات التي قام بها مع زعماء عصره (راسل الباب العالي والسلطات البريطانية قصد دعم مساعيه وبالمقابل الحصول على امتيازات اقتصادية) بهدف إقناع فرنسا لإبعاد جيشها الاحتلالي من الجزائر، وواصل حمدان خوجة هذه المساعي

لكشف تجاوزات الاستعمار وقام بعدة مراسلات مع عدة شخصيات فرنسية وانجليزية وعثمانية..

وكانت للأمير عبد القادر مساع أخرى أدت بفرنسا إلى عقد معاهدتين معه(معاهدة وهران 1834، ومعاهدة التافنا 1837)، وكانت للأمير اتصالات مع السلطان المغربي وباي تونس وطرابلس والباب العالي[1]. وحاول من جهته الأمير خالد طرح القضية الجزائرية أمام عصبة الأمم وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح أو السلم بفرساي في شهر جانفي 1919، كما راسل الرئيس الأمريكي ويلسون ليذكره بتنفيذ قراراته وخاصة تلك المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها..

خلال الفترة الممتدة من 1919 إلى 1954 والتي تغير فيها طبيعة النضال، فقد تميزت بانبثاق هيئات سياسية منظمة تمثل عدة اتجاهات وهي:

- الاتجاه الإصلاحي الليبرالي
- الاتجاه الإصلاحي الديني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- الاتجاه الثوري الوطني الراديكالي

وكان لكل هاته الاتجاهات أو التيارات نشاطات في الميدان السياسي والدبلوماسي من خلال مواقف وتحالفات لعل أهمها:

اللقاءات التي جمعت فرحات عباس وبن جلول مع الممثل الخاص للرئيس الأمريكي روزفلت روبير مورفي **Robert Murphy** سنة 1942 بخصوص أفكار الزعماء الأمريكيين المساندة لتحرر المستعمرات ومشاركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا والعمل على توحيد الدول المغاربية الثلاثة دون إغفال القضية الفلسطينية وحرب الفيتنام.

أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد شكل العالم الإسلامي أهم انشغالاتها، حيث قامت بنشاطات تهدف إلى توطيد روابط إنسانية وثقافية بين الجزائر وباقي العالم العربي والإسلامي، وكانت البداية من المغرب العربي تونس والمغرب وبعدها القضية الفلسطينية حيث تم إنشاء لجنة مساندة فلسطين في جوان 1948 عقب تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل.

كما بدأ التيار الوطني الثوري نشاطه ضمن إطار مغاربي وإقامة علاقات مع منظمات لها نفس الأهداف وعلاقات مع منظمات مضادة للاستعمار في كل من أوربا وآسيا (لقاء مصالي الحاج مع شكيب أرسلان رئيس اللجنة السورية –الفلسطينية) وعين مصالي إثر ذلك عضوا في لجنة المؤتمر الإسلامي تحت رئاسة شكيب أرسلان والمنعقد بجنيف بسويسرا

من 12 إلى 15 سبتمبر 1935. كما شارك هذا التيار في كل النشاطات التي كانت تهتم بالقضايا الاستعمارية وتقديم وثائق إلى هيئة الأمم المتحـدة تندد فيها السياسة الاستعمارية وفضح عدم تطبيق عصبة الأمم مبادئ ويسلون[2].

أما أثناء الثورة، فقد اعتبر العمل الدبلوماسي من الأهداف السياسية الأولى التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954، حيث أكد في الفقرة المتعلقة بالأهداف الخارجية ما يلي:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند القضية التحريرية [3].

فمن خلال بيان أول نوفمبر الذي ذكر أهمية العمل الدبلوماسي*، وتلى ذلك مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي حدد نشاط جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي والخارجي كما يلي:

- عزل فرنسا عن الجزائر وعن العالم سياسيا.
- توسيع نطاق الثورة على حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

ومن أهداف جبهة التحرير الوطني على المستوى الخارجي ما يلي:

• السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي.

• تصعيد تأييد الرأي العام الدولي.

• تنمية الإعانة الدبلوماسية بجدب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية للشعب الجزائري، وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية[4] .

وقد لخص محمد يزيد في التقرير الذي حرره سنة 1957 ووجهه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط هي:

1- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.

2- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية و المغربية على المستوى الدولي.

3- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية[5].

كما حدد مؤتمر الصومام وسائل لتحقيق هذا المعنى وإيصاله إلى الرأي العام العالمي من خلال الضغط على فرنسا من كل النواحي و السعي

للحصول على تأييد الشعوب الأوربية بما فيها البلاد الشمالية و إرسال الوفود المتنقلة لزيارة العواصم والمشاركة في التجمعات و الملتقيات العلمية والنقابية والطلابية وغيرها [6].

وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 قرر شن هجوم عسكري عام في الجزائر وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج لإعطاء التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة والمحافظة على قوته وتزايده واتساعه باستمرار[7].

وهكذا فقد تبنت الجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية من خلال بيان أول نوفمبر وبعدها من خلال مؤتمر الصومام كما رأينا آنفا، سياسة الحضور في المحافل الدولية، وكان الغرض من هذا الحضور بطبيعة الحال هو إيصال صوت الجزائر إلى مختلف أنحاء العالم ولتحسيس الرأي العام العالمي بالقضية الجزائرية وإيجاد حلول لها، واسترجاع الهوية الدولية للجزائر وتدويل القضية الجزائرية والبداية كانت من باندونغ إلى هيئة الأمم المتحدة ومشاركة الجزائر المكافحة في المؤتمرات الدولية ومنها:

أفريل 1955م شارك آيت أحمد ومحمد يزيد في مؤتمر باندونغ، حيث أشار هذا الأخير إلى الاستعمار الفرنسي والحالة التي يعيشها الشعب

الجزائري، وبعدها تدخل جبهة التحرير الوطني ضمن العائلة الكبيرة الافرو- أسياوية وتشارك بدون توقف في جميع المؤتمرات والندوات التي عقدت، كما شاركت في المؤتمرات الإفريقية ومؤتمرات الدول الإفريقية للدول المستقلة*. وهذه المؤتمرات هي:

- مؤتمر القاهرة من 12/26/ 1957 إلى 01/01/ 1958.
- مؤتمر أكرا (غانا) 1958/04/15.
- مؤتمر طنجة (المغرب) من 27 إلى 1958/04/30.
- مؤتمر تونس من 17 إلى 1958/06/20.
- مؤتمر منروفيا(ليبيريا) من 04 إلى 1959/08/08.
- مؤتمر القاهرة من 26 إلى 1961/03/31.

و يأتي في الأخير الاعتراف الدولي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتدويل القضية الجزائرية التي اعتبرت كوسيلة ضغط أجبرت من خلالها فرنسا على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ممثلة في الحكومة المؤقتة[8].

كما قام الطلبة باسم الثورة بمهام تمثلت في اللقاء الذي جمع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مع حكومة "قي مولي" في فيفري 1956 يوم محاولته تنصيب الوزير المقيم الجنرال "كاترو"، وترأس الوفد

الجزائري المرحوم محمد الصديق بن يحي وكان الوفد الفرنسي ممثلا بالسيد كومين برفقة "هيربو"، وإذ لم يسفر هذا اللقاء على نتيجة تذكر إلا أنه مكن القيادة العامة للثورة على الأقل، من معرفة نوايا فرنسا حول التفاوض وإمكانية الاعتراف باستقلال الجزائر، وكانت فيما بعد نشاطات ومساهمات عديدة للطلبة الجزائريين سواء في العمل الدبلوماسي أو العمل الثوري والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني...[9].

كما كانت جبهة التحرير ممثلة في الأمانة الدائمة للجنة التنفيذية لمنظمة التضامن مع الشعوب الإفريقية والأسيوية **OSPAA**، كما تقلدت منصب نائب الرئيس في المؤتمر الثاني لـــ**OSPAA** بكونا كري في أفريل 1960م. أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد شاركت بصفتها عضو كامل الحقوق في المؤتمر الثاني والثالث للدول الإفريقية المستقلة المنعقدة على التوالي بمنروفيا أيام 04- 08 أفريل 1959م، وأديس أبابا 14- 24 جوان 1960م. أما اللقاءات الإقليمية المغاربية والعربية، فكانت جبهة التحرير حاضرة مدافعة عن القضية. وعلى صعيد الأمم المتحدة فقد تم إدراج القضية الجزائرية خلال الدورة العاشرة في جدول أعمال الجمعية بداية من سنة 1955م وهذا للمرة الأولى بضغط من طرف فوج الدول الأفرو- أسيوية، لتدرج فيما بعد ضمن جدول الأعمال حتى الاستقلال، ولإبقاء على هذا التواصل بين جبهة التحرير ومنظمة الأمم

المتحدة، تم تعيين عبد القادر شندرلي على رأس مكتب الإعلام بنيويورك وإنشاء مجلة بالإنجليزية بعنوان **Free Algéria** توزع مجانا بهدف تحسيس الرأي العام[10].

وكان العمل الدبلوماسي مستمرا ومتواصلا منذ انطلاق الثورة التحريرية، حيث اعتمدت جبهة التحرير الوطني سياسة الانفتاح على الصعيد الدولي والذي اكتسبها إشعاعا، فبالإضافة إلى مكاتب المغرب العربي تشكل جهاز دبلوماسي متمرس شمل على الخصوص شخصيات بارزة منها احمد بن بلة ومحمد خيضر و آيت أحمد والأمين دباغين وعبد الحميد مهري و امحمد يزيد وفرحات عباس واحمد فرنسيس وتوفيق المدني...وكانت مهام هذه الشخصيات الدبلوماسية تتمثل في الإعداد اللوجستيكي والإعلام والاتصال بالدول والقيام بجولات عبر العواصم المختلفة، وقد تطلبت هذه النشاطات بعض المراكز حضورا دائما مثل عبد الحميد مهري في دمشق وتوفيق المدني في القاهرة والشيخ خير الدين في الرباط والمقدم فاسي بمساعدة امحمد يزيد في تونس وبن يحي بمساعدة الأخضر الإبراهيمي والذي يخلفه فيما بعد في جاكرتا[*].

في منتصف عام 1957، فتحت بعثات أخرى تابعة لجبهة التحرير الوطني في لندن مع محمد كلو، وفي ألمانيا (بون) مع حفيظ كرمان، وفي روما صلاح محبوبي ثم خلفه الطيب بولحروف وفي سويسرا عمر خوجا

وفي مدريد بوقادوم وفي ستوكهولم محمد شريف ساحلي، وبعد تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 عينت هذه الأخيرة ممثلين لها في أغلب العواصم العربية (بيروت، بغداد، دمشق، جدة، طرابلس) بالإضافة إلى ممثلين في الدول الإفريقية منها أكرا ممثلة بشخص فرانز فانون وكوناكري بعمر أوصديق وباماكو ببوعلام أوصديق، كما تم فتح مكتب بنيودلهي تحت إشراف شريف قلال، فيما عين مصطفى فروخي رئيس بعثة في بكين وبعد وفاته اثر حادث، حل محله عبد الرحمان كيوان. أما قيادة هذا الجهاز الدبلوماسي فقد كانت متمركزة بالقاهرة يرأسه الأمين دباغين وكريم بلقاسم وسعد دحلب على التوالي، وكان فريق آخر من الدبلوماسيين ينشطون في المركز منهم عبد المالك بن حبيلس ومبروك بلحسن وتوفيق بوعتورة ومحمد حربي وعبد العزيز بن ميلود وعزيز حسن وعبد القادر بن فاسي، وقد ساهمت نشاطات هؤلاء في تقديم صورة عن الجزائر التي لم تكن معروفة، بالإضافة على نسج علاقات شبه رسمية مع الأوساط القيادية في أغلب هذه الدول، ومع بعض القيادات النافذة والشخصيات المعروفة من فنانين وصحفيين ونقابيين ومثقفين وجامعيين وأحزاب سياسية ومنظمات شبانية ومؤسسات إنسانية وغيرها....[11].

ومن خلال دراسة قام بها الأستاذ أحمد حمدي بخصوص الدبلوماسية من خلال الصحافة (صحيفة المجاهد) حصر المبادئ الأساسية للعمل الدبلوماسي منذ أول عدد صدر للصحيفة منتصف جوان 1956 إلى 5 جويلية 1962، وتمحورت هذه المبادئ فيما يلي:

- الدولة الجزائرية موجودة قبل الغزو الفرنسي وتربطها بالعديد من الدول علاقات واتفاقيات دبلوماسية.

- الدولة الفرنسية دولة معتدية تحاول القضاء على الشعب الجزائري وعلى شخصيته.
- الثورة الجزائرية ثورة شعبية تطالب باستعادة حقها المغتصب.
- السياسة الجزائرية تنطلق من مبادئ سياسة عدم الانحياز.
- الثورة الجزائرية لا ترفض المساعدة من الدول الشقيقة والصديقة.
- الوقوف إلى جانب قضايا التحرر في العالم.
- سياسة الجزائر تبدأ من المغرب العربي فالوطن العربي فإفريقيا فحركة عدم الانحياز.
- واجب الحكومات العربية أن تكون إلى جانب الثورة الجزائرية.
- لا يمكن لأي مفاوضات أن تنجح إلا إذا اعترفت فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها وجبهة التحرير الوطني هي المفاوض الوحيد والشرعي[12].

هذا يعني أن جبهة التحرير الوطني كانت تتطلع إلى نشر حقائق الثورة على أوسع نطاق ممكن لكي تكون الإنسانية عبر قارات العالم على بينة مما يجري فوق التراب الجزائري، وذلك بفضح السياسة الفرنسية التي تدعي زورا أنها أم الحرية والأخوة والمساواة ثم وصفها وكشفها أمام الرأي العام العالمي من خلال جرائمها المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وهذا يكسب الثورة تعاطف البلدان المتطلعة للحرية والاستقلال وتعاطف المنظومة الاشتراكية خاصة التي تقف إلى جانب حركات التحرر الوطني، والتي تعاملت معها الثورة بحذر، حيث ارتكزت السياسة الدولة للمعسكر الاشتراكي على سياسة مبدأ التعايش السلمي منذ وفاة ستالين في 05 مارس 1953 لأجل إقامة السلام العادل وتأسيس التضامن الأممي وبالتالي دعم حركات التحرر العالمية ضد الاستعمار والامبريالية العالمية، هذه السياسة ساعدت في توفير المناخ الدولي لصالح الحركات التحريرية المناضلة لاسترجاع سيادتها المستلبة والاستفادة من الدعم الدولي الاشتراكي، والخروج من العزلة المطبقة عليها قصد تدويل قضاياها.

هذا ما جعل الدول الاستعمارية تتهم في كثير من الأحيان المعسكر الاشتراكي بتنوير مستعمراتها وتأليب الشعوب ضدها، الأمر الذي لم تشذ عنه الثورة الجزائرية، فلقد اعتبرت لدى السلطات الفرنسية ثورة ناصرية

تارة وتارة أخرى ثروة شيوعية مما جعل قيادة الثورة تتعامل بحذر مع دول المعسكر الاشتراكي، سياسة الحياد الايجابي.

من أهم مميزات الثورة الجزائرية أنها لم تخضع لأي وصاية إيديولوجية وبقيت على الحياد أو لنقل على مسافة واحدة من التكتل الأطلسي والتكتل السوفيتي، ولم تقدم مطلقا أي تنازل لأي منهما على حساب المبادئ المؤسسة والمنصوص عليها في بيان أول نوفمبر 1954، على الرغم من اتهامها من طرف الآلة الدعائية الفرنسية أنها تدور في الفلك السوفيتي الشيوعي والتحريض الناصري، والهدف هو إقحامها في الصراع بين حلفي وارسو والأطلسي وإخفاء وتشويه الثورة الشعبية التي بدأت إرهاصاتها قبل تأسيس الحلفين السابقين[13]، والأكثر من هذا انه في الوقت الذي كانت فيه الثورة التحريرية في أعنف مواجهتها لفرنسا ومن وراءها الحلف الأطلسي ككل وفي حاجة ماسة إلى مواقف سوفياتية متشددة ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه، يعلن في الاتحاد السوفيتي سنة 1956 الهدنة مع الغرب ويبدأ في ممارسة عملية التعايش السلمي[14]، ولكن لم يؤثر هذا القرار على الثورة التي زادها إصرارا وعزيمة للاعتماد على الذات والابتعاد عن لعبة الصراعات الدولية والدخول في غياهب الحرب الباردة بين المعسكرين.

ومهما يكن فإن مواقف دول المعسكر الاشتراكي لم تبن دعمها اللامشروط لحركات التحرر، وهو ما يسر تأخر اعتراف بعض الدول بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتحفظ البعض الآخر من مسالة إمداد الثورة الجزائرية بالمتطوعين والإعانات وذلك حفاظا على مصالحها مع الدول الاستعمارية وهو ما أدركته الثورة فراحت تكثف نشاطها الخارجي من اجل الدعم والكسب والتأييد، حيث بدأت الممثلات لجبهة التحرير الوطني بالخارج، والتي كان لها الطابع الرسمي في غالب الأحيان، وعلينا أن نتساءل عن دور مثل هذه التمثيلات وما هي الإضافة التي بإمكانها أن تقدمها للثورة الجزائرية؟

كان دور هذه التمثيلات أو المكاتب يتمحور في النقاط التالية:

• ربط صلة دائمة و مباشرة مع الحكومات والمؤسسات الرسمية في تلك البلاد.

• استعملت هذه الممثلات أو المكاتب في توسيع علاقة جبهة التحرير الوطني مع الخارج.

• كما استعملت كذلك للدعاية، إذ كانت لها نشرة خاصة بلغة البلد الموجود فيها.

• استغلال المناسبات لإلقاء محاضرات وتنظيم ندوات حول الثورة ومعاناة الشعب الجزائري.

• تمويل جرائد أجنبية وبعض الحركات الجمعوية والمنظمات الإنسانية للتكلم عن الثورة.

• القيام بنشاط ثقافي ورياضي ودعائي...[15].

وفي هذا الإطار لجأت جبهة التحرير الوطني إلى فتح مكاتب في الدول الغربية والدول الاسكندينافية بغية توسيع نشاطها الدعائي والإعلامي وكذا الاتصال بالمنظمات المحلية وهيئات المجتمع المدني قصد الحصول على المساعدات لفائدة الجالية الجزائرية واللاجئين الفارين من الجيش الفرنسي وتقديم مساعدة للثورة تحت غطاء المساعدات الإنسانية، ولكن يجب الاعتراف بالصعوبات والعراقيل التي واجهة هذه المكاتب في تعاملها مع الدول المعنية، كيف لا وان فرنسا دولة أوربية بالدرجة الأولى وحليفة لأغلب الدول الأوربية خاصة ألمانيا، لذا فالصعوبات التي واجهت مسؤولي المكاتب في هذه الدول تتمثل على وجه الخصوص في عدم تسامح السلطات الأوربية مع ممثلي مكاتب وممثلات جبهة التحرير الوطني، وكل ذلك من اجل عدم إزعاج فرنسا الشريك الاقتصادي(ارتباط فرنسا بالمجموعة الاقتصادية الأوربية)، والحليف العسكري (فرنسا عضو

في حلف الشمال الأطلسي) والسياسي من خلال (اتفاقية حسن الجوار المبرمة مع الدولة الأوربية). إضافة إلى الحياد الذي يميز الدول الإسكندنافية و تحررها من الأحلاف وهو ما جعل ممثلي جبهة التحرير الوطني في هذه الدول يستعملون لغة وأسلوب مغايرين، الاعتدال والليونة، واللغة المعبرة عن واقع دون الخوض في الهوامش، وقد حققوا نتائج باهرة من خلال الاستقبال الشعبي والرسمي والتعاطف الذي كانت تبديه بعض الشخصيات[16].

لم تتوقف العراقيل عند هذا الحد بل امتدت إلى التصفية الجسدية ومحاولات الاغتيال، كتلك التي كانت تقوم بها المنظمة الإرهابية في أوربا المسماة " اليد الحمراء"* حيث اغتالت السكرتيرة الاسبانية في مكتب مدريد عام 1958، وحاولت اغتيال السيد آيت أحسن مسؤول مكتب بون بألمانيا عام 1958.

إن دراسة العلاقات الدولية للثورة الجزائرية بمجموعة الدول الإسكندنافية وألمانيا الغربية يمكن دراستها من خلال دور الفواعل الاجتماعية والرأي العام وهامش الحرية التي تتمتع به هذه الدول والضغوطات سواء كانت مرتبطة بالسياق العام أو ذات علاقة تنظيمية أو راجع إلى خصوصيات هذه الدول، وعليه وقبل الخوض في تفاصيل العلاقات الخارجية للثورة مع هذه الدول يتوجب علينا أولا التعريف

بهذه الدول من الناحية التاريخية والجغرافية والسياسية وهذا للوقوف عن قرب عند هذه الخصوصيات وتبيانها.

أولا/ التعريف بالدول الاسكندينافية و ألمانيا و أهميتها التاريخية والجغرافية

1 ـ تاريخ وجغرافية دولة مملكة السويد:

مملكة السويد هي إحدى الدول الإسكندنافية الواقعة بشمال أوربا يحدها من الغرب النرويج ومن الشمال الشرقي فنلندا وهي حدود برية، أما الحدود البحرية فيحدها من الجنوب كل من الدانمارك وألمانيا وبولندا، ومن الشرق كل من استونيا ولاتيفيا وليتوانيا وروسيا.

تبلغ مساحة السويد 450295 كم^2، وعليه تعتبر ثالث أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي، أما عدد السكان فيقدر بحوالي 9.4 مليون نسمة، 85% من هؤلاء السكان يعيشون في المناطق الحضرية، وتعتبر ستوكهولم العاصمة السويدية، أكبر مدينة في البلاد بعدد سكان يقدر بـ 1,3 مليون نسمة في العاصمة وحوالي 2 مليون في المنطقة الحضرية الكبرى[17].

تشكلت السويد كدولة مستقلة وتوسعت رقعتها لتشكل إمبراطورية بداية من القرن السابع عشر، وأصبحت إحدى أكبر القوى بعدها، لكنها فقدت توسعها خارج شبه الجزيرة الاسكندينافية بداية من القرن التاسع

عشر.. آخر الحروب التي خاضتها السويد بشكل مباشر كانت في عام 1814، عندما أجبرت السويد النرويج بالوسائل العسكرية على عقد اتحاد شخصي استمر حتى عام 1905. منذ ذلك الحين، والسويد في سلام وتتبنى سياسة عدم الانحياز في السلم والحياد في زمن الحرب.

النظام السياسي السويدي ملكي دستوري بنظام البرلمان مع تطور ملفت في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إذ أنها تحتل المراتب الأولى في العالم في مؤشر الإيكونوميست للديمقراطية والفساد والسابعة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية وذلك سنة 2012، والسويد حاليا عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 1 جانفي عام 1995 كما أنها عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [18].

من الناحية التاريخية يعرف السويد بالفايكينج(*) الذين دام عصرهم ما بين القرنين الثامن والحادي عشر، دخلت المسيحية للسويد في 829 م، ولكن الدين الجديد لم يستبدل الديانة الوثنية المحلية بشكل كامل حتى القرن الثاني عشر. خلال القرن الحادي عشر، أصبحت المسيحية الديانة الأكثر انتشاراً، وفي عام 1050 أصبحت السويد بمثابة أمة مسيحية [19].

نشأت حركات شعبية قوية في السويد خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر مثل (النقابات العمالية وجماعات مكافحة الكحوليات

والجماعات الدينية المستقلة)، والتي خلقت بدورها قاعدة صلبة من المبادئ الديمقراطية. تأسس في عام 1889 الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، هذه الحركات عجلت انتقال السويد إلى الديمقراطية البرلمانية الحديثة،

كانت السويد رسمياً على الحياد خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن حيادها خلال الحرب العالمية الثانية كان محل جدل، وقعت السويد تحت النفوذ الألماني لفترة طويلة من الحرب، حيث انقطعت علاقاتها مع بقية العالم بسبب الحصار. رأت الحكومة السويدية أنها ليست في وضع يسمح لها بمقارعة ألمانيا، وبالتالي قدمت بعض التنازلات كما قامت السويد أيضاً بتوريد الصلب وقطع الآلات لألمانيا طوال فترة الحرب. ومع ذلك، فإن السويد أيدت المقاومة النرويجية، وفي عام 1943 ساعدت في إنقاذ اليهود الدانماركيين من الترحيل إلى معسكرات الاعتقال. كما ساعدت السويد فنلندا خلال حرب الشتاء(*) وحرب الاستمرار[**] بالعتاد و المتطوعين.

رغم إعلان السويد بأنها دولة محايدة، لكنها بشكل غير رسمي ترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، في أعقاب الحرب الباردة، استغلت السويد قاعدتها الصناعية السليمة والاستقرار الاجتماعي ومواردها الطبيعية لتوسيع صناعتها وتمويل إعادة بناء أوروبا.

كانت السويد جزءاً من مشروع مارشال وشاركت في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال معظم فترة ما بعد الحرب، حكم البلاد حزب العمل الاجتماعي الديمقراطي، الذي فرض سياسات نقابوية أي مفضلاً الشركات الرأسمالية الكبرى والنقابات الكبرى، وخاصة اتحاد نقابات العمال السويدية، المشترك مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

قامت بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى تحسين قدرة البلاد على المنافسة ومن بينها الحد من الرفاهية الاجتماعية وخصخصة الخدمات والسلع العامة. روجت المؤسسة السياسية لصالح عضوية الاتحاد الأوروبي و جرى تمرير استفتاء انضمام السويد بنسبة 52٪ لصالح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يوم 13 نوفمبر عام 1994. انضمت السويد إلى الاتحاد الأوروبي في 1 جانفي عام 1995.

لا تزال السويد غير منحازة عسكرياً، رغم أنها تشارك في بعض المناورات العسكرية المشتركة مع منظمة حلف شمال الأطلسي وبعض البلدان الأخرى، بالإضافة إلى تكثيف التعاون مع البلدان الأوروبية الأخرى في مجال تقنية الدفاع والصناعات الدفاعية. كما تصدر الشركات السويدية أسلحة استخدمها الجيش الأميركي في العراق و تمتلك السويد أيضاً تاريخاً طويلاً من المشاركة في العمليات العسكرية الدولية، آخرها في أفغانستان، تحت قيادة حلف شمال الأطلسي، وهي تحت قيادة الاتحاد

الأوروبي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو والبوسنة والهرسك وقبرص. تولت السويد زعامة الاتحاد الأوروبي من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر .2009

2ـ تاريخ وجغرافية مملكة الدانمارك:

مملكة الدانمارك تقع جنوب غرب السويد وجنوب النرويج وتحدها من الجنوب ألمانيا، كما تطل الدانمارك على كل من بحر البلطيق وبحر الشمال، تتكون البلاد من شبه جزيرة كبيرة، جوتلاند (يولاند) والعديد من الجزر غالباً ما يشار لها بالأرخبيل الدانماركي، ومساحة الدانمارك صغيرة، وتبلغ (43.075 كم2) وسكانها حوالي 6 ملايين نسمة حاليا والعاصمة كوبنهاجن، يحكم الدانمارك نظام ملكي دستوري برلماني. تمتلك الدانمارك حكومة على مستوى الدولة وحكومات محلية في 98 بلدية. هي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 1973 على الرغم من أنها لم تنضم إلى منطقة اليورو. وهي عضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهي أيضاً عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يوجد في الدانمارك اقتصاد سوق مختلط رأسمالي ودولة خدمات اجتماعية كبيرة وتصنف من بين أعلى البلدان من حيث مستوى الدخل،

لها أفضل مناخ للأعمال في العالم وفقاً لمجلة فوربس20، بين 2006-2008 وضعت الدراسات الاستقصائية البلاد في المرتبة الأولى على أنها "أسعد مكان في العالم" استناداً إلى معايير الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم[21]. و مؤشر السلام العالمي لعام 2009 يضعها في المرتبة الثانية بعد نيوزيلندا كأكثر البلدان سلماً. في عام 2009 أيضاً صنفت واحدة من الدول الأقل فساداً في العالم وفقاً لمؤشر الفساد لتحتل المرتبة الثانية فقط بعد نيوزيلندا [22].

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسويد والنرويج، وتشترك معهما بعلاقات قوية ثقافية و تاريخية. أصبحت الدانمارك دولة لوثرية رسمياً في 1536م. والشعب الدانمركي من بين الشعوب المعروفة باسم الفايكينج.

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدانمارك واحدة من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وانضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حالياً) في عام 1973 إلى جانب بريطانيا وأيرلندا بعد استفتاء عام. تم التصديق على معاهدة ماستريخت بعد استفتاء آخر أجري في عام 1993 ولاحقاً تم التوقيع على اتفاق ادنبره الذي ضم تعديلات على معاهدة ماستريخت خاصة بالدانمارك.

على الرغم من حجمها المتواضع، كانت مشاركة الدانمارك رئيسية في العمليات العسكرية والإنسانية، وأبرزها العمليات بقيادة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في قبرص والبوسنة والهرسك وكوريا ومصر وكرواتيا وكوسوفو وإثيوبيا والعراق وأفغانستان والصومال.

3ـ تاريخ و جغرافية مملكة النرويج:

تقع مملكة النرويج في شمالي أوروبا وتحتل الجزء الغربي من شبه الجزيرة الاسكندينافية،

تصل مساحة النرويج الكلية إلى 385,252 كم^2 ويبلغ عدد سكانها حوالي 4.8 ملايين نسمة. تعد البلاد إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية. تمتلك النرويج حدوداً طويلة مع السويد في الشرق، وتحد أقصى حدودها الشمالية فنلندا من الجنوب وروسيا إلى الشرق، بينما تقع الدانمارك إلى الجنوب عند طرف البلاد الجنوبي عبر مضيق سكاجيراك. عاصمة النرويج هي أوسلو. تمتلك النرويج سواحل عريضة تواجه المحيط الأطلسي وبحر بارنتس، وهذه السواحل هي موطن الفيورد(*) الشهيرة .

بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت النرويج نمواً اقتصادياً سريعاً بالأخص في العقدين الأولين بسبب الشحن النرويجي والتجارة البحرية والتصنيع المحلي. أما ازدهارها في أوائل عقد السبعينيات من القرن

العشرين فيعود لاستثمار كميات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في بحر الشمال وبحر النرويج. تعد النرويج حالياً ثالث أغنى بلد في العالم من حيث القيمة النقدية، مع ثاني أكبر احتياطي للفرد الواحد من أي دولة أخرى. النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وتساهم الصناعات البترولية بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي. في أعقاب الأزمة المالية العالمية للفترة الممتدة بين سنوات 2007 و 2010، اعتبر المصرفيون الكرونة النرويجية إحدى أكثر العملات ثباتاً في العالم.

تمتلك النرويج موارد طبيعية غنية من النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهرمائية والغابات والمعادن. كما كانت ثاني أكبر مصدر للمأكولات البحرية (من حيث القيمة، بعد جمهورية الصين الشعبية) في عام 2006. تشمل الصناعات الرئيسية الأخرى الشحن البحري والمعالجة الغذائية وبناء السفن وصناعة المعادن والكيماويات والتعدين والصيد والمنتجات الورقية من الغابات.

تحتفظ النرويج بنموذج الرعاية الاسكندينافية بوجود نظام رعاية صحية عالمي ودعم نظام التعليم العالي ونظام شامل للضمان الاجتماعي. صنفت النرويج في المرتبة الأعلى بين جميع البلدان في مجال التنمية البشرية للفترة الممتدة بين سنتيّ 2001 و 2007، ومرة أخرى في عام

2009. كما صنفت أيضاً أكثر البلدان سلمية في العالم في استطلاع لسنة 2007 من قبل مؤشر السلام العالمي [23].

على الرغم من رفضها لعضوية الاتحاد الأوروبي في استفتاءين، تحتفظ النرويج بعلاقات وثيقة مع الاتحاد والدول الأعضاء فيه وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تزال النرويج إحدى أكبر المساهمين مالياً في الأمم المتحدة، وتساهم في البعثات الدولية لقوات الأمم المتحدة، ولا سيما في أفغانستان وكوسوفو والسودان. النرويج هي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا ومجلس الشمال الأوروبي وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1945 و 1961، سيطر حزب العمال على البرلمان بعد حصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات. قاد الحكومة رئيس الوزراء اينار جيرهادرسن الذي شرع في برنامج مستوحى من الكينيزية مشدداً على تمويل الدولة للتصنيع والتعاون بين النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل.

انضمت إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأصبحت عضواً مؤسساً لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1949. النرويج عضو مؤسس في المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة.. بحلول أواخر عقد التسعينات، سددت النرويج ديونها الخارجية وبدأت تراكم صندوق الثروة السيادية. منذ التسعينات طرح سؤال بين السياسيين حول كم من إيرادات النفط يجب أن تنفق الحكومة وكم ينبغي أن تدخر.

4ـ تاريخ وجغرافية جمهورية فنلندا:

جمهورية فنلندا يحدها من الغرب السويد، والنرويج من الشمال وروسيا في الشرق، بينما تقع استونيا إلى الجنوب عبر خليج فنلندا، يقيم حوالي 5.4 مليون شخص في فنلندا حيث تتركز الغالبية في المنطقة الجنوبية. تعد البلاد الثامنة من حيث المساحة في أوروبا وأقل بلدان الاتحاد الأوروبي كثافة سكانية. فنلندا جمهورية برلمانية ذات حكومة مركزية مقرها هلسنكي وحكومات محلية في 336 بلدية. يعيش في منطقة هلسنكي الكبرى حوالي مليون شخص ويتم إنتاج ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في تلك المنطقة[24].

تاريخيا كانت فنلندا جزءاً من السويد، ولكنها منذ عام 1809 تحولت إلى مقاطعة ذاتية الحكم ضمن الإمبراطورية الروسية، تبع إعلان

الاستقلال عن روسيا في 1917بعد حرب أهلية، وحروب ضد الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية وفترة من الحياد الرسمي خلال الحرب الباردة. انضمت فنلندا إلى الأمم المتحدة في عام 1955، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1969، والاتحاد الأوروبي في عام 1995، ومنطقة اليورو منذ إنشائها.

فنلندا حديثة العهد نسبياً في التصنيع، حيث حافظت على اقتصاد زراعي حتى الخمسينات من القرن الماضي. تلا ذلك تطور اقتصادي سريع حيث أصبحت البلاد دولة رفاه اجتماعي واسع ومتوازن بين الشرق والغرب من حيث الاقتصاد والسياسة العالمية. تتصدر فنلندا باستمرار المقارنات الدولية في الأداء الوطني. حيث تتزعم فنلندا قائمة أفضل بلد في العالم في استطلاع مجلة نيوزويك لعام 2010 من حيث الصحة والدينامية الاقتصادية والتعليم والبيئة السياسية ونوعية الحياة، كما تعتبر فنلندا ثاني أكثر البلدان استقراراً في العالم والأولى في تصنيف ليجاتوم بروسبيريتي 2009. في عام 2010، كانت فنلندا البلد السابع الأكثر تنافسية في العالم وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي[25].

انضمت فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995، ومنطقة اليورو في 1999، وبدأت فنلندا استخدام اليورو منذ عام 2002.

5ـ تاريخ وجغرافية جمهورية ألمانيا الاتحادية:

تقع ألمانيا في وسط أوروبا يحدها من الشمال: بحر الشمال والدانمارك وبحر البلطيق، ومن الجنوب: النمسا وسويسرا، ومن الشرق: بولندا، التشيك، ومن الغرب: فرنسا، لوكسمبورغ، بلجيكا وهولندا. تبلغ مساحة ألمانيا: 357.021 كلم مربع ويبلغ عدد سكانها 81,751,602 نسمة برلين هي أكبر مدنها وهي العاصمة، و تعتبر الدولة الأكثر عدداً وكثافة بالسكان في دول الاتحاد الأوروبي وهي أيضاً ثالث أكبر دولة من حيث عدد المهاجرين إليها.

ألمانيا عضو في الاتحاد الأوروبي اسمها الكامل: جمهورية ألمانيا الاتحادية ومقر السلطة فيها. النظام السياسي اتحادي فيدرالي، ويتخذ شكلاً جمهورياً برلمانياً ديمقراطيا، تنقسم ألمانيا إلى ستة عشر 16 إقليماً اتحادياً يتمتع كل منها بسيادته وحكومته المحلية الخاصة[26].

شكلت ألمانيا جزءاً مركزياً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي دامت حتى عام 1806، وخلال القرن الـ16 أصبحت ألمانيا الشمالية مركز الإصلاح البروتستانتي. بعد الحرب العالمية الثانية، انقسمت ألمانيا إلى قسمين: ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية. وأعيد توحيدهما في عام 1990. في عام 1957 أصبحت ألمانيا الغربية عضوا مؤسساً في السوق الأوروبية

المشتركة، والذي أصبح عام 1993 الاتحاد الأوروبي. وفي عام 1999 أصبحت عملة ألمانيا اليورو كما أصبحت إحدى الدول الأوربية المنتمية إلى اتفاقية شينجن بحيث يسمح لسكان الدول الأوربية المنتمية إلى الاتفاقية بالتنقل منها واليها دون تأشيرة ـ فيزا وبدون حدود.

أسست ألمانيا نظام التأمين الاجتماعي كخطوة ضمن سلسلة إجراءات في سبيل تطوير المعايير المعيشية لسكانها ولها موقع مميز في العلاقات الأوربية وتحافظ على شراكات متينة على المستوى العالمي، وألمانيا تعتبر الرائد الثاني في علوم الطب والهندسة والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وهي عضو في الأمم المتحدة والناتو ومجموعة الثماني و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتعتبر قوة اقتصادية كبرى حيث أنها أكبر مصدر للسلع وثاني أكبر مستورد لها في العالم [27] .

نشر الراهب مارتن لوثر أطروحاته الـ95 في عام 1517، وتحدى ممارسات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والشروع في الإصلاح البروتستانتي. الكنيسة اللوثرية المنفصلة أصبح الدين الرسمي في كثير من الولايات الألمانية بعد عام 1530 [28].

تمت الوحدة الألمانية من جديد في 3 أكتوبر 1990، مع انضمام الولايات الخمس التي أسست جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة للولايات العشر المكونة لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

استنادا إلى قانون بون-برلين الذي تم اعتماده من البرلمان في 10 مارس 1994، برلين مرة أخرى أصبحت عاصمة لألمانيا الموحدة، في حين حصلت بون على منصب « مدينة فيدرالية » وهو منصب يعتبرها بمثابة «مدينة اتحادية» ويُبقي على بعض الوزارات الاتحادية فيها، وقد تم الانتهاء من نقل الحكومة لبرلين في 1999.

في 2005 انتخبت انجيلا ميركل كأول امرأة مستشارة في ألمانيا. بين عامي 2005- 2009 قادت تشكيل ائتلاف موسع مع الاتحاد الاجتماعي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وعقب الانتخابات العامة في 27 سبتمبر 2009، أسست ميركل الحكومة الائتلافية الحالية مع الحزب الديمقراطي الحر محل الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

ثانيا/ طبيعة النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي السائد لدى الدول الاسكندينافية وألمانيا:

1- النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمملكة السويد:

أ ـ النظام الاجتماعي والإداري والثقافي:

السويد واحدة من أكثر دول العالم تطوراً من حيث الرفاه الاجتماعي حيث تمتلك البلاد أعلى مستوى من الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك توفر وصولاً شاملاً للتعليم والرعاية الصحية بنوع من العدالة والمساواة .

السويد تأتي باستمرار على رأس قوائم محو الأمية و الصحة والتنمية البشرية متقدمة بفارق كبير على بعض البلدان الأكثر ثراء (الولايات المتحدة). ومع ذلك، منذ السبعينات تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي السويدي وراء البلدان الصناعية الأخرى، كما تراجع ترتيبها حسب الدخل الفردي من 4 إلى المركز 14 في غضون بضعة عقود[29].

من الناحية الإدارية، السويد دولة وحدوية تقسم إلى إحدى وعشرين مقاطعة لكل مقاطعة مجلس إداري يتم تعيينه من قبل الحكومة. يقود هذا المجلس الحاكم والذي يعين لمدة 6 سنوات. يوجد في كل مقاطعة

أيضاً مجلس مقاطعة منفصل أو برلمان محلي يتم انتخابه مباشرة من السكان.

تقسم كل مقاطعة بدورها إلى عدد من البلديات، الحكومة البلدية هي أشبه بلجنة حكومية للمدينة ومجلس الوزراء على غرار مجلس الحكومة. تضم الجمعية التشريعية البلدية ما بين 31 و 101 عضواً (دائما عدد فردي)[*] وتنتخب بقوائم التمثيل النسبي في الانتخابات البلدية، التي تعقد كل أربع سنوات بالتزامن مع الانتخابات التشريعية الوطنية.

هناك عدد من الجامعات والكليات المختلفة في السويد، تمتلك بلدان قليلة فقط مثل كندا والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية مستويات أعلى من عدد الحاصلين على شهادة التعليم العالي. كما هو الحال مع عدد من الدول الأوروبية الأخرى، تدعم الحكومة أقساط الطلاب الأجانب الراغبين بالحصول على شهادة من المؤسسات السويدية، رغم أن الحكومة مؤخراً أصدرت تعديلاً يقصر المساعدات على الطلاب من السوق الأوروبية المشتركة وسويسرا [30].

يخصص كلا القطاعان العام والخاص في السويد ما يقرب من أربعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البحث العلمي والتطوير، مما يجعل من السويد من الرواد بين بلدان العالم التي تستثمر في البحث والتطوير.

مستوى البحوث السويدية مرتفع حيث تقود السويد العالم في عدد من المجالات المهمة. تتصدر السويد أوروبا في الإحصاءات المقارنة سواء من حيث الاستثمارات في البحوث أو في عدد الأعمال العلمية المنشورة للفرد الواحد، علاوة على ذلك تصنف السويد في المرتبة الأولى أو الثانية من حيث عدد الأوراق العلمية في مجالات العلوم الطبية والعلوم الطبيعية والهندسية في عام 2001. كانت السويد رائدة على مستوى العالم في مجال العلوم الطبية والثانية فقط بعد سويسرا في مجال العلوم الطبيعية والهندسة من حيث عدد المطبوعات فيما يتعلق بحجم السكان.

يسجل للمخترعين السويديين مجموع براءات اختراع يقدر بنحو 33,523 في عام 2007 في الولايات المتحدة وفقاً لمكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي. وهكذا تقع السويد خلف عشرة بلدان أخرى فقط من حيث عدد براءات الاختراع.

ب ـ النظام الاقتصادي:

تمتلك السويد اقتصاداً مختلطاً متجهاً نحو التصدير ويتميز بنظام توزيع حديث واتصالات داخلية وخارجية ممتازة بالإضافة إلى يد عاملة ماهرة. يشكل الخشب وتوليد الطاقة الكهرومائية وخام الحديد قاعدة الموارد الاقتصادية وهي موجهة بشكل كبير نحو التجارة الخارجية. يمثل

القطاع الهندسي السويدي نحو 50% من الإنتاج و الصادرات. تعد الاتصالات وصناعة السيارات والصناعات الدوائية أيضاً ذات أهمية كبيرة. بينما تمثل الزراعة فقط 2% من الناتج المحلي الإجمالي[31].

وضع مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2009-2010 السويد في المرتبة الرابعة الأكثر قدرة على المنافسة في العالم. أما في تقرير التنافسية لعام 2010-2011 فصعدت السويد مرتبتين وهي الثانية عالمياً. تصنف السويد سادسة في الكتاب السنوي للإدارة المالية لعام 2009، حيث حظيت برصيد عال في كفاءة القطاع الخاص. تمتلك السويد أفضل إبداع في أوروبا في مجال الأعمال ويتوقع أن تصبح منطقة جذب للمواهب والعمالة الهادفة[32]. احتفظ السويديون بعملتهم الكورونة السويدية بعد أن رفضوا اليورو في تصويت شعبي.

ج ـ النظام السياسي والسياسية الخارجية:

السويد دولة ذات نظام ملكي دستوري، والملك هو قائد الدولة، ولكن صلاحياته تقتصر على القيام ببعض المراسم الرسمية والاحتفالية. صنفت وحدة المعلومات في الإيكونومست السويد في المرتبة الأولى في مؤشر تقييم الديمقراطية الذي ضم 167 بلداً عام 2008، على الرغم من اعترافها بصعوبة إيجاد معايير لقياس الديمقراطية [33]. البرلمان السويدي بأعضائه

الـ 349 هو هيئة الدولة التشريعية، وهو يختار رئيس الوزراء. تجري الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات.

يتكون البرلمان دستورياً من 349 عضواً ويحمل السلطة المطلقة في السويد الحديثة. البرلمان هو المسؤول عن اختيار رئيس الوزراء، والذي يقوم بتعيين وزراء حكومته. وهكذا فإن السلطة التشريعية هي فقط في يد البرلمان. بينما تمارس الحكومة السلطة التنفيذية، في حين تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال.

قد يكون التشريع بمبادرة من الحكومة أو من قبل أعضاء البرلمان. يتم انتخاب أعضاء البرلمان على أساس التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات. يمكن للبرلمان أن يغير الدستور السويدي وذلك المطلب يقتضي أغلبية بسيطة لكنها أساسية كما يجب أن تكون هناك انتخابات عامة بين كل قرارين. تمتلك السويد ثلاثة قوانين دستورية: قانون الخلافة الملكية وحرية الصحافة والقانون الأساسي المتعلق بحرية التعبير.

لعب الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي دوراً قيادياً سياسياً منذ عام 1917، بعدما أكد الإصلاحيون قوتهم وغادر الثوريون الحزب. بعد عام 1932، هيمن الحزب الاشتراكي الديمقراطي على الحكومات34. بينما أعطت خمسة انتخابات عامة فقط (1976 و 1979 و 1991 و 2006

و2010) يمين الوسط مقاعد في كافية في البرلمان ليشكلوا حكومة. بيد أن ضعف الأداء الاقتصادي منذ بداية السبعينات وخاصة الأزمة في بداية التسعينات أجبرت السويد لإصلاح نظامها السياسي لتصبح أكثر شبهاً بالبلدان الأوروبية الأخرى. في الانتخابات العامة عام 2006 نال الحزب المعتدل المتحالف مع حزب الوسط وحزب الشعب الليبرالي والحزب الديمقراطي المسيحي أغلبية الأصوات. شكلوا معاً حكومة أغلبية في ظل قيادة الحزب المعتدل. شهدت انتخابات سبتمبر 2010 أول اختراق للديمقراطيين السويديين للبرلمان. فقد الحزب المعتدل 10 مقاعد، لكن بقية الأحزاب في الكتلة البرجوازية انحسرت، كما هو حال الديمقراطيين الاشتراكيين حيث فقدوا 17 مقعداً. حصدت الكتلة البرجوازية أكثر عدد من المقاعد لكنهم كانوا مقعدين أو ثلاثة دون الأغلبية. رفضت كل من الكتلة البرجوازية والكتلة الاشتراكية تشكيل تحالف يضم الديمقراطيين السويديين.

كانت نسبة المشاركة في الانتخابات السويد دائماً مرتفعة بالمقارنة الدولية، على الرغم من انخفاضها في العقود الأخيرة، وهي حاليا حوالي 80٪ (80.11 في 2002، و 81.99 ٪ في 2006).

استندت سياسة السويد الخارجية طوال القرن العشرين على مبدأ عدم الانحياز في زمن السلم والحياد في زمن الحرب. تبعت حكومة

السويد مسارها المستقل على أساس السياسة الخارجية التي تعرف بعدم الانحياز في أوقات السلم حتى يمسي الحياد ممكناً في حالة الحرب.

مذهب السويد في الحياد غالباً ما يرجع إلى القرن التاسع عشر بوصفها البلد التي لم تشارك في أي حرب منذ نهاية الحملة السويدية على النرويج في عام 1814.

حاولت السويد في أواخر الستينات لفترة أن تلعب دوراً أكثر أهمية واستقلا لاً في العلاقات الدولية. شمل هذا النشاط جهوداً هامة على صعيد السلام الدولي ولا سيما من خلال الأمم المتحدة وتقديم الدعم لدول العالم الثالث. منذ اغتيال اولوف بالمه في عام 1986 ونهاية الحرب الباردة، تراجع هذا النشاط إلى حد كبير، على الرغم من أن السويد لا تزال نشطة نسبياً في بعثات حفظ السلام وتقدم ميزانية مساعدات خارجية سخية.

انضمت السويد إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1995، ونتيجة للوضع الأمني العالمي اعتمدت البلاد بعض التعديلات على السياسة الخارجية، حيث تلعب السويد دوراً أكثر نشاطاً في التعاون الأمني الأوروبي.

القوات المسلحة السويدية هي وكالة حكومية تقدم تقاريرها إلى وزارة الدفاع السويدية ومسؤولة عن تشغيل القوات المسلحة السويدية

في وقت السلم. المهمة الأساسية للوكالة هي تدريب ونشر قوات دعم السلام خارج البلاد مع الحفاظ على قدرة طويلة الأمد لإعادة التركيز على الدفاع عن السويد في حال نشوب حرب. تقسم القوات المسلحة إلى الجيش وسلاح الجو والقوة البحرية والحرس. رئيس القوات المسلحة هو القائد الأعلى وهو أعلى ضابط في البلاد. حتى 1974 كان قائد البلاد (أي الملك) قائداً عاماً للقوات المسلحة، ولكن في واقع الأمر كان مفهوماً بشكل واضح عبر القرن العشرين أن الملك لا دور فعال له كقائد عسكري. شاركت الوحدات السويدية في عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقبرص والبوسنة والهرسك وكوسوفو وليبريا ولبنان وأفغانستان وتشاد.

حالياً، إحدى أهم مهام القوات المسلحة السويدية هي المجموعة القتالية الأوروبية بقيادة السويد والتي تساهم فيها النرويج وفنلندا وايرلندا واستونيا والتي على الرغم من أن قيادتها سويدية إلا أن مقر عملياتها في نورثوود خارج لندن [35].

2 ـ النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة الدانمارك:

أ ـ النظام الاجتماعي والإداري و الثقافي:

الدانمارك واحدة من أكثر أسواق العمل حرية في البلدان الأوروبية، وذلك بعد تحرير سوق العمل في التسعينات، ووفقاً لتصنيف أسواق العمل للبنك الدولي، فإن مرونة سوق العمل هي في نفس مستوى الولايات المتحدة. ينتمي حوالي 80 % من الموظفين إلى نقابات وصناديق البطالة التي ترتبط بها، تحدد سياسات سوق العمل أساساً عبر المفاوضات بين النقابات وأرباب العمل، ولا تتدخل الحكومة إلا إذا طالت الإضرابات العمالية لفترة طويلة جداً، كان معدل البطالة في ديسمبر 2007 عند 2.7% [36].

وفقاً لأرقام إحصائية من الدانمارك، في عام 2009 كان نحو 90.5 % من سكان الدانمارك البالغين 5,400,000 من أصل دانماركي بينما أغلب النسبة المتبقية 9.5% هم من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين الجدد من البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة وجنوب آسيا وغربها بينما تبلغ الكثافة السكانية 129.16 نسمة لكل كم^2.

تبلغ نسبة محو الأمية 98.2 % من السكان (سن 15 وما فوق). معدل المواليد هو 1.74 طفل لكل امرأة (تقديرات 2006) والذي سينعكس في انخفاض في نسبة العمال إلى المتقاعدين[37]، والدنماركية هي اللغة الرسمية في البلاد بينما الإنكليزية والألمانية هما اللغتان الأجنبيتان الأكثر استعمالاً.

يشكل المسلمون في الدانمارك أقل من 4 % من مجموع السكان وهم ثاني أكبر مجتمع ديني في البلاد. يوفر نظام التعليم الدانماركي التعليم من المرحلة الابتدائية فالثانوية ومعظم أنواع التعليم العالي.

كانت الدانمارك شأنها شأن جيرانها الاسكندينافيين واحدة من أكثر الثقافات الاجتماعية التقدمية في العالم. على سبيل المثال، في عام 1969، كانت الدانمارك أول دولة تضفي الشرعية على المواد الإباحية. وفي عام 1989 سنت الدانمرك قانون الشراكة المسجلة، لتصبح أول دولة في العالم تمنح الزوجين من نفس الجنس تقريباً كامل حقوق ومسؤوليات الزواج التقليدي.

ب ـ النظام الاقتصادي:

تحتل الدانمارك المرتبة 16 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (بينما تحتل المرتبة الخامسة في تعادل القدرة الشرائية للفرد). وفقا

لمجموعة البنك الدولي سوق العمل في الدانمرك الأكثر مرونة في أوروبا وتدعى السياسة بالأمن المرن [38]. كما تمتلك الدانمارك رابع أعلى نسبة من حملة الشهادات الجامعية في العالم. الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل كان في المرتبة 13 في عام 2009. تمتلك الدانمارك أدنى مستوى في العالم من حيث عدم المساواة في الدخل وفقاً للأمم المتحدة وأعلى حد أدنى للأجور في العالم وفقاً لصندوق النقد الدولي. اعتبارا من جوان 2010 بلغ معدل البطالة 6.6 % وهو ما يقل عن متوسط الاتحاد الأوروبي المقدر بـ 9.6 % [39].

اقتصاد الدانمارك هو واحد من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2008 وصندوق النقد الدولي والإيكونومست [40]. وفقاً لتصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحوز الدانمارك على أكثر الأسواق حرية مالية في الاتحاد الأوروبي وواحدة من أكثر أسواق المنتجات حرية. عملة الدانمارك الوطنية هي الكرونة وهي عملياً مرتبطة باليورو حيث يعادل اليورو الواحد 7,46 كرونة. بينما رفض استبدال الكرونة باليورو في استفتاء في سبتمبر 2000، إلا أن البلد عملياً يتبع السياسات المنصوص عليها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الأوروبي وتلبي معايير التقارب الاقتصادي للمشاركة في المرحلة الثالثة (اليورو) من الاتحاد النقدي الأوروبي. الغالبية العظمى من

الأحزاب السياسية في البرلمان تدعم اليورو لكن حتى الآن لم يتم عقد استفتاء جديد على الرغم من وجود خطط.

تشمل الصادرات الرئيسية الآلات والحيوانات والمواد الغذائية والكيماويات والنفط والغاز. يضاف إلى الأهمية الاقتصادية الممتلكات البحرية التي تبلغ مساحتها أكثر من 105,000 كم^2.

تمتلك الدانمارك مصادر كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال وتصنف رقم 32 في العالم بين مصدري النفط الخام ينتج معظم الكهرباء من الفحم، لكن ا لدانمارك تمتلك أيضاً حصة من الطاقة الريحية. كما تتصل الدانمارك بواسطة خطوط نقل بالدول الأوروبية الأخرى[41].

ج ـ النظام السياسي والسياسة الخارجية:

مملكة الدانمارك ذات نظام ملكي دستوري على النحو المنصوص عليه في الدستور الدانماركي لا يحاسب الملك على أفعاله ويمتلك حصانة، يعين الملك رسمياً أو يعزل رئيس الوزراء أو وزراء آخرين، عادة ما يتم اختيار رئيس الوزراء من خلال التفاوض بين قادة أحزاب البرلمان.

على الرغم من أن الملك يمتلك سلطة تنفيذية إلا أن هذه السلطة تبقى شرفية حصراً، تناط السلطة التشريعية في القسم التنفيذي (رئيس الوزراء) والبرلمان الدانماركي سوية، بينما تقع السلطة القضائية على عاتق

المحاكم العدلية، يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الملك رئيس الوزراء وحكومته. هؤلاء الوزراء مسؤولون أمام البرلمان وهو الهيئة التشريعية التي تعتبر تقليدياً السلطة العليا (أي قادرة على التشريع بشأن أي مسألة وليست ملزمة بقرارات سابقاتها).

يتألف البرلمان من 175 عضوا ينتخبون بالأغلبية النسبية، بالإضافة إلى عضوين من كل من غرينلاند وجزر فارو، تقام الانتخابات البرلمانية على الأقل مرة كل أربع سنوات، ولكن من ضمن صلاحيات رئيس الوزراء أن يطلب من العاهل الدعوة إلى انتخابات مبكرة، في تصويت بحجب الثقة يمكن للبرلمان أن يجبر وزيرا أو حتى كامل الحكومة على الاستقالة.

الأحزاب المهمة في البلد تتمثل في حزب فنستر، وهو حزب ليبرالي من يمين الوسط، وحزب الشعب المحافظ و حزب الشعب اليميني الدانمركي، حصلت الأحزاب الثلاثة على أغلبية برلمانية في انتخابات عام 2001 وحافظت عليها دون تغيير تقريباً في انتخابات 2005.

تعرف القوات المسلحة في الدانمارك باسم الدفاع الدانماركي، خلال زمن السلم توظف وزارة الدفاع في الدانمارك حوالي 33000 في المجموع. يعمل في الفروع العسكرية الرئيسية ما يقرب من 27000 شخص: 15460 في الجيش الملكي و 5300 في البحرية الملكية و 6050 في سلاح الجو الملكي.

أرسل الدفاع الدانماركي حوالي 1400 من الموظفين في البعثات الدولية، وكانت أكبر ثلاث مساهمات هي في أفغانستان (ايساف) وكوسوفو (كفور) ولبنان (اليونيفيل). بين عامي 2003 و 2007 وكان هناك نحو 450 من الجنود الدنماركيين في العراق[42].

3ـ النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة النرويج:

أ ـ النظام الاجتماعي والإداري والثقافي:

يستند النظام القانوني النرويجي إلى نظام القانون المدني حيث يتم إنشاء وتعديل القوانين في البرلمان وتنظيم النظام عبر محاكم العدل في البلاد، نظام المحاكم صارم ومهمتها الرسمية تنظيم النظام القضائي النرويجي وتفسير الدستور وتنفيذ التشريعات الصادرة عن البرلمان ومراقبة السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان امتثالهما للتشريعات المعتمدة.

في عام 2007 وضع مشعر حرية الصحافة العالمي (مراسلون بلا حدود) النرويج في المرتبة الأولى مناصفة مع آيسلندا من أصل 169 بلداً. ألغيت عقوبة الإعدام في النرويج في عام 1902. كما ألغيت عقوبة الإعدام

بتهمة الخيانة العظمى في الحرب وجرائم الحرب في عام 1979. حالياً تمتلك النرويج أدنى معدل جرائم قتل في العالم.

ترتبط ثقافة النرويج ارتباطاً وثيقاً بتاريخ البلاد و جغرافيتها. تبنت النرويج في وقت مبكر حقوق المرأة وحقوق الأقليات وحقوق المثليين. على سبيل المثال، في عام 1990 كانت النرويج أول دولة تعترف باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 حول السكان الأصليين، وفي عام 1993 أصبحت النرويج ثاني دولة تسمح بالشراكة المدنية بين المثليين ومنحتهم المساواة الكاملة في حق الزواج في 1 جانفي من عام 2009 لتكون سادس دولة تقوم بذلك [43].

ب ـ النظام الاقتصادي:

يتمتع النرويجيون بثاني أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد (بعد لوكسمبورغ) وثالث أعلى ناتج محلي إجمالي (تعادل القوة الشرائية) للفرد الواحد في العالم. حافظت النرويج على المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة ست سنوات متتالية (2001- 2006)، ومن ثم استعادت هذه المرتبة في عام 2009. يعد الاقتصاد النرويجي مثالاً على الاقتصاد المختلط، حيث يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق الحرة وملكية الدولة الكبيرة

لبعض القطاعات الرئيسية. تمتلك الدولة حصصاً كبيرة في القطاعات الصناعية الرئيسية عبر شركات، والنرويج هي من الدول الكبرى في قطاع الشحن البحري في العالم حيث تمتلك سادس أكبر أسطول تجاري ويتألف من 1,412 سفينة تجارية [44].

في استفتاء 1972 و 1994 أكدت النتائج رغبة الشعب النرويجي في البقاء خارج الاتحاد الأوروبي. مع ذلك فإن النرويج بالإضافة إلى آيسلندا وليختنشتاين أعضاء في السوق الأوروبية المشتركة من خلال اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية. انضمت النرويج إلى اتفاقية شينجن والعديد من الاتفاقات الحكومية الأخرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تعد النرويج غنية بالموارد الطبيعية بما في ذلك النفط والطاقة المائية والأسماك والغابات والمعادن. تم اكتشاف احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في عقد الستينيات من القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى ازدهار كبير في الاقتصاد. تمتلك النرويج واحدة من أعلى مستويات المعيشة في العالم بسبب الكمية الكبيرة من الموارد الطبيعية مقارنة مع حجم السكان. تؤمن الدولة خدمات مجانية للشعب مثل الرعاية الصحية كما يحصل الوالدان على إجازة أمومة لمدة 12 شهراً مدفوعة الأجر.. معدل البطالة في النرويج منخفض جداً وحالياً يبلغ 3.1%. تعتبر

مستويات الإنتاج الساعية فضلاً عن متوسط الأجور في الساعة الواحدة في النرويج من بين أعلى المعدلات في العالم. تضمن قيم المساواة في المجتمع النرويجي أن يكون الفرق في الأجور بين العمال الأقل أجراً والرؤساء التنفيذيين لأكبر شركات البلاد أقل مما هو بكثير في الاقتصادات الغربية القابلة للمقارنة [45].

تكلفة المعيشة في النرويج أعلى بحوالي 30% مما هي عليه في الولايات المتحدة و 25% أعلى من المملكة المتحدة. يُعد مستوى المعيشة في النرويج من بين أعلى المعدلات في العالم. تصنف مجلة السياسة الخارجية النرويج في المرتبة الأخيرة في مؤشر الدول الفاشلة لعام 2009، بذلك تكون النرويج أفضل دول العالم من حيث حسن الأداء والاستقرار. صادرات النفط والغاز المستمرة إلى جانب وجود اقتصاد سليم وتراكم الثروة الكبيرة يؤدي إلى استنتاج مفاده أن النرويج سوف تظل من بين أغنى البلدان في العالم في المستقبل المنظور[46].

النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم ولكنها ليست عضوًا في منظمة أوبك. للحد من ارتفاع حرارة الاقتصاد بسبب الاعتماد على عائدات النفط والحد من عدم اليقين بسبب تقلب أسعار النفط، ولتوفير وسادة لحماية الفئة المتقدمة في العمر من السكان، أنشأت الحكومة النرويجية في عام 1995 صندوق

الثروة السيادية ("صندوق معاشات التقاعد الحكومي - العالمي")، والذي يمول من عائدات النفط بما في ذلك الضرائب والأرباح وعائدات المبيعات ورسوم الترخيص.

وجود كمية هائلة من السيولة المستثمرة في الأسواق المالية الدولية تمتلك النرويج الحماية المالية الكافية لتجنب العديد من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية التي أصابت معظم بلدان العالم في خريف عام 2008. تصارع معظم الدول الغربية للتخلص من ديونها الخارجية المتزايدة بينما تعد النرويج جزيرة بعيدة عن هذه الحال حيث تحفظ الثروة والاستقرار المالي والقوة الاقتصادية لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. على الرغم من الأزمة استطاعت النرويج إدارة ميزانية الدولة فائضة 9 % حيث أصبحت أول بلد غربي يدير فائضاً اعتباراً من جويلية 2009 [(47)].

ج ـ النظام السياسي والسياسة الخارجية:

وفقاً للدستور النرويجي الذي اعتمد في 17 مايو سنة 1814، والمستوحى من إعلان استقلال الولايات المتحدة والثورة الفرنسية عامي 1776 و 1798 على التوالي، فإن النرويج يحكمها نظام ملكي دستوري وحدوي بنظام برلماني. ملك النرويج هو قائد الدولة بينما رئيس الوزراء

هو رئيس السلطة التنفيذية. كما تتبنى البلاد مبدأ الفصل بين السلطات، كما ينص الدستور الذي يعد بمثابة الوثيقة القانونية العليا في البلاد.

يحتفظ الملك رسمياً بسلطات تنفيذية، ولكن بعد إدخال نظام الحكم البرلماني أصبحت واجبات الملك تقتصر على مراسم الدولة الرسمية، مثل التعيين الرسمي وإقالة رئيس الوزراء والوزراء، بناء على ذلك فإن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة النرويجية والسلطة العليا في الكنيسة النرويجية ويخدم ككبير الممثلين الدبلوماسيين للبلاد في الخارج وهو رمز لوحدة البلاد، لكن عملياً، فإن رئيس الوزراء هو المسؤول عن ممارسة السلطات التنفيذية.

دستورياً، تناط السلطة التشريعية في كل من الحكومة والبرلمان النرويجي، ولكن هذا الأخير هو السلطة التشريعية العليا ويتكون من غرفة واحدة عدد النواب 150 نائبًا. يُنتخب النواب في البرلمان على أساس التمثيل النسبي من 19 دائرة انتخابية لمدة أربع سنوات. تخصص مقاعد إضافية عددها 19 وتدعى "مقاعد التسوية" في انتخابات تشمل كافة البلاد لجعل التمثيل في البرلمان متوافقاً بشكل أفضل مع الأصوات الشعبية.

يتم تخصيص منصب رئيس الوزراء النرويج إلى النائب الذي يستطيع الحصول على ثقة الأغلبية في البرلمان وعادة ما يكون الزعيم الحالي للحزب الأكبر أو بالتوافق بين أحزاب الائتلاف عندما لا يستطيع حزب واحد تشكيل الحكومة لوحده. مع ذلك غالباً ما يحكم النرويج حكومات الأقلية.

ينتخب أعضاء البرلمان مباشرة من قوائم التمثيل النسبي في 19 دائرة انتخابية متعددة الأعضاء في نظام متعدد الأحزاب الوطنية. الأحزاب الموجودة هي: حزب العمال النرويجي وحزب المحافظين حزب اليسار الاشتراكي وحزب الوسط وحزب والحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي المسيحي

النرويج هي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا. رفض الناخبون النرويجيون مرتين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رغم أن معظم التشريعات التي قدمها الاتحاد الأوروبي تنفذ في النرويج بسبب عضويتها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. يضمن هذا الأمر وصول النرويج إلى السوق الأوروبية الداخلية. تعتبر البلاد أحد المشاركين البارزين في مجال التنمية الدولية بعد أن شاركت بكثافة دبلوماسياً في اتفاقات أوسلو التي تعد جزءاً من الصراع الطويل بين

إسرائيل والفلسطينيين في الشرق الأوسط. تؤكد النرويج على علاقاتها الدبلوماسية الوطيدة مع الولايات المتحدة[48].

يبلغ تعداد القوات المسلحة النرويجية حالياً نحو 23,000 فرد بما فيهم الموظفون المدنيون، الخدمة العسكرية في النرويج تخص الذكور (6-12 أشهر من التدريب) والخدمة تطوعية للإناث. تتبع القوات المسلحة لوزارة الدفاع النرويجية وقائدها الأعلى هو الملك، يقسم جيش النرويج إلى الفروع التالية: الجيش والبحرية الملكية وسلاح الجو الملكي والحرس الوطني.

تساهم النرويج حالياً في القوة الدولية للمساعدة على إرساء الأمن (إيساف) في أفغانستان. من البعثات الدولية الهامة التي شاركت بها النرويج في السنوات الأخيرة: كوسوفو: قوة كوسوفو (ك-فور) إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. أفغانستان: قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف). البوسنة: في المقر الرئيسي لحلف شمال الأطلسي وقوة الاتحاد الأوروبي مراقب اتصال في فريق المراقبين كازين.

السودان: بعثة الأمم المتحدة في السودان،(يونميس).

لبنان: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل).

4 ـ النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لجمهورية فنلندا:

أ ـ النظام الاجتماعي والإداري والثقافي:

تتكون فنلندا من وحدات إدارية أساسية تسمى البلديات، وقد تأخذ شكل مدينة أو بلدة صغيرة، يتم تمويل إنفاق هذه البلديات من قبل ضريبة الدخل البلدية ودعم الدولة والإيرادات الأخرى. و توجد هناك 336 بلدية معظمها أقل من 6000 نسمة.

يتميز النظام القضائي في فنلندا بأنه نظام قانون مدني ينقسم بين محاكم للنظر في القضاء العادي المدني والجنائي ومحاكم إدارية مختصة في التقاضي بين الأفراد والإدارة العامة. يتألف النظام القضائي للمحاكم المدنية والجنائية من المحاكم المحلية ومحاكم الاستئناف الإقليمية والمحكمة العليا. يثق حوالي 92 ٪ من السكان في المؤسسات الأمنية الفنلندية.

في مجال التعليم عادة ما يبدأ التعليم الرسمي في سن السابعة، وتدوم المدرسة الابتدائية عادة نحو 6 سنوات، وتتلوها المدرسة المتوسطة لثلاث سنوات، وتدار معظم المدارس من قبل مسؤولي البلديات.. بعد المدرسة المتوسطة قد يدخل الخريجون سوق العمل مباشرة أو ينضمون للمدارس الثانوية أو المدارس المهنية. تعد المدارس المهنية الطلاب لمهن معينة.

تتطلب المدارس الثانوية ذات التوجه الأكاديمي متطلبات أعلى للتسجيل وبالأخص للإعداد للأبيتور (امتحان التأهيل الجامعي) والتعليم العالي. يؤهل التخرج من أي منها رسمياً للتعليم العالي. في التعليم العالي، يوجد قطاعان شبه منفصلان هما المعاهد ذات المنحى المهني وتلك ذات التوجه البحثي[49].

هناك 20 جامعة و30 معهدا تطبيقيا في البلاد. تصنف جامعة هلسنكي 108 في تصنيف الجامعات بداية 2009. بينما يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي التعليم العالي في فنلندا في المرتبة الأولى عالمياً. يحوز حوالي 33% من السكان على درجة التعليم العالي كغيرها من دول الشمال وهو أكثر مما هو الحال عليه في معظم دول منظمة التعاون والتنمية ما عدا كندا (44%) والولايات المتحدة (38%) واليابان (37%) تمتلك فنلندا إنتاجية عالية في مجال البحث العلمي. في عام 2005، حلت فنلندا في المرتبة الرابعة من حيث نصيب الفرد من المنشورات العلمية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. في عام 2007، سجلت 1801 براءة اختراع في فنلندا[50].

ب ـ النظام الاقتصادي لجمهورية فنلندا:

اقتصاد فنلندا مساو لنظرائه في الاقتصاديات الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا أو بريطانيا، ويعد قطاع الخدمات أكبر قطاعات الاقتصاد. يوجد في فنلندا الأخشاب والعديد من مناجم المعادن وموارد المياه العذبة.

في مقارنة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2004، جاء قطاع تصنيع التكنولوجيا العالية في فنلندا في المرتبة الثانية بعد أيرلندا. تحتل الخدمات التي تعتمد على كثافة المعلومات أيضاً المرتبة الثانية بعد أيرلندا.

تندمج فنلندا بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، وتشكل التجارة الدولية ثلث الناتج المحلي الإجمالي. كما تشكل التجارة مع الاتحاد الأوروبي 60 ٪ من إجمالي التجارة. أكبر الشركاء التجاريين هم ألمانيا وروسيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا والصين. تدار السياسة التجارية عبر الاتحاد الأوروبي. كما أن فنلندا هي البلد الوحيد من الشمال الأوروبي التي انضمت إلى منظمة اليورو.

تكلفة موظف القطاع الخاص في الساعة 25.1 يورو في 2004. أما في عام 2008 فكان متوسط مستويات الدخل والقوة الشرائية المعدلة مماثلاً لتلك في إيطاليا وألمانيا والسويد وفرنسا.

بلغ معدل العمالة 68 ٪ ومعدل البطالة 6.8٪ في أوائل عام 2008. فنلندا عضو في الوحدة النقدية ومنطقة اليورو والسوق الأوروبية المشتركة و منطقة الشنغن.

اعتبارا من عام 2006، أقامت في فنلندا نحو 2.4 مليون أسرة. يبلغ متوسط حجم الأسر 2.1 شخص حيث تتكون 40 ٪ من الأسر من شخص واحد و 32 ٪ من شخصين و 28 ٪ من ثلاثة أشخاص أو أكثر.

تتمتع فنلندا بمستويات أعلى من الحرية الاقتصادية في العديد من المجالات، بالرغم من وجود عبء الضرائب الثقيلة وسوق العمل غير المرنة. تحتل فنلندا المرتبة 16 (التاسعة في أوروبا) في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2008. يشير التقرير الدولي السنوي للمعهد الدولي للتطوير الإداري لعام 2007 أن فنلندا في المرتبة 17 من حيث القدرة على المنافسة، بينما وضع مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2008 فنلندا في المرتبة السادسة الأكثر قدرة على المنافسة. في كلا المؤشرين كان أداء فنلندا بجانب ألمانيا وأعلى بكثير من معظم البلدان الأوروبية. في مؤشر

تنافسية الأعمال حلت في المرتبة الثالثة عالمياً في 2007-2008. تم تصنيف فنلندا بأنها سادس أقل البلدان فساداً في مؤشر الفساد عام 2009 والأولى عام 2012 [51]. كما تصنف في المرتبة 13 في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

يبلغ تعداد سكان البلاد حالياً 5,350,156 نسمة. كما يبلغ وسطي الكثافة السكانية 17 نسمة لكل كيلومتر مربع، بلغ عدد المنتسبين للكنيسة الإنجيلية اللوثرية في فنلندا نحو 4.2 مليوناً أو 78.2% في أواخر 2010. تعد الكنيسة الانجيلية اللوثرية في فنلندا واحدة من أكبر الكنائس اللوثرية في العالم، أما الطوائف البروتستانتية الأخرى والكنيسة الكاثوليكية في فنلندا أصغر بكثير، وكذلك هو تعداد المسلمين واليهود وغيرهم من الطوائف غير المسيحية (والتي بلغت بمجموعها 1.3 %).

وفقاً لليونسيف، تحتل فنلندا المرتبة الرابعة في العالم في رفاه الطفل. فنلندا واحدة من أفضل الأماكن التي يمكن للمرأة أن تعيش فيها ولتحل بذلك أمام الولايات المتحدة وخلف السويد. توصل الفريق إلى هذا الاستنتاج بعد دراسة الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية والشروط القانونية التي تؤثر على حياة المرأة. كانت النساء الفنلنديات أول من حصلن على الامتياز في أوروبا. بالإضافة إلى التوسع في نظام الرعاية الاجتماعية في عام 1906 كانت فنلندا أول دولة في العالم تمنح حق

التصويت الكامل (الحق في التصويت والترشح لمنصب الرئاسة) لجميع المواطنين بمن فيهم النساء.

ج ـ النظام السياسي والسياسة الخارجية لجمهورية فنلندا:

فنلندا دولة ديمقراطية تمثيلية بنظام برلماني نصف رئاسي، رئيس فنلندا هو رأس الدولة والمسؤول عن السياسة الخارجية (و يستثنى منه شؤون الاتحاد الأوروبي) وذلك بالتعاون مع مجلس الوزراء. يجري انتخاب الرئيس بتصويت مباشر لولاية تدوم ست سنوات وعهدتين كحد أقصى. يمارس البرلمان ذو الغرفة الواحدة والمكون من 200 عضو السلطة التشريعية العليا في فنلندا، يستخدم التصويت النسبي في دوائر متعددة المقاعد لانتخاب البرلمان لمدة أربع سنوات

يمتلك مجلس الوزراء (مجلس الدولة الفنلندي) معظم الصلاحيات التنفيذية. يرأسه رئيس وزراء فنلندا ويضم وزراء آخرين والمستشار العدلي. يعود تشكيل الوزارة إلى الأغلبية البرلمانية.

منذ بدء الاقتراع العام في عام 1906، سيطر على البرلمان حزب الوسط (الاتحاد الزراعي السابق) وحزب الائتلاف الوطني والحزب الاشتراكي الديمقراطي والتي تحظى بدعم متساوي تقريباً وتمثل 65-80 ٪ من الناخبين.

تتكون قوات الدفاع الفنلندية من الجنود المحترفين ومجندين وقوة احتياطية كبيرة. التجنيد الإلزامي للذكور يلزم جميع المواطنين من الذكور الفنلنديين فوق سن 18 سنة بالخدمة لمدة 6 إلى 12 شهراً من الخدمة المسلحة أو 12 شهراً من الخدمة المدنية (غير المسلحة). يمكن أيضاً التطوع في الخدمة البديلة غير العسكرية والخدمة التطوعية للنساء (يتطوع نحو 500 سنوياً). فنلندا هي الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي والتي ليست عضواً في الناتو وتمتلك حدوداً مع روسيا. تفضل قوات الدفاع الفنلندية شراكات مع المؤسسات الغربية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي، لكنها تحرص على الابتعاد عن السياسة. تحظى الخدمة التطوعية خارج البلاد بشعبية حيث تخدم القوات الفنلندية في جميع أنحاء العالم عبر بعثات حفظ الأمن التابعة للأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي.

5 ـ النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لألمانيا الغربية:

أ ـ النظام الاجتماعي والإداري و الثقافي:

تتكون ألمانيا من 16 ولاية، تتقسم إلى 429 مقاطعة ومدينة ولكل مدينة تقريبا ميزة سواء من ناحية النشاط أو الوظيفة، فنجد مثلا: بون،

مدينة تاريخية. فرانكفورت، مدينة مالية. برلين، مدينة سياسية. شتوتغارت مدينة صناعية. ميونخ، مدينة رياضية ،ثقافية وسياحية.

تصرف الحكومة الفدرالية على البحث العلمي نحو 12 مليار يورو، وتصرف معامل البحوث التابعة للقطاع الخاص في مجالات الصناعات المختلفة نحو 11 مليار يورو سنويا.

من ناحية الرعاية الصحية تتمتع جمهورية ألمانيا الاتحادية بسمعة طيبة جداً في ميدان العلاج والعناية بالمرضى الوافدين من جميع أنحاء العالم. فحتى رؤساء وقادة الدول يقصدون ألمانيا للخضوع للعلاج على أيدي أشهر وأكفأ الأطباء. و بالمقارنة مع المعايير الدولية، تقدم ألمانيا أفضل وأجود علاج طبي ممكن مترافقاً بأحسن النصائح الوقائية وبإعادة التأهيل. يوجد في ألمانيا أكثر من 2000 مستشفى. من بينها هناك 37 مستشفى جامعي تسعى جميعها إلى تقديم أفضل عناية ممكنة كما تلتزم بتقديم علاج طبي ممتاز. بالإضافة إلى ذلك يوجد حوالي 700 مستشفى حكومي وحوالي 700 مستشفى تابع لطوائف دينية وأكثر من 500 مصحة تعمل للحساب الخاص [52].

يضمن الدستور الألماني حرية الرأي والصحافة ويحميهما، فالصحف: يصل عدد الطبعات الإجمالية للصحف الألمانية إلى 24 مليون نسخة

يوميا وهي مقسمة على 350 صحيفة. عدد الإصدارات الجديدة سنوياً في ألمانيا من الكتب هو 60000 ما يمثل 18% من مجمل الكتب المنشورة في العالم ويضع ألمانيا في المركز الثالث.

ب ـ النظام الاقتصادي:

ألمانيا لديها أكبر اقتصاد محلي في أوروبا، وتحتل المركز الرابع بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان، وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل أهمها الأسلوب والسمعة التي اكتسبها الألمان من حيث قدرتهم الكبيرة على اتقان العمل، وهي المصدر الأول في العالم، بحيث بلغت قيمة صادراتها 1.333 ترليون دولار عام 2006. يساهم قطاع الخدمات بنحو 70%، والصناعة بنسبة 29.1%، والزراعة بنسبة 0.9%. أكبر نسبة من المنتجات هي السيارات والمعادن والماكينات، وألمانيا هي منتج أساسي لتكنولوجيا الطاقة الشمسية في العالم. كما توجد في ألمانيا 37 شركة من أكبر 500 شركة في العالم في مجال سوق الأسهم.

منذ انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي أصبحت عملة ألمانيا هي اليورو، وبعد توحيد ألمانيا الشرقة وألمانيا الغربية بقي مستوى الدخل في ألمانيا الغربية أعلى من ألمانيا الشرقية، ولا زالت الجهود مستمرة لرفع مستوى

الاقتصاد في ألمانيا الشرقية ضمن برنامج طويل الأمد ينتهي عام 2019، ويتم تحويل 80 مليار دولار سنويا من ألمانيا الغربية إلى ألمانيا الشرقية.

فيما يخص معدل البطالة فهو في إنخفاض مستمر منذ عام 2005 ووصل إلى أدنى مستوياته منذ 15 عاما في جانفي 2008 حيث وصلت نسبته إلى 7.5% [53].

في مجال النقل يعتبر ميناء هامبورغ ثاني أكبر ميناء في أوروبا، ومن جراء موقعها في وسط أوروبا، ألمانيا هي خامس أكبر مستخدم للطاقة في العالم وحوالي الثلثين من طاقتها كان مستوردا في العام 2002، بدأت الحكومة الألمانية بمحادثات حول سبل تطوير العمل على الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومن حرارة باطن الأرض، ووضعت الحكومة هدفاً بتزويد البلد نصف احتياجاته للطاقة من الطاقة المتجددة أو المستدامة في حلول عام 2050. [54]

ج ـ النظام السياسي والسياسة الخارجية:

ألمانيا جمهورية، فيدرالية، برلمانية ديمقراطية تمثيلية. يقوم النظام السياسي في ألمانيا على دستور تم وضعة في 1949 يسمى بالقانون الأساسي، والمبادئ الأساسية لهذا الدستور تنص على ضمان كرامة الإنسان، الفصل بين السلطات، النظام الفيدرالي وسيادة القانون. يتم انتخاب

رئيس ألمانيا، الرجل الأول في الدولة، من قبل المؤتمر الفيدرالي، وهو مؤسسة تشمل اعضاء البرلمان (البوندستاغ) وعدد مماثل من مجلس الولايات («البوندسرات») وعدد من المواطنين المشهور لهم بالاحترام والتقدير. أما الرجل الثاني فهو رئيس البرلمان أي رئيس البوندستاغ ويتم انتخابة من قبل اعضاء البوندستاغ، ويأتي في المرتبة الثالثة رئيس الحكومة «المستشار» وهو رئيس تآلف من حزب أو أحزاب لتكوين الحكومة، ويمكن إقالة المستشار بالتصويت على سحب الثقة منه من قبل البوندستاغ، حيث يتم انتخاب خليفة للمستشار في نفس الوقت[55].

في النشاط الحزبي، ومنذ 1949، ظل الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني مسيطران على النظام الحزبي كون كل المستشارون كانوا أعضاء من إحدى هذين الحزبين، ومع ذلك يبقى الحزب الديمقراطي الحر الليبرالي الأصغر حجما(الذي كان لديه أعضاء في البوندستاغ منذ 1949)، وحزب الخضر الألماني (الذي لديه مقاعد في البرلمان منذ 1983) قد لعبا ادوارا مهمة عن طريق كونهم الشريك الأصغر في حكومة ائتلافية.

الجيش الألماني يتالف من قوات جوية وبحرية وخدمات صحية وفروع خدمات دعم مشترك، والخدمة العسكرية في ألمانيا إجبارية للرجال في سن الثامنة عشر، حيث يخدم المجندون المتفرغون 9 أشهر في أماكن

متنقلة كما يمكن للمتطوعين القيام بخدمات تطوعية كالخدمة في الصليب الأحمر والدفاع المدني. وفي وقت السلم يكون الجيش تحت إمرة وزارة الدفاع، اما في وقت الحرب حسب ما ينص عليه الدستور، يصبح رئيس الوزراء هو القائد الأعلى للجيش. منذ أكتوبر 2006 أصبح عدد الفرق الألمانية المتمركزة في بلاد أجنبية 9.000 منها 1.180 في البوسنة و 2.844 عسكري في كوسوفو و 750 جندي في الكونغو، و 2.800 فرقة ألمانيا في شمال اتحاد الأطلسي، وتشارك ألمانيا في برنامجا نوويا مع حلف الشمال الأطلسي.

ثالثا/ الموقف الرسمي والشعبي للدول الاسكندينافية وألمانيا الغربية من الثورة الجزائرية وتطوره:

1ـ تطور الموقف الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية

- تطور موقف ألمانيا الغربية الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية
- تطور الموقف السويدي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية
- تطور الموقف النرويجي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية
- تطور الموقف الفنلندي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية

• تطور الموقف الدانماركي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية

2ـ موقف الدول الاسكندينافية من تدويل القضية الجزائرية:

ـ تطور الموقف الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية

• تطور موقف ألمانيا الغربية الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية:

كانت القضية الجزائرية بالنسبة لألمانيا الغربية عقدة حقيقية في العلاقات الثنائية، فمن ناحية هناك دولة خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية وباتت الأحداث تجبرها على تخليها عن المستعمرات، ومن الناحية الثانية دولة خاسرة في الحرب تسعى لاستعادة تأثيرها ومكانتها الاقتصادية ودورها السياسي على الصعيدين الأوربي والعالمي. والأكثر من هذا، التاريخ الحافل بينهما منذ الحرب الفرنسية ـ الألمانية 1870 ـ 1871، وقيام الوحدة الألمانية بقيادة بسمارك، والأخذ والرد بينهما حول الألزاس و اللورين واحتلال ألمانيا للأراضي الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية وتحريرها سنة 1944 من طرف قوات التحالف ثم الانضمام إلى مختلف المعاهدات الأوربية، إضافة إلى انضمام المانيا إلى حلف الشمال الأطلسي يوم 09 ماي 1955 وبعدها التوقيع على معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية سنة 1957، وكان قبلها، وبالضبط في أكتوبر

من عام 1956 تم اتفاق بين فرنسا وألمانيا تم بموجبه عودة إقليم السار لألمانيا الغربية... [56].

ويضاف إلى كل هذه العوامل، عوامل أخرى مساعدة ومشجعة على عملية التكامل بين الدوليتين مما يصعب التعاطي الايجابي والسريع، بالنسب لألمانية الغربية مع القضية الجزائرية، هذه العوامل تتمثل على وجه الخصوص في التقارب الجغرافي بين ألمانيا وفرنسا والتشابه في النظم المختلفة بين الوحدات السياسية ووجود رأي عام مشجع لعملية التكامل والتعاون إضافة إلى التجانس الثقافي وتوافر الخبرة المتشابهة في التطور التاريخي والاجتماعي والاستقرار السياسي والمستوى المتقارب في القدرات الاقتصادية والعسكرية وبالتالي دائما وجود مساع للتعاون والتكامل [57]، هذا بالرغم من بعض الخلافات على المستوى الداخلي الأوربي لكن عندما يتعلق الأمر بالمستعمرات خاصة دول الجنوب نجد الدول الأوربية تتفق فيما بينها على تقسيم هذه الغنائم وتتناسى خلافاتها بسرعة.

ألمانيا العضو في حلف الشمال الأطلسي التي كانت لها مواقف منسجمة مع فرنسا، فنجدها مثلا كانت تقوم بالدور المطلوب منها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قادت سنة 1958 حملة من اجل حصول فرنسا على قرض يقدر بمليار دولار من صندوق النقد الدولي بهدف تغطية تكاليف الحرب الفرنسية ضد الشعب الجزائري[58].

أما مقاربة ألمانيا الغربية والقضية الجزائرية فقد عرفت تطورا وتدعمت الروابط الدبلوماسية انطلاقا من باريس ومرسيليا والجزائر العاصمة وتناولت العديد من النواحي، فسنة 1955 شكلت مرحلة الانقسام في الأوساط السياسية، وكانت سنة 1957 سنة الفصل بالنسبة للرأي العام... وبعدها بداية عمل فيدرالية فرنسا بمدينة دوسلدروف الألمانية والتي تزامنت مع قدوم أعداد متزايدة من العمال الجزائريين واللاجئين[59].

ومع هذا فقد أبدت ألمانيا الغربية تأييدها لفرنسا منذ انطلاق الثورة، وقد تجسد هذا التأثير في دعمها بالأموال والأسلحة، إذ أن الموقف الرسمي لألمانية الغربية وتحالفها مع الاستعمار الفرنسي قد بلغ درجة حيث أن قسما من الفترة التكوينية للطيارين العسكريين الفرنسيين في الجزائر كانت تتم في ألمانيا الغربية، إضافة إلى الدعم الحربي واللوجستيكي حتى أضحت ألمانيا الغربية القاعدة الخلفية لتمويل وتغذية الاستعمار الفرنسي لإبادة الشعب الجزائري [60] .

لكن حرب الجزائر وما خلقته من مصاعب لفرنسا، وبداية من 1957 جعل الدول الأعضاء المكونة لحلف الشمال الأطلسي تدخل في خلافات حادة، إضافة إلى ظهور السوق الأوربية المشتركة ومشكل توحيد ألمانيا، كل ذلك جعل الألمان الغربيون يتخوفون من المستقبل وكان الخوف

كذلك من إمكانية احتلال فرنسا المكانة الأولى في الحلف ومعناه إرسال القوات العسكرية الألمانية لتحارب إلى جانب القوات الفرنسية في الجزائر، ومعناه كذلك أيضا أن ما تحقق بعد الحرب العالمية الثانية- الصداقة الفرنسية الألمانية - مهدد ومحمل بالأثقال [61].

والحقيقة أن خلفيات العلاقات الفرنسية الألمانية الغربية أثناء الثورة التحريرية كانت قوية وذات تأثير على استمرار السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، بحيث نجد مستشار ألمانيا الغربية أديناور **Adenaur** ، وهو زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي من اكبر المتحمسين والمؤيدين للسياسة الاستعمارية الفرنسية، حيث دعمها بكل الوسائل الحديثة وبكل ما يملك من تقنيات الدمار، علما أن هذا الأخير كان تحت ضغط نائب غي مولي بير كومان، فحاول بالتالي الضغط على كافة الأحزاب الاشتراكية في أوربا الغربية لأجل تبني مواقف تتسم بالعداء ومناهضة الثورة على الصعيد الأوربي [62].

بالرغم من هذا استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تتغلغل داخل أوساط الرأي العام الألماني بمختلف ميولاته السياسية والاجتماعية، وذلك بإتباع أساليب مرنة وهادئة أو ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية من خلال الالتفاف حول المنظمات غير الحكومية الألمانية والنقابات العمالية، حيث قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعمل دؤوب وحصل على دعم

وتسهيلات الألمان الذين كثيرا ما كانوا يحضرون معه مختلف التظاهرات وهذا يعد دعما دبلوماسيا أخر للثورة الجزائرية.

بعد تعرض آيت أحسن لمحاول اغتيال كما ذكرنا سابقا، والذي كان يشغل مسؤول مكتب بون بألمانيا الغربية، تم تعويضه مؤقتا بالسيد كيرمان حفيظ وتم تعزيزه بالسيد مولود قاسم نايت بلقاسم وكان ذلك نهاية 1959، كما كان السادة بوعتورة وبوقلي ورشدي بن مرابط كمساعدين، ويأتي هذا التعزيز بالنسبة لهذا المكتب بالضبط نتيجة تزايد عدد الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بألمانيا حيث قدر عددهم بحوالي 3000 شخص، في هذا الإطار عمل المكتب ونجح في تأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين في اكبر المدن الألمانية مثل فرانكفورت وكولوني، وقد أسفرت اللقاءات المنظمة مع الاشتراكيين والنقابات العمالية الألمانية من الحصول على هبة تقدر 20 ألف مارك ألماني من اجل التكوين المهني للشباب الجزائري. كما كان لهذا المكتب دورا أساسيا آخر يتمثل في الدور الإعلامي والدعائي والاتصال المستمر بالأوساط الصحفية والنقابية والصناعية والجامعية في ألمانيا الغربية عموما [63].

هذا يعني أن الموقف الألماني الغربي غير الرسمي كان دائما مؤيدا للثورة ويأتي في مقدمة ذلك الحزب الليبرالي والحزب الاشتراكي الديمقراطي،

وحسب مولود قاسم نايت بلقاسم، فإن ألمانيا الغربية كانت قاعدة أساسية لنشاط الثورة عبر أوربا كلها، إذ كانت الأسلحة تشترى من براغ وتمر عبر ألمانيا وترسل إلى الثورة عبر طنجة بالمغرب وتونس [64]، فكما كانت ألمانيا الغربية القاعدة الخلفية لفرنسا كانت كذلك بالنسبة للثورة، ومنه نرى أن العمل الخارجي لوفد جبهة التحرير الوطني والممثلين الآخرين لا يختلف عن نظرائهم الفرنسيين مع الاختلاف الجوهري في كل المستويات والحالات، المستوى الثقافي والاقتصادي والمالي وحتى التكوين السياسي والدبلوماسي، وهذه مزايا تضاف للثورة التحريرية.

في المجال الإعلامي والدعائي كثيرا ما كان الألمان ينشرون مقالات عن الثورة وهو ما خلق أزمات اقتصادية وسياسية داخل فرنسا جعلتها تستنجد بحلفائها الغربيين وعلى رأسهم حلف الشمال الأطلسي، ومن المقالات المهمة التي نشرتها الصحافة الألمانية مقال تحت عنوان " الجزائر تهم العالم" صدر بجريدة شتوتغارت زايتونغ **Stutgart zeitung** فندت من خلاله الادعاءات الفرنسية ومقولة الجزائر فرنسية باعتبارها قضية داخلية، وان كل المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية والعادات والتقاليد وكل القيم الروحية واللغة والدين تؤكد وتثبت أن الجزائر كيان ينتمي إلى الأمة العربية الإسلامية وليس لفرنسا...كما استعرضت الجريدة النتائج السلبية للحرب على جميع الأصعدة لا سيما الاقتصادية والمالية،

على أوربا عامة وفرنسا على وجه الخصوص، ففرنسا تتعرض لإفلاس مالي سريع ولازمة مالية ولاضطراب اقتصادي، وهذا ما يجعلها مجبرة على الالتجاء إلى إعانة من الخارج لكي تستطيع أن تواصل الحياة [65].

لقد أثمرت العلاقات الحسنة التي كانت تربط مكتب بون بالنقابات الألمانية والجمعيات الطلابية من تنظيم "منتدى من اجل العلم في ألمانيا"، وبفضله تحصل مجموعة من الطلبة الجزائريين من منح دراسية متنوعة، ومن جهة ثانية قام مكتب بون بحملة إعلامية ضد المنظمة الإرهابية " اليد الحمراء" وكذا تقديم مذكرة عن الموضوع من طرف السيد كيرمان لرئيس الكتلة البرلمانية الاشتراكية والذي قدمها بدوره إلى البرلمان الألماني في أفريل سنة 1959، وبمناسبة انعقاد مؤتمر الأممية الاشتراكية في مدينة هامبورغ ما بين 14 و17 جويلية 1959، كلف مسؤول مكتب بون بمتابعة أشغاله بالتنسيق مع ممثلي مكتب ستوكهولم ومكتب لندن، بحيث تمت صياغة مذكرة باللغات الثلاث، الألمانية والانجليزية والفرنسية باسم جبهة التحرير الوطني وتم توزيعها على الأعضاء المشاركين. بالمقابل حاولت الحكومة الألمانية تطبيق إجراءات صارمة في حق اللاجئين الجزائريين إلا أن مسؤول مكتب بون سارع إلى الاتصال بالسفارات العربية في ألمانيا للتدخل لدى الحكومة وفعلا أثمرت هذه الاتصالات من خلال لفت نظر ألمانيا للتضامن العربي مع الجزائر، ومنه

صرح الناطق باسم الحكومة الألمانية بأن" ألمانيا تبقى على الحياد في القضية الجزائرية" [66].

من النشاطات الأخرى لوفد جبهة التحرير الوطني عقد العديد من الندوات دعا فيها الشعب الألماني مساندة الثورة وقام بتوزيع البيانات والمنشورات على أفراد الشعب الألماني والتلاميذ والطلبة مما أثار استياء المسؤولين الفرنسيين حيث حاولت الشرطة الفرنسية وجواسيسها اغتيال صاحب المطبعة التي كانت تطبع فيها منشورة جبهة التحرير الوطني في ألمانيا، ولما اصدر النائب العام في هامبورغ الأمر بحجز مطبوعات جبهة التحرير الوطني احتجت الصحف الألمانية بشدة ضد هذا الإجراء الذي اعتبرته منافيا لحرية الصحافة والإعلام مما أدى بالنائب العام إلى التراجع عن الأمر، وواصلت طبع ونشر البيانات مما جعل الرأي العام الألماني على بينة من أمره وعلى علم واطلاع حقيقي بالثورة والقضية الجزائرية ومنه أصبح لا يخفي ولاءه وتعاطفه وتأييده لها [67]. ولكن كانت فرنسا في كل مرة تواجه هذا التعاطف والنجاح المحقق من طرف وفود وممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج بالدعايات المغرضة، مثل الدفاع عن الغرب وحماية الحضارة الغربية ومكافحة الموجة والمد الشيوعي ومقاومة الناصرية، واستعمال الإغراء عندما يتعلق الأمر ببترول الصحراء؟؟

إن تناول الصحافة لأحداث شمال أفريقيا من منطق مختلف ساهمت في تغيير وجهة الرأي العام الألماني وتقريبه من حقيقة ما يحدث، وعليه باتت القضية الجزائرية في قلب العديد من الهيئات والمنظمات الشبانية والدينية والجمعيات الخيرية والنقابات العمالية، وعلى العموم كان الرأي العام الألماني أكثر تعلقا بالأحداث ذات الطابع الإنساني.

لكن عندما أدركت فرنسا قرب حصول الجزائر على الاستقلال أصبحت أكثر صرامة فيما يتعلق بمطالبتها ألمانيا تحديد موقفها من القضية الجزائرية، الأمر الذي وضع ألمانيا في موقف حرج، وكان الرد انه في حالة حصول الجزائر على استقلالها فإنها ستتحول إلى شريك لألمانيا الغربية في منطقة المغرب العربي، وكانت بالمقابل ألمانيا الشرقية تبدي مساندتها الأخوية لحركة تحرير الجزائر ما جعل المخاوف تزداد من التأثير الشيوعي في قلب المغرب العربي.

انخراط الألمان في القضية الجزائرية كان نابعا من اعتبارات معنوية وأخلاقية، وسواء تعلق الأمر بالأوساط الحكومية أو بموقف الرأي العام الألماني، فإنه كان ينظر لفرنسا على أنها تعاني من ازدواجية الخطاب ما بين ما تطمح إليه للترويج له عن فرنسا المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين ما كانت تقوم به من أعمال العنف والتعذيب والتقتيل في

شمال إفريقيا، للتذكير فإنه في السداسي الثاني من سنة 1955، شهد الموقف الألماني تغيرا ملحوظا في موقفه تجاه القضية الجزائرية حيث ترسخ الاعتقاد بالبعد الدولي لهذه القضية، وكان هذا الموقف بالطبع ليضاف إلى رغبة ألمانيا الغربية للحفاظ على مصالحها خارج أوربا، ما اضطرها لإعطاء الأولوية لفرنسا دون إهمال علاقاتها مع الدول العربية، ومع نهاية 1955 كانت النظرة الألمانية للقضية الجزائرية قد اتضحت مع مجيء غي مولي للحكم ولم يبق سوى اختبار هذه المواقف وهذه النظرة على ارض الواقع [68].

نتيجة الوضعية المقعدة التي وجدت ألمانيا نفسها فيها جعلتها تمارس استراتيجية مزدوجة، إذ كانت مضطرة لعدم إشعار لا فرنسا ولا الدول الغربية أنها تقف مع طرف ضد الأخر، هذا الوضع فرض على ألمانيا إيجاد موازنة دبلوماسية، ويؤكد على صعوبة الموقف الألماني، وقد بدا انه أمام هذا الوضع أدركت فرنسا الاهتمام الذي توليه ألمانيا للقضية الجزائرية، كما كان ديوان العلاقات الخارجية الألمانية يشكك في أقوال سوستيل النافية للرغبة الجزائرية للاستقلال، في حين انه كان يصدق حديثه بشأن الخطر الشيوعي1، كما واصلت ألمانيا في التزامها بخط التوازن وذلك لتفادي إحراج فرنسا أو تعقيد موقفها أكثر مع الحرص على عدم تعارض موقفها مع موقف الدول العربية.

على المستوى الحزبي لم يهتم الحزب الليبرالي الديمقراطي الألماني خلال الشهور الأولى من انطلاق الثورة، حيث كان يدين الفوضى الموجودة في الجزائر دون اتخاذ موقف محدد، وقد كانت تصريحات قيادته أمام البرلمان الألماني البوندستاغ في 5 جويلية 1957" لن نكون نحن من يعطي للأصدقاء الفرنسيين نصائح حول كيفية السيطرة على المشكلة الجزائرية... في كل الأحوال لا ندرك مدى عمق وحقيقة المشكلة"، وعلى العموم فقد كانت مواقف الأحزاب الألمانية الأخرى غير مختلفة عن موقف الحزب الليبرالي الذي كانت تتسم باللامبالاة، فبخصوص الحزب الليبرالي فإنه كان يرغب في وضع مسافة بينه وبين مشكلة تعرقل علاقات التعاون الألماني الفرنسي والأوربي.

بالمقابل لم تكن مسألة الاستعمار تكتسي أهمية بالنسبة للأغلبية الألمانية المسيحية الديمقراطية والليبراليين بالمقارنة مع البعد الإيديولوجي، في حين كان الحزب الاشتراكي ينظر إلى القضية على أنها قضية استعمار وتخلي عن المستعمرات، وقد استمر هذا الاعتقاد إلى غاية 1958 إذ كانت صحافة الحزب المسيحي الديمقراطي تكتفي بإشارات ظرفية للجزائر، سيما في وقت الأزمات الحادة من خلال التأكيد على ضياع النفوذ وبالتالي تهديد الغرب في كل من الشرق الأدنى والأوسط[69]، بل الأكثر من هذا فإن النتائج التي توصلت إليها الأغلبية والمعارضة البرلمانية

الألمانية من المسالة الجزائرية أنها مسالة فرنسية داخلية. بالرغم من هذا كانت المعارضة ترى بان الجزائر تعني أوربا كلها وكانت تعتقد انه من غير الممكن الاستفادة من هذه القضية سياسيا، الأمر الذي سيتغير مع الأعوام القادمة وتطور الثورة الجزائرية، وعليه يتغير موقف ألمانيا الرسمي والشعبي. وبالرغم من الأحكام التي كانت تطلقها كل من المعارضة والأغلبية في ألمانيا متباينة بخصوص سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر، إلا أنهما كانا يتفقان في المجمل وبشكل ظرفي على تلك السياسة، صحيح أن التقارب الفرنسي الألماني الذي حدث بعد 1956، تسوية ملف منطقة سارس وتطهير الخلافات الألمانية الفرنسية ـ اتفاقية لوكسمبورغ ومحادثات والتر هالستاين وموريس فور سبتمبر 1956، كان لهم الأثر البالغ في تحسين صورة الدبلوماسية الفرنسية خلال حكومة غي مولي في نظر الألمان. وتعتبر سنة 1957 سنة التحولات على اعتبار أنها شهدت تطور التعاون الفرنسي الألماني وظهور قضايا حول المسالة الجزائرية كانت عرضة لزيادة التوتر الذي سيرمي بثقله ما بين سنتي 1958 و1962، ولكن قبلها فما هو الدور الذي لعبته ألمانيا الغربية في تزويد جبهة التحرير الوطني بالسلاح؟

منذ 1957 زادت فرنسا من عزمها وإصرارها على محاربة طرق تسليح جبهة التحرير الوطني بالسلاح، وهو ما جعل جيش التحرير الوطني

يعيد النظر في تنظيم عملية التزود بالسلاح، وعليه ركزت فرنسا على ميناء هامبورغ الألماني الذي كان نقطة عبور مهمة في أوربا، وكانت جبهة التحرير الوطني قد كلفت عمار حداد بالبحث عن طرق التزود بالسلاح في ألمانيا، وكانت الأسلحة المتحصل عليها من مصادر عديدة، من اسبانيا وايطاليا خاصة ويتم تسليها بألمانيا، وقد تم توقيف باخرة يوغسلافية سنة 1958 بميناء وهران محملة بالسلاح موجه لجيش التحرير الوطني، وقال بخصوصها وزير خارجية فرنسا أمام الجمعية العمومية:" فيما يخص ألمانيا الغربية، فقد فتحت الحكومة الفيدرالية تحقيقا بخصوص هذه التجاوزات وهو عازم على الوقوف ضدها" [(70)].

وعندما تأكدت فرنسا تورط بعض الألمان في تزويد الثورة بالسلاح، أصبحت موانئ ألمانيا تحت الحراسة المشددة من طرف المخابرات السرية الفرنسية، الأمر الذي ينذر بحدوث اضطرابات بين البلدين، وكانت أول هذه الاضطرابات قضية كوهن وناجل وهي شركة هامبورغية تكفلت بتصدير شحنة من الأسلحة على متن سفينة كانت متوجه للحرس التونسي ولكن السلطات الفرنسية اعتبرت أن الحمولة اكبر بكثير من الاحتياجات التونسية ما جعلها تجزم على أنها موجهة إلى الجيش الجزائري، وقد تم تسوية هذه القضية بين ديوان العلاقات الخارجية والسفارة الفرنسية، أما القضية الثانية فكانت استجواب سفينة هيلغا بوج التابعة لشركة من

هامبورغ من طرف سفينة مراقبة فرنسية وكان ذلك في 18 أكتوبر 1957 وكانت متوجة إلى الإسكندرية حيث حامت شكوك الفرنسيين على أنها تحمل أسلحة وعليه خضعت السفينة للتفتيش مرتين بدون جدوى وهو ما جعل التوتر بين فرنسا وألمانيا يزداد فيما بعد[71].

أما أشكال المساعدات الأخرى التي قدمها ألمانيا الغربية للثورة فتفيد بعض المصادر أن حوالي 20 ألمانيا انضموا بصفة منتظمة إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، والـ300 منهم يقدمون مساعدة بصفة دقيقة، أما عن المساعدات فيمكن تصنيفها إلى أشكال عدة ، ولكن قبلها وفي بداية 1955 ظهرت في السوق الألمانية كتب لمؤلفين مغاربة منها "الدار الكبيرة" و"الحريق" لمحمد ديب ومنها تأكد للألمان أن الثقافة الشمال افريقية حقيقة وليس ضرب من الخيال.

الفيلق الأجنبي كان يمثل 70 في المائة من أصل ألماني، وقد شكل التعذيب في الجزائر مشكل حقيقي بالنسبة لألمانيا حيث حاولت بعض وسائل الإعلام الجهوية أن تربطها بوحشية الألمان وإلصاق بهم تهمة الفاشية والنازية، وفيما يخص التواجد الجزائري بألمانيا فكان هناك حوالي 3 ألاف جزائري لاجئ، وعليه فقد أصدرت جبهة التحرير الوطني قوانين صارمة للتحكم في تصرفات الجزائريين التي يمكن أن تشوه صورتها لدى السلطات.

عندما عقد الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني مؤتمره من 16 إلى 23 ماي 1958 احدث مندوب كولونيا اضطرابا في سير أعمال المؤتمر وذلك عندما أدان فظاعة حرب الجزائر، تلك الحرب التي يخوضها غي مولي وأصدقاؤه، كما وجه تحية لممثلي جبهة التحرير الوطني الذين حضروا المؤتمر بدعوة منه، ولم يكن لممثلي الفرع الفرنسي للأممية الاشتراكية أن يتحملوا ذلك، فغادروا المؤتمر، بينما كان في أقصى القاعة يجلس كل من السعيد بن ميلود و بلقاسم بن يحي وحاج شرشالي ومحمد حربي وعلي هارون، وقد عينوا من طرف فيدرالية فرنسا لإجراء اتصالات مفيدة في ألمانيا [72].

منذ 1957 لجأ العديد من العمال الجزائريين إلى ألمانيا الاتحادية هروبا من ملاحقة قوات القمع في فرنسا، وقد قدمت لهم النقابات المحلية دعما وأقيمت لجنة لمساعدة العمال الجزائريين منذ 1958، بمبادرة من رئيس نقابة **DGB** بشتوتغارت، كما اقترحت مجموعة كولونيا تشر مجلة لتعريف القارئ الألماني بالوجه الآخر للحقيقة الجزائرية، فصدر العدد الأول من " الجزائر الحرة" "**Freies Algérien**" في سبتمبر 1958 من طرف نادي العمل لأصدقاء الجزائر، وقد شجع هذا العمل على إنشاء نوادي أصدقاء الجزائر بسرعة، وقد أصدرت مجلة "الجزائر الحرة" 24 عدد إلى غاية وقف إطلاق النار، علما انه في جوان 1959 قام رئيس

النقابة السابقة بتوجيه وصية إلى جميع نقابات الجمهورية الاتحادية يدعوهم إلى مساعدة وتسهيل إقامة العمال الجزائريين اللاجئين، والأكثر من هذا انه تم فتح مكتب لنقابة العمال الجزائريين في نفس عمارة النقابة الألمانية رغم تهديدات "اليد الحمراء" [73].

نستنتج مما سبق أن العمل الخارجي للثورة الجزائرية من خلال وفدها ومكتبها ببون، استطاع أن يحدث شرخا داخل أهم الدول الغربية، ألمانيا، التي تعتبر حليفا رئيسيا لفرنسا بالرغم من العراقيل والصعوبات التي رأيناها أنفا.

- **تطور الموقف السويدي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية:**

ترأس المكتب محمد الشريف ساحلي* ولو أن نشاطاه الفعلي يمتد إلى كل الدول الاسكندينافية، وكان يساعده في النرويج مكي وحالي عبد الرحمن. وهكذا فقد أولت الجبهة اهتمامها للدول الاسكندينافية منذ سنة 1957 من خلال إرسال وفد متكون من عبد الرحمن كيوان واحمد فرنسيس، حيث زار الوفد الدول الاسكندينافية، السويد والدانمارك والنرويج وفنلندا قصد كسب دعم بعض التيارات والشخصيات تكون منطلقا لتأسيس النشاط الدبلوماسي وبناء علاقات مع هذا الجزء الهام من أوربا الشمالية.

وقد سار نشاط مكتب ستوكهولم على شاكلة نشاط المكاتب الأخرى في مختلف العواصم، إذ تمثل نشاطه في المجال السياسي والإعلامي والدعائي وجمع المساعدات الإنسانية لفائدة اللاجئين الجزائريين، كما لا يخفى على احد انه في غالب الأحيان تخفي النشاطات الإنسانية النشاط السياسي، كيف لا والجزائر في حالة حرب وهي في أمس الحاجة للمساعدات بمختلف أنواعها.

لقد استفادت الثورة الجزائرية من سوء العلاقات بين السويد وفرنسا بسبب منطقة التبادل الحر* ، حيث تحسنت المساعدات الاجتماعية منذ جانفي 1959، حيث قدمت الحكومة السويدية منحة "لجمعية مساعدة الطفولة" لفائدة اللاجئين الجزائريين بالمغرب قدرها مائة ألف كورونة سويدية، وحصل المكتب كذلك على مساعدة أخرى قدرت بمليونين كورونة سويدية لفائدة أطفال اللاجئين الجزائريين، كما حاول ممثل الجزائر في السويد استغلال هذا الظرف بعقد لقاءات مع الصحافة والمنظمات الشبانية الاشتراكية والمنظمات الإنسانية السويدية، خاصة ما بين ديسمبر1958 ومارس 1959، واستغلت هذه اللقاءات بتوزيع المئات من النسخ من جريدة المجاهد كل شهر، إضافة إلى 500 نشرية إعلامية يصدرها المكتب في السويد بشكل منتظم.

أمام هذا النجاح الذي اقلق فرنسا، كان ردها أن سارعت إلى إرسال فرقة من عناصر الاستخبارات وتعيين حوالي 30 أستاذا محاضرا في المعهد الفرنسي لستوكهولم للسنة الدراسية 1959ـ 1960، وهذا نوع من الدعاية المضادة التي مارستها فرنسا باستمرار كلما انكشف أمرها.

من الناحية السياسية تعتبر السويد الدولة الوحيدة في غرب أوربا التي صوتت بالإيجاب لصالح القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة سنة 1959، وهو ما دفع بوزارة الخارجية إلى توجيه رسالة شكر إلى السفير السويدي بالقاهرة يوم 23 ديسمبر 1959، كما هنئت وزارة الخارجية مسؤول مكتب ستوكهولم محمد الشريف ساحلي على هذا النجاح [74]. و بإيعاز من حزب العمال السويدي سيبدأ الرأي العام السويدي في التعاطف مع كفاح الشعب الجزائري فضلا عن تعاطف العديد من المنظمات الجماهيرية، وتجلى ذلك من خلال:

- توجيه الصحافة السويدية نحو الحل التفاوضي لأجل حل القضية الجزائرية والتنديد بمختلف أنواع القمع الاستعماري.
- المبادرات التي قام بها الصليب الأحمر السويدي لإعانة اللاجئين الجزائريين [75].

كان محمد الشريف ساحلي على اتصال دائم بأعضاء من اللجنة المركزية للصحافة والإعلام لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا الذي

كانوا يتلقون بهذه الطريقة معرض الصحافة السويدية المترجمة ويزودونها بالإخبار القادمة من تونس وفيدرالية فرنسا [76].

- **تطور الموقف النرويجي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية:**

بدأ النشاط في النرويج سنة 1959 مع السيد صالح محبوبي الذي قام بالعديد من الاتصالات واللقاءات مع شخصيات ومنظمات جماهيرية بارزة، وتواصلت النشاطات مع محمد الشريف ساحلي من خلال الزيارات التي قادته إلى النرويج، بصفته مسؤول مكاتب الدول الاسكندينافية، حيث قام بعدة اتصالات مع شخصيات نرويجية وبرلمانيين اشتراكيين وليبراليين وبرئيس القسم السياسي بوزارة الخارجية النرويجية، كما كانت له حوارات مع بعض الصحفيين، وقد تمكن من خلال هذه الاتصالات من معرفة سر الموقف المتحفظ للدول الاسكندينافية تجاه القضية الجزائرية، ويكمن هذا السر في أن بعض الشخصيات الفرنسية ليبرالية واشتراكية، ذات مصداقية في الخارج معروفة بتأييدها لأطروحة الجزائر المستقلة، نصحت بعدم اتخاذ مواقف لصالح الثورة الجزائرية مما يؤدي إلى تذمر الرأي العام الفرنسي وبالتالي يؤدي إلى تعطيل حل القضية.

وخلال إقامة ساحلي في النرويج، حاول إعادة نشاط " اللجنة النرويجية من أجل الجزائر"، حيث تم إعادة انتخاب عناصر جديدة ورئيس جديد مما أدى إلى تصحيح الوضع وإعادة بعث نشاطه من جديد بداية من ماي 1959 [77].

في أوت 1959 عقد ملتقى الطبلة بـغولGOL وكان موضوعه "انهيار الاستعمار"، حيث ضم حوالي 50 طالبا منهم 15 من الدول الافرو-آسيوية، وكان ذلك تحت إشراف وزارة الخارجية النرويجية، وتحت زعامة وزير الخارجية النرويجي شخصيا، للتذكير فإن الاتحاد العام للطلبة الجزائريين لم يستطع المشاركة في هذا اللقاء لأسباب مالية، ولكن لبى الدعوة ممثل الجزائر في النرويج وألقى محاضرة تحت عنوان "بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية" مما أدى بالسفارة الفرنسية للاحتجاج مرتين أمام وزارة الخارجية النرويجية وطالبت بإلغاء المحاضرة إلا إن محاولاتها باءت بالفشل [78]. وعلية يمكن القول بان النرويج قدمت خدمات جليلة لصالح القضية الجزائرية، خاصة في مجال الدعائي والإعلامي والدعم المعنوي، وهو ما كنت تتطلع إليه الثورة، بالرغم من الضغوطات التي كانت تمارسها عليها فرنسا.

كما طالب ممثل النرويج في أول مناقشة للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة من فرنسا ضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في

الاستقلال، وقد هوجم هذا الموقف بعنف شديد من طرف وسائل الإعلام الفرنسية [79].

يعد مكتب النرويج والموقف النرويجي الثاني من حيث الأهمية بالنسبة للدول الاسكندينافية مقارنة بالنتائج المحققة والتضامن المعبر عنه، فعلى سبيل الذكر نجد وزير الخارجية النرويجي رد على مشروع تقرير المصير المقدم من طرف الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 بالحكمة وحسن التدبير ولم يكن هذا الرد لو لا النشاط المميز للدبلوماسية الجزائرية الممثلة في النرويج .

- **تطور الموقف الفنلندي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية:**

في جوان 1959، قام محمد الشريف ساحلي بزيارة إلى فنلندا وقد مكنته من التعرف على الوضع غير الملائم تجاه القضية الجزائرية، فهذه الصحافة الاشتراكية الفنلندية كانت تدعو إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر ضمن المعسكر الغربي بكل الوسائل ولم يستطع مراسل مكتب ستوكهولم في فنلندا السيد حالي من فعل ما ينبغي فعله أمام العجز المالي ومحدودية الإمكانيات الأخرى بالرغم من إرادته القوية وحبه للوطن80. لكن من خلال هذه الزيارة سمحت السلطات الفنلندية لأعضاء الوفد من إلقاء المحاضرات وإجراء لقاءات مع الصحافة وتوزيع البيانات

والمنشورات المتعلقة بالثورة والقضية الجزائرية عموما، وذلك لتنوير الرأي العام الفنلندي الذي كان يجهل تماما هذه القضية، نظرا لخصوصية مثل هذه الدول حيث انه معروف عنها بالحياد وعدم الاكتراث بما يجري في الخارج، فهي تركز ومنذ القديم بشأنها الداخلي وكيف ترتقي بشعوبها إلى مستوى اعلي في كل المجالات. كما أن فنلندا لم يكن لها التزام مع فرنسا أو مع منظمة حلف الشمال الأطلسي.

بالمقابل حاولت بعض المنظمات الشعبية واليسارية والإنسانية أن يكون لها تأثير على بعض العناصر من الحكومات لاتخاذ مواقف نقدية ضد القمع والجرائم المرتكبة التي كان يمارسها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين، وقد اضطرت الحكومة الفنلندية إلى السماح بتقديم مساعدات طبية ومادية للاجئين الجزائريين نتيجة المظاهرات والتنديد الشعبي لقمع الاستعمار الفرنسي للجزائريين[81].

- **تطور الموقف الدانماركي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية:**

كانت زيارة محمد الشريف ساحلي للدانمارك في سبتمبر من سنة 1959، وجاءت هذه الزيارة لتكذيب بعض الإخبار الصادرة عن صحف دانماركية وسويدية مفادها أن اجتماعات سرية عقدت في ستوكهولم بين

زعماء سياسيين وعسكريين لجبهة التحرير الوطني قرروا فيه نقل بعض الجرحى ونقل مكتب ستوكهولم إلي كوبنهاجن وان جبهة التحرير الوطني بصدد التحضير لفتح مكتب للتجنيد بمساعد الحزب الاشتراكي الشعبي الدانماركي، ولكن هذه الإشاعات، مشروع إنشاء مكتب للتجنيد، كانت مصدر تكذيب كذلك من طرف الحكومة الدانماركية.

المعلومة الوحيدة المؤسسة هي تلك المتعلقة بالجرحى من خلال الرسالة الموجهة من طرف الهلال الأحمر الجزائري إلى التجمع الطلابي الدانماركي لمساعدة اللاجئين الجزائريين وقد اطلعت عليها المخابرات الفرنسية، مما أدى بساحلي إلى التنبيه بخطورة مرور البريد نحو الدول الغربية عبر فرنسا وبالتالي لإمكانية تسربه إلى مصالح الاستخبارات الفرنسية.

في أفريل 1960 التقى عضو من لجنة فيدرالية فرنسا ببعض الدانمركيين ووافقوا على نشر الجريدة " الجزائر الحرة" بداية من جوان، لان الدانماركيين كانوا يرون بان مثل هذه النشريات تكون ذات فائدة بالنسبة لاسكندنافية كلها، وفعلا فقد تجسد المشروع وصدر أول عدد بمناسبة أول نوفمبر 1960 [82].

وقد حاول ساحلي من جهة أخرى تأسيس لجنة دانماركية لمساعدة اللاجئين والطلبة الجزائريين وذلك من خلال القيام بالعديد من اللقاءات والاتصالات بالشخصيات الدانماركية ودور النشر وأعضاء في الحكومة، ورغم قبول هؤلاء بالفكرة إلا أن تجسيد المشروع على ارض الواقع صعب نظرا لعدم توفر الشروط والظروف المناسبة، خصوصا الموقف المتحفظ للسلطات الدانماركية تجاه القضية الجزائرية، ومنه استخلص الشريف ساحلي بان الموقف الدانماركي هو الأكثر سلبية مقارنة بالدول الاسكندينافية الأخرى التي كانت محل نشاطه وتنقلاته [83].

2 ـ موقف الدول الاسكندينافية من تدويل القضية الجزائرية *:

إن إقرار منظمة الأمم المتحدة بمشروعية الكفاح الوطني والقومي من اجل التحرر، هو اعتراف هذه المنظمة والمنظمات المتفرعة منها بان النضال ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية هو نضال مشروع من وجه نظر ميثاق الأمم المتحدة، والملاحظ أن منظمة الأمم المتحدة تعرب عن إقرارها بمشروعية النضال القومي والتحرري لحركات التحرر الوطني من الناحية العملية بإحدى الطريقتين وهما:

1ـ دعوة ممثلي الحركات التحررية والقومية إلى الاشتراك في مناقشات أجهزة الأمم المتحدة للأمور المتعلقة بالأقاليم غير المستقلة التي تمثلها هذه الحركات.

2ـ طلب (دعوة) منظمة الأمم المتحدة من أجهزتها وهيئاتها المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية بل وحتى الأفراد إلى تقديم العون الدولي لحركات التحرر[84].

كانت فرنسا ترى أن تدويل القضية الجزائرية بتسجيلها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة والشروع في مناقشاتها يعد أمرا مخالفا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة على أساس أنها قضية داخلية تخص فرنسا دون غيرها، وذلك منذ إلحاقها قانونا سنة 1948 ـ الجزائر فرنسية وهي جزء لا يتجزأ منها؟ وقد دافعت فرنسا عن موقفها هذا باستنادها إلى المادة الثانية من الفقرة السابعة لميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة بعدم أحقية تدخل الدول في الشؤون الداخلية للغير في حالة نشوب نزاع. لكن عام 1955 وبالضبط يوم 29 جويلية استطاعت 14 دولة أفرو-آسيوية من إعداد رسالة وتوجيهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة تؤكد فيها ضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة المنتظر انعقادها في شهر سبتمبر من نفس السنة، مستندين كذلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وقد عرض

موضوع القضية على التصويت وقد حصل على أغلبية نسبية 28 صوتا مقابل 17 صوتا رافضا، وقد صوتت الدول الغربية كلها بما فيها الدول الإسكندنافية، ضد تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة[85].

أما موقف هذه الدول من القضية الجزائرية خلال مناقشتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فنجد الدانمارك ومنذ الدورة العاشرة إلى الدورة السادسة عشر كان لها صوت واحد ضد تسجيل القضية وكان ذلك في الدورة العاشرة، وأربعة أصوات مؤيدة للقضية وامتنعت عن التصويت في دورتين، وكانت فنلندا بصوتين معارضين و بأربعة أصوات مؤيدة وامتنعت عن التصويت في دورتين، وهي نفس حصيلة النرويج، بينما كانت السويد قد صوتت ضد تسجيل القضية في الدورة العاشرة وكانت لها فيما بعد أربعة أصوات مؤيدة وامتنعت عن التصويت في دورتين[86]، وهكذا نجد أن مواقف الدول الإسكندنافية من القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تقريبا متشابهة، وهو ما يعطى الانطباع بان هذه الدول تجمعها العديد من النقاط المشتركة خاصة على المستوى الخارجي.

أما ملخص دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والتي كانت تدرج فيها القضية الجزائرية للمناقشة فيمكن إجمالها فيما يلي:

استمرت مناقشة القضية الجزائرية خلال 6 دورات من سنة 1955 إلى غاية 1962، طالبت الدورة الأخيرة بالتفاوض بغرض التوصل إلى حق الشعب في تقرير مصيره والاستقلال في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر، أما المسارات التي عرفتها القضية الجزائرية منذ تسجيلها في جدول أعمال الجمعة العامة، فيمكن تقسمها إلى ثلاثة مسارات متباينة وهي:

1. **المرحلة الأولى:** اعتراف المجتمع الدولي بشرعية القضية الجزائرية وتسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة الأممية في الدورة العاشرة، ودعوة طرفي النزاع إلي إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل طبقا لمبادئ منظمة الأمم المتحدة.

2. **المرحلة الثانية:** ألحت منظمة الأمم المتحدة على بدء المفاوضات بين الطرفين واعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

3. **المرحلة الثالثة:** إقحام منظمة الأمم المتحدة كطرف مباشر في القضية الجزائرية وذلك بتحميلها مسؤولية تولي الاستفتاء حول تقرير المصير والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، مع تأكيد مسؤولياتها الكاملة في توفير الضمانات لتحقيق تقرير المصير.

خلاصة عامة:

برهنت الثورة الجزائرية على كفاءة قادتها في الميدان الدبلوماسي ونسج علاقات خارجية مع الدول عبر العالم، حيث استطاعت وفودها أن تجوب العالم وتوضح له أهمية وعدالة كفاح الشعب الجزائري وعمقه التاريخي والحضاري، والهدف الحقيقي التي تكافح من اجله، وذلك بالرغم من الوسائل البسيطة والإمكانيات المنعدمة تقريبا... ولكن الإرادة والعزيمة كانت أقوى.

الدول الإسكندنافية عموما وألمانيا ظلت واقعة تحت عرضة التمزق السياسي ما بين الشرق والغرب وهو ما أعاق نشاط جبهة التحرير الوطني هناك، إضافة إلى عدم اكتراث الرأي العام بمجريات الساحة الدولية، لكن تطورات الثورة التحريرية مع تنامي الكفاح المسلح وانطلاق المفاوضات الرسمية مع فرنسا، عزز من موقف القضية الجزائرية ضمن اهتماماتها بالدول الغربية، حيث أصبحت بعثات جبهة التحرير بأروبا تتصل مباشرة بالشخصيات السياسية الأوربية دون وساطة السفراء العرب، فضلا عن اهتمام أوربا بربط علاقات شراكة اقتصادية مع الجزائر، وهو ما حدث في بون الألمانية، حيث أبدى العديد من المستثمرين الألمان عن نيتهما في التعامل الاقتصادي مع الجزائر في ميدان الطاقة وذلك في أفق نجاح المفاوضات الجارية واسترجاع السيادة الوطنية.

نجح ممثلو جبهة التحرير الوطني بالخارج، ألمانيا والدول الإسكندنافية في الحصول على دعم مادي ومعنوي معتبر لصالح الثورة الجزائرية سواء من طرف حكومات الدول التي ينشطون فيها، أو من طرف الجمعيات والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية والاقتصادية وحتى الأوساط الفكرية والثقافية، رغم بعض التأثيرات والتحفظات لبعض الدول تجاه القضية الجزائرية من جهة وقلة الإمكانيات ومحدودية الموارد من جهة ثانية، بالرغم من هذا فإن موقف الدول الاسكندينافية كان متطورا مقارنة بدول أوربا الغربية الأخرى. وعلى العموم كانت علاقات الدول الاسكندينافية وألمانيا مع الثورة الجزائرية جيدة... بالرغم من البداية التي سادها نوع من التردد والتذبذب بين الحياد والتأييد.

المراجع:

1- رابح خدوسي، الأمير عبد القادر في كتابات المؤرخين، الجزائر: دار الحضارة، د.ت ، ص.12.

2 - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، الجزائر: 1998، ص. ص. 67- 90.

3 – جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954. الأمانة العامة.

* ـ جاء في بيان أول نوفمبر 1954:" غايتنا في الميدان الخارجي هي: تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها العربي الإسلامي ، وموقفنا في دائر ميثاق هيئة الأمم المتحدة هو تأكيد تعاطفنا وتضامننا الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد كفاحنا التحرري، ولبلوغ هذه الغاية ستقوم جبهة التحرير الوطني بعمل خارجي لجعل المشكل الجزائري واقعا مطروحا أمام العالم اجمع بتأييد جميع حلفائنا الطبيعيين"، أنظر: جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954.

4 ـ محمد الحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1954 ـ 1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص. 44.

5 -**Mohamed Harbi, La guerre commence, Bruxelles: éditions complexes, 1984, p. 172.**

6- ج ج د ش، وزارة الإعلام والثقافة، تطورالدبلوماسية.....، المرجع السابق الذكر، ص. 52.

7 ـ محضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، 28 امت 1957، ص. 12.

8 – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، الجزائر: 1998، ص. 98.

9 – صالح بن القبي، الدبلوماسية بين الأمس واليوم، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول تطور الدبلوماسية الجزائرية. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998، ص.45.

10 -**Slimane chikh, L'Algérie en arme ou le temps des certitudes, Alger: OPU, 1981, p. 24.**

(*)سيبقى الإبراهيمي مدة خمس سنوات أي حتى 1961 في اندونيسيا، حيث سيوسع اتصالاته على جنوب شرق أسيا: سنغافورة وماليزيا وتايلاند وبيرمانيا.

11 – رضا مالك، المرجع السابق الذكر، ص.ص. 99 -101.

12 – أحمد حمدي، دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: 1998، ص. 59.

13 ـ محمد العربي ولد خليفة، ثورة التحرير والتحولات على الساحات الجهوية والدولية، كيف نقرأ الوجه الجديد للكولونيالية؟ الجزائر: زيتا قرافيك، 2012، ص. 47.

14 - دبش إسماعيل، المواقف العربية والدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962، "مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، جامعة الجزائر، العدد، الأول، 1994، ص. 32.

15 ـ بشير بومعزة، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير بمعهد التاريخ، جامعة الجزائر، يوم 14 فيفري 1993.

16- المركز الوطني للأرشيف، محاضر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تقرير وزارة الخارجية 05 جانفي 1960، **G007**.

* ـ "اليد الحمراء" منظمة إرهابية تقوم بإثارة الخوف والاضطراب ثم الرعب بين الرجال الشجعان الذين استنكروا الأساليب الفرنسية في الجزائر وعرفوا بحقيقة هذه الحرب الاستعمارية وعملوا سلميا على إنهائها، وتعمل اليد الحمراء أيضا على جعل الجزائريين غير المرغوب فيهم في بلجيكا وألمانيا وغيرها من دول أوربا الغربية، لأنهم إن لم يكونوا هم الفاعلين، فإنهم على الأقل هم سبب الاضطرابات الخطيرة ضد النظام العام...انظر: علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 ـ 1962، (ترجمة: الصادق عماري، ومصطفى ماضي)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص.167 .

17- في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 احتلت السويد المرتبة التاسعة واحتلت سنة 2012 المرتبة السابعة عالميا، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنوات 2010 و 2012.

18 ـ في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العام لسنة 1998، احتلت السويد المرتبة الثالثة عالميا ونفس المرتبة عام 1999 و 2000 و السادسة عام 2001 و الخامسة عام 2002 والثالثة عام

2009والرابعة عام 2010 و2012، انظر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم. كما احتلت السويد المرتبة السادسة في مؤشر الديمقراطية سنة 2008 والسابعة سنة 2010 والمرتبة الثانية سنة 2012، انظر: مجلة الايكونوميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم.

(*)ـ كان عصر الفايكنج فترة في تاريخ أوربا وخاصة أوربا الشمالية والتاريخ الاسكندينافي، تمتد من أواخر القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر. وقد استكشف الفايكينج النرويجيون أوروبا بمحيطاتها وبحارها أثناء التجارة والحرب. كما وصل الفايكنج إيسلندا وجرينلاند ونيوفاوندلند والأناضول.

19 ـ ويكيبيدا، الموسوعة الحرة.

(*) ـ حرب الشتاء صراع عسكري دار بين الاتحاد السوفيتي سابقا وفنلندا، حيث بدأت بهجوم سوفيتي على الأراضي الفنلندية في30 نوفمبر 1939، أي بعد ثلاثة أشهر من اندلاع ح ع 2، والغزو السوفيتي لبولندا - وانتهت في 13 مارس 1940 بإبرام معاهدة سلام موسكو. اعتبرت عصبة الأمم الهجوم غير شرعي وطردت الاتحاد السوفيتي من عضويتها في14 ديسمبر 1939.

(**)ـ حرب الاستمرار هي الحرب الثانية التي نشبت بين فنلندا والاتحاد السوفيتي خلال ح ع 2 و قد استمرت من25 جوان 1941 إلى 19 سبتمبر 1944.. في زمن الحرب، استخدم هذا الاسم لتوضيح العلاقة البينة مع حرب الشتاء السابقة .

20 ـ فوربس هي شركة نشر ووسائل إعلام أمريكية، وأبرز منشوراتها هي مجلة فوربس الشهرية التي تعد أكثر القوائم شهرة في العالم, وتعنى في الدرجة الأولى بإحصاء الثروات ومراقبة نمو المؤسسات والشركات المالية حول العالم. وأهم ما تقوم به توفير المعلومات المالية والاقتصادية وتقوم كل عام برصد وإحصاء أرصدة أغنياء العالم. تمتلك فوربس 7 نسخ بلغات مختلفة منها نسخة عربية كانت تصدر باسم "فوربس العربية"، مدير تحريرها اللبناني رفعت جعفر، قبل أن يتوقف إصدارها في أبريل 2009 **www. wikipedia .org** .

21 ـ في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 احتلت الدانمارك المرتبة 19 واحتلت المرتبة 15 عام 2012 عالميا، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنوات 2010، .2013

22 ـ في تقرير منظمة الشفافية الدولية، احتلت الدانمارك في تقرير الفساد المرتبة الثانية عام 2009 والمرتبة الأولى عام 2010 والمرتبة الرابعة

عام 2012، انظر منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم. كما احتلت الدانمارك في تقرير حالة الديمقراطية المرتبة السادسة علم 2008 والمرتبة الثالثة عام 2010 والمرتبة الرابعة عام 2012، انظر: مجلة الإيكونيميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم. واحتلت الدانمارك في تقرير التنمية البشرية المرتبة 19 عام 2010 والمرتبة 15 عام 2012، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

(*) ـ هو مسطح مائي ساحلي طويل وضيق داخل الأرض، ذي جوانب عالية وشديدة الانحدار، وهو ناتج عن جرف الجليد للوادي.

23 ـ في تقرير منظمة الشفافية الدولية، احتلت النرويج في تقرير الفساد المرتبة الحادية عشر عام 2009 والمرتبة العاشرة عام 2010 والمرتبة السابعة عام 2012، انظر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم. كما احتلت النرويج في تقرير حالة الديمقراطية المرتبة الثانية عام 2008 والمرتبة الأولى عالميا سنتي 2010 و2012، انظر: مجلة الإيكونيميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم لسنوات 2008، 2010، 2012، كما احتلت النرويج المرتبة الأولى سنتي 2010 و 2012 في تقرير التنمية البشرية، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

24 ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

25 ـ في تقرير منظمة الشفافية الدولية، احتلت فنلندا في تقرير الفساد المرتبة السادسة عام 2009 والمرتبة الرابعة عام 2010 والمرتبة الأولى عالميا سنة 2012، انظر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم. كما احتلت في تقرير حالة الديمقراطية في العالم، المرتبة السادسة عام 2008 والمرتبة السابعة عام 2010 والمرتبة التاسعة عام 2012، انظر: مجلة الإيكونيميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم لسنوات 2008، 2010 و2012. واحتلت كذلك في تقرير التنمية البشرية المرتبة 16و 21 على التوالي في سنتي 2012و 2010، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

26 ـ غازي شنيك، سلسلة الأنظمة السياسية في دول أوربا الغربية، جمهورية ألمانيا الاتحادية: الخصائص العامة والنظام السياسي، اربد: إصدارات شنيك، 200، ص. 11.

27 ـ في تقرير منظمة الشفافية الدولية، احتلت ألمانيا المرتبة 14 سنة 2009 في تقرير الفساد واحتلت المرتبة 15 سنة 2010 والمرتبة 13 عام 2012، انظر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير حالة الفساد في العالم. كما احتلت ألمانيا في مؤشر الديمقراطية المرتبة الثالثة عشر عام 2008 والرابعة

عشر عام 2010 ونفس المرتبة عام 2012، انظر: مجلة الإيكونيميست، تقرير خالة الديمقراطية في العالم، كما احتلت كذلك في مؤشر التنمية البشرية المرتبة العاشرة عام 2010 والمرتبة الخامسة عام 2012، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

28 ـ عبد المجيد عمراني، محاضرات في الفكر السياسي، باتنة (الجزائر): منشورات جامعة باتنة، 1999، ص. 103.

29 ـ منظمة الصحة العالمية، انظر: **http://www.who.int/ar**

(*) ـ لترجيح الكفة لجهة في حالة التصويت على القوانين او بعض اللوائح الأخرى...

30 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2012.

31 - **Etudes économiques, suède, paris, organisation de coopération et de développement économique, mars, 1966.**

32 - المنتدى الاقتصادي العالمي مؤسسة مقرها جنيف، وتقيم اجتماعها السنوي في دافوس بسويسرا، يحضر الاجتماع كبار رجال الأعمال، وقادة سياسيون، ونخبة من المثقفين والصحفيين من كل أنحاء العالم. أنظر: المنتدى الاقتصادي العالمي، **http://ar.wikipedia.org**

33- مجلة الإيكونيميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم لعام 2012، المرجع السابق الذكر.

34- **Raymond Fusilier, le parti socialiste suédois, son organisation, paris, les éditions ouvrières, 1954.**

35 ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

36 ـ البنك الدولي، تقرير جديد للبنك الدولي، 2013.

37 ـ منظمة الصحة العالمية. حالة الصحة في العالم 2012.

38- **Etudes économiques , Danemark, paris, organisation de coopération et de développement économique, janvier, 1966.**

39 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، المرجع السابق الذكر.

40 ـ صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي 2013.

41 ـ مجلة الإيكونيميست، المرجع السابق الذكر.

42 ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

43 ـ مراسلون بلا حدود، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

44 ـ منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم.

45 - **Etudes économiques ,Norvège, paris, organisation de coopération et de développement économique, juin, 1966.**

46 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

47 ـ صندوق النقد الدولي، المرجع السابق الذكر.

48 ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

49 - **Unesco, la politique culturelle en Finlande, paris, Unesco, 1972.**

50 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

51 منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم.

52 ـ غازي شنيك، المرجع السابق الذكر، ص.71.

53 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

54 - **Rober G Girey, Les syndicats ouvrières allemands après la guerre, paris, Domat-Montchrestien.**

55 ـ غازي شنيك، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 86 – 103.

56 ـ بن خليف عبد الوهاب، الاتحاد الاوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009.ص. 370.

57 ـ عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 26-29.

58 ـ دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962، الجزائر: دار هومة، 1999، ص. .199

59 ـ جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954 ـ 1962، (ترجمة: عبد القادر ليفا)، الجزائر: دار المعرفة، 2010، ص. .15

60 ـ محمد بجاوي، المرجع السابق الذكر، ص. .315

61 ـ احمد بن فليس، المرجع السبق الذكر، ص. .217

62 ـ مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر 1954 داخليا وخارجيا، وبعض مآثر أول نوفمبر، محاضرة بمناسبة الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، قصر الأمم بالجزائر، أيام 28 إلى 31 أكتوبر 1981.

63 ـ المركز الوطني للأرشيف، تقرير وزارة الخارجة الجزائرية.

64 ـ احمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، ج.3، 1954 1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص. 388.

65- **Ali Haroune, la 7e wilaya : la guerre du FLN en France 1954 1962, Alger : édition Rahma, 1992 , p. 307.**

66 ـ بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 ـ 1959، من خلال مخطوطات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف، بئر خادم، مذكرة ماجستير، فسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001 ـ 2002، ص. 187.

67 ـ أحمد بن فليس، المرجع السابق الذكر، ص. 223.

68 ـ جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، المرجع السابق الذكر، ص. 64.

69 ـ جون بول كاهن، المرجع السابق الذكر، ص. 80.

70 ـ جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، المرجع السابق الذكر، ص.153.

71 ـ جون بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، المرجع السابق الذكر،ص. 154.

72 ـ علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 ـ 1962، (ترجمة: الصادق عماري، ومصطفى ماضي)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص.171.

73 ـ علي هارون، المرجع السابق الذكر، ص. 173.

* ـ محمد الشريف ساحلي توفي عام 1986، دبلوماسي جزائري، هو القائل "يجب تخليص التاريخ من الاستعمار"، له مؤلفات منها: **Le chevalier Décoloniser l'histoire ـ de la foi**

* ـ يعود سبب الخلاف إلى موقف فرنسا من منطقة التبادل الحر مما خلق غضبا وسخطا لدى الرأي العام السويدي وساءت العلاقات بين البلدين، وهو ما انتهزته الثورة لكسب تأييد السويد حكومة وشعبا...

74 ـ عمر بوضربة، المرجع السابق الذكر، ص. .195

75 ـ المركز الوطني للأرشيف، علبة رقم 6 ملف رقم 1.

76 ـ على هارون، المرجع السابق الذكر، ص. 175.

77 ـ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958 ، جانفي 1960، الجزائر: دار الحكمة، 2012، ص. 297.

78 ـ المركز الوطني للأرشيف، المرجع السابق الذكر.

79 ـ المركز الوطني للأرشيف، محاضر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تقرير وزارة الخارجية 05 جانفي 1960، **G007**

80 أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960 ـ 1961، من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 اوت 1961، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001 ـ 2002، ص. 96.

81 ـ المركز الوطني للأرشيف، محاضر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تقرير وزارة الخارجية 05 جانفي 1960، **G007**

82 ـ علي هارون، المرجع السابق الذكر، ص. 174.

83 ـ بوضربة، المرجع السابق الذكر، ص. 199.

* ـ أصبحت ألمانيا الغربية عضوا في هيئة الأمم المتحدة يوم 18 سبتمبر 1973، وبالتالي لم تشملها هذه الدراسة، بينما كانت الدانمارك والنرويج من المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة التي تأسست يوم 24 أكتوبر 1945، وقد انضمت السويد إلى المنظمة يوم 18 سبتمبر 1946 وفنلندا يوم 14 ديسمبر 1955.

84 ـ مختار مزراق، دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 0، 1984، ص. 7.

* ـ المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة تنص على أن: "النقاط المدرجة في جدول الأعمال، يمكن تعديلها أو حذفها بقرار يتخذ بأغلبية أعضاء الجمعية العامة الحاضرين والمصوتين".

85 ـ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج.2، ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص. 304.

86 - **TUOMO Melasuo, Les pays nordiques et la guerre de libération d'Algérie.**

نقلا عن أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات 1954ـ1962، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص. 350.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية

مقدمة:

يبدو أن الفهم الموضوعي للظواهر السياسية يتطلب، على الأقل، أدنى حد من الإلمام بالمتغيرات والظروف المحيطة بمسارات تطورها في أبعادها الزمانية الثلاثة: الماضي، الحاضر والمستقبل. وعليه، يمكن تشخيص وفهم مواقف وسلوكيات دول المنظومة الحضارية والثقافية الأنجلوساكسونية في إطار السياق العام الذي ميز العلاقات الدولية، بشكل عام، خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن خلال العلاقة بين طبيعة ومحتوى الثورة الجزائرية والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي دأبت القوى الاستعمارية التقليدية – منها الدول موضوع هذه الدراسة -على تكريسه في دول العالم الثالث، وانطلاقا من طبيعة القيم والمبادئ التي يؤمن بها كل طرف وتوجه سلوكه في الواقع العملي.

بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت بوادر انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، الأمر الذي أفرز لعبة شبه صفرية بينهما في مختلف الميادين، ذلك لأن كل طرف كان يسعى لتحقيق الانتصار على الطرف الآخر. وامتدت الانعكاسات السلبية لهذا

التنافس المتعدد الصور والأبعاد إلى مناطق جغرافية تقع خارج حدود دائرة النفوذ التقليدية لكل معسكر. ومن تم لم يعد من الممكن بقاء الأحداث والظواهر التي عرفتها اغلب دول العالم الثالث بعيدا عن عملية الاستقطاب التي تمارسها القوى العظمى في العلاقات الدولية. و من خلال هذا المسار تتم عمليات التصنيف الإيديولوجي لما يحدث في العالم الثالث (يساري، ليبرالي...الخ)، وتتحدد مواقف وسلوكيات هذه القوى الدولية تجاه ما يحدث في دول العالم الثالث.

من جهة أخرى، فإن الثورات والحركات السياسية التي عرفتها بعض دول العالم الثالث غالبا ما تمت مسألة تقييمها من طرف الآخر(العالم الرأسمالي المتطور) من خلال طبيعة العلاقة بين ما تصبو إليه الأولى ومستقبل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتشبث به ويدافع عنه الثاني. فإذا كانت النهضة السياسية التي ظهرت في جل دول العالم الثالث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد أفرزت سلسلة من النشاطات والحركات والثورات التي تسعى للتخلص من الأوضاع والأفكار والبنية التي فرضها النظام الاستعماري الليبرالي الغربي، فإن ذلك قد ساهم إلى حد كبير في تكوين صورة نمطية إدراكية سلبية لدى جل دول المعسكر الغربي تجاه هذه النهضة السياسية في دول الجنوب، لكونها تهدد بشكل مباشر مجموعة من المصالح الإستراتيجية و الحيوية لهذه الدول .

على ضوء هذه الاعتبارات والحقائق التاريخية، الفكرية والسياسية يمكن فهم وتحليل خلفيات، طبيعة ومحتوى المواقف الرسمية وغير الرسمية للدول الأنجلوساكسونية من الثورة الجزائرية. فسلوكيات ومواقف الوحدات السياسية في العلاقات الدولية ما هي، في نهاية المطاف، إلا انعكاس مباشر لهذه الاعتبارات الراسخة في حياة الشعوب والمجتمعات والدول. لتحقيق هذا الغرض سنلجأ في هذا الفصل إلى التركيز على المسائل الجوهرية التالية: التعريف بالدول الأنجلوساكسونية، خلفيات وأسس العلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية، الأطر والقنوات الرسمية للعلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية، مواقف الدول الأنجلوساكسونية من الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، تنظيمات المجتمع المدني وقنوات الرأي العام في الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية. ونختم هذا الفصل بالوقوف على أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال فحص العلاقة التاريخية بين الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية.

أولا: التعريف بالدول الأنجلوساكسونية:

ترمز تسمية الدول الأنجلوساكسونية إلى عدد كبير، متنوع وغير متجانس من الدول قد يتجاوز عددها – وفقا لبعض التقديرات – 60 دولة. ينضوي أغلبها في عضوية منظمة الكومنولث **Common**

Wealth المرتبطة من الناحية الرمزية بالنظام الملكي البريطاني، ولكنها تعد بمثابة الوحدات السياسية الكاملة السيادة في واقع العلاقات الدولية. وتقع هذه المجموعة من الدول في كل القارات، وهو ما يجعلها أكثر التنظيمات الدولية انتشارا بعد منظمة الأمم المتحدة. وقد كانت أغلب هذه الدول تمثل جزء من الإمبراطورية الانجليزية.

بالرغم من أن منظمة الكومنولث تملك أمانة عامة وتترأسها ملكة أو ملك بريطانيا، إلا أن ذلك لا يرتب أية التزامات دستورية على الدول الأعضاء تجاه الدولة الرائدة أو الزعيمة، بل أن بعضها يتبع نظاما دستوريا (جمهوريا مثلا) يختلف تماما عن النظام الانجليزي. كما أن هذا التنظيم يحتوي على دول منفتحة سياسيا و متقدمة اقتصاديا(بريطانيا، كندا، استراليا...الخ) ومجموعة عريضة من دول العالم الثالث السائرة في طرق النمو (نيجيريا، الهند، قبرص، جامايكا...الخ).

وعلى هذا الأساس، يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة من بين الدول الناطقة باللغة الانجليزية والمستعمرة الوحيدة من بين المستعمرات البريطانية التي رفضت الانضمام إلى منظمة الكومنولث. ونظرا لأهمية ووزن الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، وفي معالجة مواقف الأطراف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، فإن المتطلبات المنهجية تدفعنا إلى توظيف مصطلح الدول الأنجلوساكسونية

بدل دول الكومنولث بما يحقق أهداف الدراسة. وعلى هذا الأساس، فإننا نقصد من خلال توظيف هذه التسمية تلك الدول الرأسمالية المتطورة اقتصاديا الناطقة باللغة الانجليزية والتي تؤمن شعوبها بقيم ومبادئ النسق الفكري الليبرالي، التي تنسق و تنظم سلوكياتها وسياساتها ضمن أطر إقليمية ودولية محددة. وهو الأمر الذي سوف يمكننا من التركيز فقط على أبرز الدول الأنجلوساكسونية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف هذه الدراسة. غير أن ذلك لا يمنع من التعريف بأهم الوحدات السياسية التي تكون المجموعة الأنجلوساكسونية.

1 - الولايات المتحدة الأمريكية: هي جمهورية دستورية فدرالية، تضم 50 ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية. تقع وسط أمريكا الشمالية ما عدا ولاية ألاسكا التي تقع في أقصى أمريكا الشمالية . يحدها المحيط الأطلسي من الشرق، والمحيط الهادي من الغرب، والمكسيك من الجنوب، وكندا من الشمال. تحتل المركز الرابع عالميا من حيث المساحة، والمركز الثالث من حيث عدد السكان. تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تنوعا من الناحية العرقية والثقافية، وهو ما يفرز انعكاسات متعددة الأبعاد على سياساتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية. قامت مجموعة من الدول باستعمار أمريكا بعد اكتشافها من طرف الرحالة الإيطالي

كريستوف كولومبس في نهاية القرن الخامس عشر . فبحلول القرن السادس عشر كانت بريطانيا وإسبانيا قد بسطت نفوذها على أجزاء واسعة من أمريكا الشمالية. قامت المستعمرات البريطانية الثلاثة عشرة سنة 1772 بتأسيس النواة الأولى لما أصبح يسمى فيما بعد بالاتحاد الفدرالي الأمريكي. وقد دارت أحداث حرب الاستقلال الأمريكية بين سنوات 1775- 1781. تمكنت القوات الأمريكية بمساعدة فرنسا واسبانيا من تحقيق الانتصار العسكري على القوات الانجليزية، مما ساعد في توسيع دائرة الاتحاد إلى بقية الولايات أحيانا عن طريق التنازل(فرنسا واسبانيا) وأحيانا أخرى عن طريق العمل المسلح(بريطانيا، المكسيك، واسبانيا). يدين حوالي 80 بالمائة من الشعب الأمريكي بالديانة المسيحية، نصفهم بروتستانتي وحوالي 24 بالمائة كاثوليك. ويقع مقر أكبر خمس تكتلات إعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية.

استقلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستعمار البريطاني في 4 جويلية 1776 حيث شكلت الحكومة الاتحادية. تمت عملية التصديق على أول دستور عصري مكتوب للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1788 وتسلم أول مجلس شيوخ ومجلس نواب ورئيس(جورج واشنطن) مهامهم في بداية 1789. اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية في سنة 1860 بين ولايات الشمال المناهضة للعبودية وولايات الجنوب التي تريد

استمرار تجارة الرقيق. في سنة 1875 أعلن الرئيس أبراهام لينكولن عن تحرير العبيد وإخضاع ولايات الجنوب لسلطة الأجهزة الاتحادية المركزية. ومن تم أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن جمهورية دستورية وديمقراطية تمثيلية. فالسلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس بغرفتيه: الشيوخ والنواب، من مهامه وضع القوانين الفدرالية، إعلان الحرب، التصديق على المعاهدات، وسلطة الاتهام حيث يمكنه عزل أعضاء من الحكومة. في النظام الرئاسي الأمريكي تعتبر السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أقوى السلطات. يهيمن نظام الثنائية الحزبية بزعامة الحزب الديمقراطي الذي تأسس سنة 1824، والحزب الجمهوري الذي تكون سنة 1854 على النظام السياسي الأمريكي.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها تنتهج سياسة الحياد والعزلة وذلك لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية. غير أن ذلك لم يمنع من تدخلها إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى في سنة 1917، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض التصديق على معاهدة إنشاء عصبة الأمم، مما ساهم، من جهة، في عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج سياسة العزلة ، ومن جهة أخرى، في انهيار نظام عصبة الأمم. استمر هذا الوضع إلى غاية قيام القوات اليابانية بهجوم مفاجئ على مرفأ بيرل هاربر في ديسمبر من سنة 1941، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية

الانضمام إلى جانب دول الحلفاء ضد دول المحور. خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة وأول دولة ممتلكة للأسلحة النووية في العالم، الأمر الذي ساهم في قيادتها للمعسكر الغربي في صراعه مع الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي طوال الحرب الباردة. ظلت تنفق منذ ذلك الوقت أكثر من نصف الإنفاق العسكري العالمي، وهو ما جعلها القوة العظمى الأساسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد قادت التحالف الغربي في الحرب الباردة لأكثر من خمسين سنة، الأمر الذي دفعها لخوض مجموعة من الحروب بالوكالة ضد ما أسمته بخطر انتشار الشيوعية في الكثير من دول العالم الثالث. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة، مما حفزها على تسريع مسار نشر النموذج الأمريكي في مختلف أنحاء العالم. بعد أحداث 11 سبتمبر2001 دخلت أمريكا في حرب شاملة على ما أصبح يسمى في العقيدة الأمنية الجديدة بالإرهاب الدولي.

الاقتصاد الأمريكي هو الأضخم والأكبر عالميا من حيث إجمالي الناتج المحلي الذي يمثل ربع الإنتاج العالمي. تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للسلع وثالث الدول المصدرة في العالم. يشكل القطاع الخاص 55 بالمائة من الاقتصاد الأمريكي، بينما يتوزع الباقي على الحكومة

الفدرالية والحكومات المحلية. تمتلك أمريكا أهم الشركات المتعددة الجنسية وأكبر المراكز التجارية والمالية العالمية. ومع ذلك، يعيش أكثر من 43 مليون أمريكي تحت خط الفقر. تعتبر أمريكا دولة رائدة في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي منذ أواخر القرن التاسع عشر. تعمل السلطات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة على تدعيم مسار العولمة والتحول نحو الاقتصاد الليبرالي الحر الذي يتيح لها فرصة الهيمنة على التفاعلات الاقتصادية الدولية.

2- **بريطانيا:** المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هي دولة تقع قبالة الساحل الشمالي الغربي لقارة أوربا، وهي عبارة عن جزيرة. بريطانيا دولة لم تستعمر لفترات معتبرة من قبل قوى أخرى، ما عدا الهزائم العسكرية التي منيت بها في صراعها مع بعض الدول الأوربية مثل فرنسا وألمانيا. وقد مرت بريطانيا بفترات تاريخية معقدة وطويلة مليئة بالحروب والصراعات العرقية والدينية قبل أن تصل إلى وضعها الدستوري الحالي. ترأس واحتضان بريطانيا لمنظمة الكومنولث جعل منها دولة متعددة الديانات والأعراق والثقافات وذلك موجات الهجرة التي تدخل إقليم المملكة من الدول الأعضاء في هذه المنظومة. يقدر عدد سكانها بنحو 63 مليون نسمة، أغلبيتهم من أتباع الكنيسة البروتستانتية.

تمتلك المملكة المتحدة أقوى وأقدم قنوات الإعلام والاتصال مثل مجموعة **BBC** التي تأسست سنة 1922.

من الناحية السياسية، يمكن القول أن بريطانيا ذات نظام سياسي يوصف بالملكية الدستورية، وهي دولة اتحادية بموجب قرار سنة1800. حيث تتكون من انجلترا، اسكتلندا، ويلز، وأيرلندا الشمالية، ولها حكومة مركزية وحكومات محلية على مستوى أقاليم الدول الأربعة المكونة للإتحاد، بالإضافة إلى احتوائها على 14 إقليما لما وراء البحار. تعتبر بريطانيا مهدا للنظام البرلماني في العالم، إذ يتكون برلمانها من مجلس العموم ومجلس اللوردات. تعتبر الإمبراطورية البريطانية من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ الإنساني بحيث بلغت أوجها في سنة 1922 عندما كانت تهيمن على أكثر من ربع مساحة الكرة الأرضية، وما زال لها نفوذ لغوي وثقافي وحتى قانوني ودستوري في أغلب مستعمراتها السابقة. تمثل الملكة إليزابيث الثانية حاليا قمة هرم السلطة في النظام السياسي البريطاني و15 دولة من دول الكومنولث. يقوم النظام السياسي في بريطانيا على نظام الثنائية الحزبية: حزب العمال وحزب المحافظين، فضلا عن وجود أحزاب وطنية ثانوية على مستوى الاتحاد و في الأقاليم.

تعتبر المملكة المتحدة من الدول المتقدمة اقتصاديا، إذ يحتل اقتصادها المرتبة السادسة عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وقد

سبقت بريطانيا دول العالم في التحول نحو الاقتصاد الصناعي. وهو ما جعلها تتحول إلى قوة اقتصادية رائدة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لذلك، ساهمت الثورة الصناعية في تعاظم حلم الإمبراطورية البريطانية في ميدان التجارة والمعادن وحركة رؤوس الأموال. إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، في نهاية العشرينيات، والحرب العالمية الثانية ألحقت أضرارا جسيمة بالاقتصاد الانجليزي الذي أصبح في اعتماد شبه مطلق على المساعدات الأمريكية والكندية للتعافي من تلك الآثار الاقتصادية المدمرة. وقد ساهمت السياسات الاقتصادية للحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى تحقيق نجاحات معتبرة مكنت المملكة من الوصول إلى مستويات جد معتبرة من الرفاه الاجتماعي. غير أن نهاية الحرب الباردة أدخلت أغلب دول الاتحاد الأوربي في سلسلة من الأزمات الاقتصادية، مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي للمملكة المتحدة وذلك بالرغم من رفضها الانضمام إلى النظام النقدي الأوربي الموحد.

بريطانيا هي الدولة النووية الثالثة في العالم، وتمتلك رابع أعلى إنفاق عسكري بعد الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين. بريطانيا دولة عضو في الاتحاد الأوربي، وتمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، عضو مؤسس لمجموعة الكومنولث، تنتمي لمجموعة

الثمانية ومجموعة العشرين والمنظمة العالمية للتجارة، كما أنها من الأعضاء المؤسسين لحلف شمال الأطلسي. كانت بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب العالمي الأولى أكبر قوة عسكرية وبحرية، وكانت من المنافسين والمعارضين للطموح الألماني والفرنسي للهيمنة على أوربا والمناطق الجغرافية المجاورة لها. لبريطانيا قواعد عسكرية في الكثير من الدول منها ألمانيا، كندا و قطر. وقد ساهمت المملكة المتحدة في الكثير من التدخلات والعمليات العسكرية التي قامت بها الدول الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كالحرب الكورية، الحرب في العراق، التدخل العسكري في أفغانستان...الخ.

3- كندا: تتكون دولة كندا من عشرة مقاطعات وثلاثة أقاليم، وتقع في أمريكا الشمالية في النصف الشمالي للكرة الأرضية. تمتد من المحيط الأطلسي في الشرق إلى المحيط الهادئ في الغرب ويحدها في الشمال المحيط المتجمد الشمالي، أما في الجنوب فتربطها أطول حدود برية في العالم بالولايات المتحدة الأمريكية. وهي البلد الثاني في العالم بعد فدرالية روسيا الاتحادية من حيث المساحة. وتعتبر كندا من الدول الجديدة إذ بدأت في التكون انطلاقا من الحملات الفرنسية والبريطانية لاستكشاف الأقاليم الكندية مع أواخر القرن الخامس عشر. لذلك كان الانجليز والفرنسيون هم أول من استوطن السواحل الأطلسية لكندا، ثم توسعوا

هذه الثنائية الاستعمارية ثنائية عرقية ولغوية وثقافية ما زالت إلى يومنا هذا تطبع واقع الحياة الاجتماعية والسياسية في كندا. غير أن الاعتماد الرسمي للتعددية اللغوية لم يتم إلا في سنة 1969. ولكن ذلك كان، في حقيقة الأمر، على حساب ثقافات المجتمعات الأصلية التي بدأت في الاندثار منذ وصول المستوطنين الأوربيين في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر.

كندا هي دولة فدرالية ذات نظام ديمقراطي تمثيلي وملكية دستورية، حيث تترأس ملكة بريطانيا قمة هرم النظام السياسي في كندا. ويعبر الاتحاد الفدرالي الكندي عن أمة ثنائية بامتياز، حيث تم التكفل بهذه الخاصية على مستوى الأجهزة الاتحادية في العاصمة، في حين تحتفظ الحكومات في الأقاليم بمكوناتها الثقافية واللغوية. النظام السياسي في كندا هو نظام برلماني متكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. يوجد في كندا- حسب الانتخابات التي أجريت في سنة 2011- خمسة أحزاب أساسية بالإضافة إلى مجموعة من الأحزاب الصغيرة. وبالرغم من أن النظام السياسي في كندا يضمن هامش كبير من العدالة والمساواة بين مختلف المجموعات العرقية والدينية، فإن ذلك لم يمنع من استمرار محاولات الانفصال التي تدعو إليها جبهة تحرير كيبك المتطرفة. وهو ما أفضى إلى إجراء الكثير من عمليات الاستفتاء لتقرير مصير سكان

إقليم كيبك ذوي المشارب الفكرية واللغوية الفرنسية، الذين أثبتوا تشبثهم بالنظام الفدرالي.

خضعت الأقاليم الكندية لفترة زمنية طويلة من الصراع بين الفرنسيين والانجليز من أجل إرساء نفوذهم الاستعماري على المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية. ولم يعلن الاتحاد الفدرالي بين المقاطعات الكندية إلا في 1 جويلية 1871. خاضت كندا الحرب العالمية الثانية تحت القيادة البريطانية لأنها لم تكن في ذلك الوقت تتمتع بالسيادة الكاملة في الشؤون الخارجية والمسائل الأمنية والعسكرية. غير أنها دخلت الحرب العالمية الثانية بشكل مستقل عن بريطانيا لأن قانون وستمنستر في سنة 1931 كرس استقلالية كندا في مسائل السياسة العليا. تعتبر كندا من الدول الأساسية في حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الكومنولث والفرونكوفونية. لذلك، ترتبط كندا بعلاقات عضوية ومتميزة مع كل من فرنسا وبريطانيا، كما تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات جوار وتحالف جد متميزة. ساهمت كندا في أغلب العمليات العسكرية التي قام بها التحالف الغربي خلال الحرب الباردة أو بعدها، مثل الحرب على العراق و أفغانستان. كما أن كندا من أكثر وأهم الدول مشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها منظمة الأمم

المتحدة، ومن أبرز الأطراف التي تسارع إلى تقديم المساعدات الإنسانية حين تقتضي الضرورة الدولية ذلك.

تعد كندا من أكثر الدول تطورا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تمتلك اقتصادا متنوعا وثروات طبيعية كبيرة واستراتيجية. وهي عضو في مجموعة الدول الصناعية السبعة، ومنظمة التجارة العالمية، وانخرطت مع الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك منذ نهاية الثمانينيات في تجربة تكاملية أطلق عليها تسمية جمعية أمريكا الشمالية لحرية التجارة **NAFTA**. تمتلك كندا واحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم، حيث يضعها مؤشر التنمية البشرية في المرتبة الثامنة عالميا. تحتوي الأقاليم الكندية على ثاني احتياطي من النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية. وتعتبر كندا- إلى جانب الدول الاسكندنافية- من الدول القليلة التي استطاعت أن تخرج سالمة من الأزمات الاقتصادية والمالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة.

4- أستراليا: تقع دولة أستراليا أو كما تسمى رسميا كومنولث أستراليا **Commonwealth of Australia** في النصف الجنوبي للكرة الأرضية، عاصمتها كانبيرا. اكتشفها البحارة الهولنديون في عام 1606، وفي القرن السابع عشر استولت بريطانيا على أغلب الأقاليم الأسترالية مما جعلها تابعة من الناحية الفعلية لولي عهد بريطانيا. في سنة 1901 كونت الست

مستعمرات (ولايات) التي كانت تابعة لبريطانيا اتحادا فدراليا، وشكلت ما أصبح يسمى فيما بعد الكومنولث الأسترالي. تعتبر أستراليا سادس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وأكبر جزيرة في العالم. يتجاوز عدد سكانها 25 مليون نسمة، وهو ما يجعلها تملك واحدة من أقل الكثافات السكانية في الكيلومتر المربع في العالم.

يصنف نظام الحكم في أستراليا في خانة الملكيات الدستورية، التابعة للتاج البريطاني. النظام السياسي الأسترالي هو نظام ديمقراطي تعددي ليبرالي بكل المعايير، وهو يشبه إلى حد كبير النظام الانجليزي من حيث ارتكازه على البرلمان في هيكلته وفي الوظائف التي يقوم بها. لذلك، فالسلطة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. اغلب سكان أستراليا من أصول انجليزية وايرلندية ، وهو ما جعلهم أكثر تأثرا بالثقافة الأنجلوفونية. غير أنه منذ منتصف القرن العشرين أصبح الأستراليون أكثر انجذابا للثقافة الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية. يدين أغلب السكان في أستراليا بالمذهب الكاثوليكي للديانة المسيحية.

تحتل أستراليا المرتبة الثالثة عشرة عالميا في التقدم الاقتصادي، وتصنف في مراكز جد متقدمة في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل التنمية البشرية، جودة الحياة، الرعاية الصحية، التعليم، الحرية الاقتصادية، حقوق الإنسان، والحريات المدنية والحقوق

السياسية. أستراليا دولة كاملة العضوية في مختلف الهيئات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، و مجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية. وتحتل أستراليا المرتبة ألأولى عالميا خارج أوربا من حيث جودة الحياة. تحتوي الأراضي الأسترالية على كمية هائلة من الثروات الطبيعية التي تجعلها في منأى من التقلبات والأزمات التي تمر بها الأسواق العالمية للمواد الأولية من حين لآخر.

اتبعت أستراليا منذ استقلالها عن المملكة المتحدة منهجا حذرا في علاقاتها بمختلف الأطراف والظواهر التي ميزت العلاقات الدولية. لذلك، فقد دخلت الحرب العالمية الأولى رغبة منها في تدعيم القدرات العسكرية البريطانية في هذه الحرب الشاملة. غير أن وضع استراليا في الحرب العالمية الثانية لم يترك لها مجالا واسعا من حرية الاختيار، لأن هجوم القوات اليابانية عليها في سنة 1941 أرغمها على الاستنجاد بالقوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد أرست هذه الحادثة جذور علاقات صداقة متينة بين الشعبين الأمريكي و الأسترالي. الأمر الذي دفع الطرفين إلى تأسيس حلف **ANZUS** في سنة 1951. ورغم أن أستراليا ليست عضو في التحالف العسكري الغربي، إلا أنها غالبا ما تساهم في العمليات العسكرية التي تقوم بها الدول الغربية في مختلف أنحاء العالم سواء تحت غطاء الشرعية الدولية أو خارجها، كما حدث في حرب الخليج

الثانية أو في التدخل العسكري الغربي في أفغانستان. ومع ذلك فإن أستراليا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبحت أكثر انفتاحا على دول الجوار الجغرافي خاصة منها منطقة جنوب شرقي آسيا، إذ لعبت دورا محوريا في حل قضية تيمور الشرقية.

من خلال هذه الإطلالة المبسطة حول أهم الدول الأنجلوساكسونية التي سوف نركز عليها في هذا الفصل، يتضح أنها جميعا خضعت للاستعمار أو الهيمنة البريطانية. ويبدو كذلك، أن أغلب هذه الدول حصلت على استقلالها دون الدخول في صراع مسلح مع الدولة المستعمرة، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي خاضت حرب استقلال حقيقية ضد السلطات الاستعمارية البريطانية والاسبانية. وهو ما يمكن الاعتماد عليه لتفسير عدم ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالتاج البريطاني وعدم انضمامها إلى منظمة الكومنولث. غير أن ذلك لا يلغي بأية حال من الأحوال تلك الروابط القوية و المتعددة الأبعاد التي تجمع بين هذه الدول والتي تؤسس لتوافق وتجانس سلوكيات ومواقف هذه الأطراف تجاه قضايا وظواهر السياسة الخارجية.

من هذا المنطلق، يبدو أن السياسة الخارجية للدول الأنجلوساكسونية خلال الحرب الباردة كانت موجهة بالأساس لخدمة وتحقيق الأهداف التي كان المعسكر الغربي يسعى لحمايتها وترقيتها في ذلك الصراع المتعدد

الأبعاد مع المعسكر الاشتراكي. غير أن ما يمكن التأكيد عليه في هذه الفترة التاريخية هو أن مواقف وتوجهات السياسات الخارجية للدول الأنجلوساكسونية التي تقع في أدنى مراتب سلم القوة والنفوذ تخضع في الغالب لما تقرره دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية للدول التي تهيمن على قمة ذلك السلم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. فالدول المتوسطة والصغرى في التحالفات الدولية عادة ما تحاول تجسيد أهداف سياستها الخارجية من خلال الاحتماء بآليات وقدرات ووسائل هذه التحالفات. وعلى هذا الأساس، لا يمكن توقع صدور مواقف وقرارات من سلطات كندا، استراليا وجمهورية أيرلندا مثلا تجاه الثورة الجزائرية مختلفة في طبيعتها ومحتواها وتبعاتها عن التوجهات العامة للدول الرائدة في المنظومة الأنجلوساكسونية. وقد تنطبق هذه القاعدة التي تكرس تبعية التوجهات الخارجية الرسمية للدول المتوسطة والصغرى للدولة الرائدة في المجموعة الأنجلوساكسونية على مؤسسات المجتمع المدني وتنظيمات الدوائر الأكاديمية والإعلامية، وذلك بفعل الروابط الثقافية والنسقية والإيديولوجية والمالية التي تنسج جسور العلاقة والتفاعل بين الطرفين.

من خلال هذه الحقائق والاعتبارات حول دول النسق الفكري الأنجلوساكسونية، يبدو أن التركيز على توجهات ومواقف كل من الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا تجاه الثورة الجزائرية يكفي لمعرفة وفهم علاقة بقية الدول بهذه الثورة. وهو ما سوف تسعى هذه المحاولة البحثية للقيام به من خلال بقية أجزاء هذا الفصل.

ثانيا: خلفيات وأسس العلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية:

يبدو أن الأنساق الفكرية التي تؤمن بها الأمم والمجتمعات والأنظمة السياسية تشكل المرجعية الأساسية لتحديد طبيعة ومحتوى الصورة النمطية الإدراكية التي من خلالها تعبر كل دولة عن شخصيتها ومصالحها وتوجهاتها، ومن خلالها كذلك تفهم وتفسر وتقيم ما يصدر عن الآخرين من تصرفات وأفعال. ويوظف علماء الفكر السياسي، في غالب الأحيان، مصطلح الإيديولوجية للتعبير عن هذه الأنساق الفكرية التي تؤمن بها المجتمعات والدول وتوجه سلوكياتها في الواقع العملي. وعلى هذا الأساس فغالبا ما ينظر إلى الإيديولوجية بوصفها تمثل المصدر الرئيسي والمكون الحقيقي لذلك الإطار الفكري والثقافي الذي من خلاله نشاهد الواقع ونقيم ما يحدث فيه. فهو الذي يعطي المعاني والتفسيرات الضرورية لكل الرسائل والألغاز والسلوكيات التي تفرزها البيئة الخارجية. ويترتب عن ذلك أن طبيعة العلاقة بين الأنساق الفكرية التي تتبناها الأنظمة السياسية تحدد بشكل أساسي مستوى وصيغ التفاعل بينها. فإذا كانت

العلاقة بين الإيديولوجيات الرسمية للأمم والمجتمعات تكاملية ومتجانسة، فإن ذلك يعبد الطريق لعلاقات تعاون وتفاهم وحتى تحالف بين الدول. أما في حالة التباين والتناقض في مشاربها الفكرية والعقائدية، فإن ذلك سوف يساهم في بروز عراقيل وأزمات في العلاقة بين الدول.

كما أن مصالح الدول لا يمكن فصلها عن توجهاتها الإيديولوجية التي تحدد، في غالب الأحيان، طبيعة الدور الذي تقوم به الوحدة السياسية على المستويين الإقليمي والدولي. ويصعب في واقع الممارسة السياسية تغيير هذا الدور نتيجة لم تفرزه العمليات الانتخابية، بل يتطلب الأمر تغييرا على مستوى المنظومة الأيديولوجية، فتداول الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية على سدة الحكم لا يؤدي بالضرورة إلى تغير في الدور الإقليمي والعالمي لهذه الدولة. وقد يصل الأمر إلى مستوى قيام الإيديولوجية بوظيفة تبرير وإضفاء الشرعية على أهداف وسلوكيات الدول. ومن تم تصبح الإيديولوجيات بمثابة إحدى المظاهر أو الجوانب الأساسية لشخصية الدولة على المستوى الدولي.

انطلاقا من هذه الاعتبارات الفكرية، ومن خلال القيام بعملية مقارنة بسيطة بين القناعات الإيديولوجية التي بنيت عليها وانطلقت منها الثورة الجزائرية والأنساق الفكرية التي استقرت منذ أمد بعبيد في الدول الأنجلوساكسونية يمكن استخلاص مكامن ومواضع التجانس

والتعارض واحتمالات التعاون والصراع بين الطرفين. فالإيديولوجيات الرسمية للدول الأنجلوساكسونية تستقي أسسها ومقوماتها الفكرية من الفلسفة الليبرالية- الرأسمالية التعددية التي تقدس الحريات الفردية واقتصاد السوق. وقد وصفت من قبل الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية على أساس أنها إيديولوجيات تسعى لتحقيق التوسع والهيمنة، وهو الأمر الذي حول معظم الدول الأنجلوساكسونية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى دول استعمارية ثم امبريالية بامتياز. وقد وظفت هذه الإيديولوجيات، التي اتخذت طابعا عالميا في بداية القرن العشرين، كأدوات أساسية لتثبيت النظام الاستعماري الغربي في جل دول العالم الثالث.

أما المبادئ الإيديولوجية التي انطلقت منها الثورة الجزائرية فقد كانت، في الغالب، متناقضة مع مكونات النسق الفكري الليبرالي لجل الدول الأنجلوساكسونية. حيث صنفت الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني، منذ البداية، الثورة الجزائرية على أساس أنها "كفاح وطني من أجل تدمير النظام الاستعماري الفوضوي....فهي نضال لإقامة دولة جزائرية جمهورية، ديمقراطية، واجتماعية". وفي رد قادة الثورة الجزائرية على الحملة الدعائية التي ظهرت في الدول الغربية لتشويه صورة وأهداف ثورتهم، تضيف الوثيقة بأن " الثورة الجزائرية لم تعتمد في

ظهورها واستمرارها لا على القاهرة ولا على لندن ولا على موسكو ولا على واشنطن، فهي تندرج في إطار التطور التاريخي الطبيعي للإنسانية الذي لا يقبل بوجود أمم مستعبدة. ولهذا السبب أصبح استقلال الجزائر مسألة دولية بالدرجة الأولى ". لهذه الاعتبارات كانت مبادئ الوطنية، الديمقراطية، الاشتراكية، مكافحة الامبريالية، والعدالة الاجتماعية بمثابة المكونات الرئيسية للإيديولوجية الرسمية للثورة الجزائرية. وبالتالي يبدو أن هذا النوع من الإيديولوجيات لا يركز فقط على ما ينطوي عليه الزمن القادم أو المستقبل من تحديات وأهداف، بل يهتم بالماضي في سياق عملية رد فعل عنيفة تجاه مخلفات النظام الاستعماري الغربي ،وهو ما يمكن أن يضفي نوعا من الشرعية على الأفعال والقرارات التي تتخذ للتخلص من هذا الوضع. لذلك فالمواقف السلبية لزعماء الحركات التحررية في العالم الثالث تجاه القوى الاستعمارية غالبا ما تمتد إلى فترات غير محددة بعد نيل الاستقلال والإطاحة بالنظام الاستعماري.

إضافة إلى التناقضات المرتبطة بالتراكمات التاريخية، فإن الإيديولوجيات اليسارية في العالم الثالث ترفض بشكل مباشر وقطعي المنهج الرأسمالي الذي تتبناه الدول الأنجلوساكسونية سواء في اعتماد استراتيجيات التنمية بمختلف أبعادها أو في إدارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية . فهي تنظر إلى النظام الرأسمالي على أساس أنه يبعد

الثروة عن أهدافها الحقيقية التي تتمثل في تحقيق الرغبات والمطالب الشعبية. فالمبادئ الإيديولوجية للثورة الجزائرية كانت تهدف منذ البداية إلى بناء دولة اجتماعية ديمقراطية رافضة النموذج الرأسمالي الذي يتناقض والطبيعة الشعبية للحركة الوطنية الجزائرية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن التناقضات الإيديولوجية بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية مهدت في الحقيقة لتناقضات مماثلة على مستوى العلاقات العملية بين الطرفين. فالمبادئ الفكرية التي تؤمن بها الدول والمجتمعات لا تتوقف فقط عند القيام بالوظائف النظرية أو المعنوية، بل تمتد إلى تحقيق مجموعة من المقاصد مثل توجيه سلوك ومواقف أطراف العلاقات الدولية.

في المقابل، لعب الانسجام والتوافق الإيديولوجي بين الثورة الجزائرية والدول الاشتراكية في أوربا الشرقية وفي العالم الثالث دورا لا يستهان به في إصرار قادة هذه الثورة في بناء علاقات وطيدة مع هذه الدول. لذلك يلح البعض من المهتمين بالشأن الجزائري أن علاقات الأخوة والصداقة بين الجزائر والاتحاد السوفييتي أملاها التجانس الإيديولوجي بين ثورتين عرفتا نفس التجربة التاريخية مما ساهم في توحيد رأيتهما للعالم الخارجي. وهو نفس المنطق الذي ينطبق على التفاعلات بين الثورة الجزائرية والدول والحركات الثورية في دول العالم الثالث. وقد كان لهذه التوجهات

الفكرية تداعيات إيجابية مباشرة على طبيعة ومحتوى علاقات جزائر ما بعد الاستقلال بالأنظمة السياسية التي صنفت في خانة "التقدمية" أو "الثورية".

من خلال كل ما تقدم، يمكن القول أن جل المعتقدات والأفكار والتوجهات التي كرستها الوثائق الرسمية للثورة الجزائرية تنبع أساسا من حقيقتين مركزيتين: تتمثل الأولى في الطابع الثوري للجزائر الذي يمكن إرجاعه حتى إلى ما قبل بداية الكفاح المسلح ضد المستعمر حين ألح الكثير من زعماء الحركة الوطنية الجزائرية على أساس أن الهدف من أي عمل تحرري هو القضاء على البنية الاستعمارية التي فرضت على الجزائر وتعويضها بدولة اشتراكية وعصرية، وتتعلق الحقيقة الثانية بالطابع العربي- الإسلامي للمجتمع الجزائري الذي تكمن دعائمه الأساسية في الاعتبارات التاريخية التي أكدت عليها مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية قبل اندلاع الكفاح المسلح. وعليه، قد لا نخطئ إذا اعتبرنا أن كل القيم والمعتقدات التي تشكل العقيدة الإيديولوجية للثورة الجزائرية تنبع من هذين المشربين الفكريين. فالطابع الثوري أفرز بالضرورة مبادئ بناء دولة اشتراكية، دعم الحركات الوطنية التحررية، الكفاح ضد الامبريالية، وإقامة علاقات أخوة متينة مع الدول الاشتراكية. أما الطابع العربي – الإسلامي، فترتبط به المبادئ الإيديولوجية التالية: دعم الوحدة

العربية والإفريقية، عدم الانحياز، ترقية التضامن بين دول العالم الثالث، الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب في إطار ما أصبح يعرف فيما بعد بالمطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

عن طريق التمعن في طبيعة ومحتوى هذه المعتقدات والقيم التي تشكل النسق الفكري للثورة الجزائرية، يمكن الجزم بأنها لا تعبد الطريق أمام سهولة وتنوع وازدهار العلاقة مع الدول الأنجلوساكسونية، وذلك بالنظر إلى تناقضها مع القيم والمبادئ الرأسمالية-الليبرالية التي تؤمن بها هذه الدول. من هذا المنطلق ومن خلال التركيز على المتغيرات الفكرية والعقائدية يمكن البداية في تحديد الإطار العام للعلاقة بين الثورة الجزائرية ودول المنظومة الحضارية الأنجلوساكسونية.

ثالثا: أطر وطبيعة العلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية:

لمعالجة محتوى وطبيعة العلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية يقتضي الأمر توضيح والفصل في الكثير من القضايا المنهجية والنظرية. ففي المقام الأول يمكن الإشارة إلى أن الوضع والمكانة القانونية لطرفي هذه العلاقة جد متباينة. فالدول الأنجلوساكسونية موضوع الدراسة (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا،

زيلندا الجديدة، وايرلندا) هي أشخاص قانونية دولية تامة الحقوق والعضوية في أجهزة وهياكل النظام الدولي. في حين أن الطرف الآخر هو في الحقيقة عبارة عن حركة وطنية تحررية لا ترقى إلى مستوى الوحدة السياسية الكاملة السيادة، الأمر الذي يقلص مجال حريتها في التصرف في علاقاتها بالأطراف الأخرى في العلاقات الدولية، ويحرمها من توظيف أطر وقنوات تقليدية ومعهودة في التعامل بين الدول مثل القنوات الدبلوماسية. و من تم تصبح مسألة دراسة العلاقة بين الطرفين معقدة للغاية.

من ناحية ثانية، يبدو أن الدول الأنجلوساكسونية غير متجانسة في العلاقات الدولية من حيث الأهداف والتوجهات ومن حيث مكانتها ودورها في النظام الدولي، ومن حيث قدراتها ومقوماتها من القوة والنفوذ. وفقا للمسلمات النظرية للفكر الواقعي الخاصة بهرمية سلم القوة في النظام الدولي تتوزع الدول الأنجلوساكسونية على مختلف مستويات هذا السلم: قوة عظمى(الولايات المتحدة الأمريكية)، قوة كبرى(بريطانيا)، قوى متوسطة (كندا وأستراليا)، وقوى صغيرة(ايرلندا وزيلندا الجديدة). وينتج عن ذلك أن السلوكيات والمواقف الخارجية لهذه الدول قد تتباين وفقا لوضعها ومقوماتها وقدراتها من القوة والنفوذ. كما أن ذلك قد يعني تبعية السياسات الخارجية للقوى التي

تقع في أدنى السلم للقوى التي تتربع على قمته. وعليه يصبح لمواقف وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالثورة الجزائرية تأثير مباشر على بقية الدول الأنجلوساكسونية.

عند اندلاع ثورة التحرير الجزائرية كانت أهدافها الخارجية تتمثل بالأساس في تدويل القضية الجزائرية ، دعم الوحدة في شمال إفريقيا وفي الوطن العربي، وفي محاولة كسب تأييد وتعاطف كل الأمم مع العمل التحرري الجزائري. وعليه، يتضح أن أهداف ومقاصد الدبلوماسية الجزائرية خلال المراحل الأولى للثورة ضد القوة الاستعمارية لم تكن انتقائية على الإطلاق، بل كانت موجهة تجاه كل الأمم التي تدعم مبدأ تقرير مصير الشعوب واستقلالها وذلك بالرغم من المبادئ والمعتقدات الإيديولوجية التي كانت تدفع منذ بداية الثورة باتجاه المعاملة الانتقائية في علاقتها بالأطراف الخارجية. وهذا يعكس، إلى حد بعيد، التوجه البراغماتي لقادة الثورة الجزائرية في تعاملهم مع الدول الرأسمالية الغربية، بشكل عام. فقد حاول زعماء هذه الثورة وضع الصراع مع المستعمر الفرنسي في إطاره الطبيعي والقانوني الذي يسمح من تصنيف القضية الجزائرية في سياق مسارات تصفية الاستعمار التي تؤكد عليها القوانين والأعراف الدولية، وأنها تضمن وتحترم مصالح الأطراف الدولية التي تحترم هذا الحق الطبيعي.

غير أن رد فعل الدول الأنجلوساكسونية تجاه السلوكيات الهمجية الفرنسية في الجزائر بدأ يؤكد للجزائريين تدريجيا أن حكومات هذه الدول لا تساوم في مسألة مساندتها ودعمها المادي والمعنوي لفرنسا. فالمجازر الرهيبة التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية في الجزائر بتاريخ 8 ماي 1945 لم تكن كافية لتحريك مشاعر الأوساط والدوائر الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في الدول الأنجلوساكسونية للتنديد بهذه الأعمال وذلك بالرغم من أن مبادئ الرئيس وودرو ويلسون في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن شيئا من الإلحاح على دعم استقلال الشعوب وحقها في تقرير مصيرها. في المقابل، سارعت الكثير من دول العالم الثالث ودول المعسكر الاشتراكي إلى إبداء تعاطفها ودعمها للثورة الجزائرية منذ المراحل الأولى من اندلاعها.

فرغم إصرار قادة الثورة الجزائرية على ضرورة العمل من أجل كسب دعم وتأييد كافة شعوب أوربا وأمريكا الشمالية، إلا أن ما كان يحدث داخل منظمة حلف شمال الأطلسي من ممارسات وتنسيق بين الدول الأنجلوساكسونية وفرنسا في سياق التعامل مع المسألة الجزائرية بدأ يحدث شرخا كبيرا في العلاقة بين الثورة الجزائرية وهذه الدول. فمنذ اندلاع الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي بتاريخ 1 نوفمبر 1954 إلى غاية إنشاء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية وقفت الدول

الأنجلوساكسونية إلى جانب فرنسا، وساهمت في إطار حلف شمال الأطلسي في دعم مجهودها العسكري في الجزائر. فقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية على المستوى الدولي في تحقيق نجاحات هامة من خلال الاعتماد على الدعم المادي والمعنوي لحلفائها في حلف شمال الأطلسي، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات مباشرة على المواجهة العسكرية بين الثوار الجزائريين والجيش الاستعماري الفرنسي. فقد شارك حلف شمال الأطلسي بالمعدات العسكرية والخطط الإستراتيجية في العمليات الحربية التي قامت بها فرنسا في الجزائر. لذلك يعتقد قادة الثورة الجزائرية أن "الحرب ضد القوة المستعمرة ما كانت لتدوم لولا التأييد العسكري المطلق لحلف شمال الأطلسي" .

بعد تكوين الحكومة المؤقتة للثورة الجزائري في سبتمبر 1958 انتقل مركز الاهتمام في علاقتها مع الدول الأنجلوساكسونية إلى قضية الاعتراف الدبلوماسي بهذه الحكومة. ففي الوقت الذي سارعت فيه الكثير من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، امتنعت جل دول المعسكر الغربي، بما فيها المجموعة الأنجلوساكسونية، عن القيام بذلك، مؤكدة مرة أخرى وقوفها إلى جانب القوة الاستعمارية. وهو الأمر الذي دفع أعضاء هذه الحكومة إلى تفسير تردد وتأخر بعض الدول الإفريقية المجاورة للجزائر في الاعتراف بها على

أساس أنه نتيجة منطقية للضغط الذي مارسته عليها القوى الاستعمارية الغربية، وذلك بالنظر إلى ارتباط الكثير من الدول الإفريقية ببريطانيا وفرنسا وأمريكا من خلال مجموعة التنظيمات الدولية. وكان ذلك بمثابة المبرر الذي دفع الجزائريين منذ نهاية الخمسينيات إلى تقسيم دول العالم الثالث إلى" تقدمية" و"رجعية"

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن قنوات الدبلوماسية الثنائية للعلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية كانت شبه موصدة منذ البداية . فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا اتخاذ منظمة حلف شمال الأطلسي إطارا ومؤسسة رئيسية للتنسيق بينها فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، ثم اتخاذ القرارات والمواقف التي يتطلبها التطور الميداني لمثل هذه المسائل منها الثورة الجزائرية. وكان من نتائج هذا التنسيق توحيد موقف وتصور هذه الدول للمواجهة المسلحة بين السلطات الاستعمارية الفرنسية والثورة الجزائرية. غير أن ذلك ساهم، من جهة أخرى، في تبلور رؤية ليبرالية أنجلوساكسونية متطرفة تجاه الثورة الجزائرية، وهو ما دفع الأخيرة إلى تبني نفس الموقف من خلال البحث عن الدعم والتأييد لدى الطرف المنافس للدول الغربية في الحرب الباردة(المعسكر الاشتراكي). وفي الحقيقة فإن موقف الطرف الجزائري يعتبر بمثابة رد الفعل الطبيعي تجاه الفعل الأصلي

المتمثل في الموقف العدائي للدول الأنجلوساكسونية تجاه مسار وأهداف الثورة الجزائرية .

عندما عقد مؤتمر باندونغ في سنة 1955 معلنا الانطلاقة الرسمية لحركة عدم الانحياز، لم تكن الثورة الجزائرية قد احتفلت بعيد ميلادها الأول. ومع ذلك فقد كانت الجزائر من أبرز أعضاء هذا التنظيم نشاطا وتأثيرا. فقد كانت حركة عدم الانحياز بمثابة مؤسسة اتخاذ القرارات الجماعية لدول العالم الثالث، ومن خلالها تحاول الدفاع عن مصالحها وحقوقه وأهدافها. وإذا كانت هذه الحركة غير منحازة عمليا لأي طرف في الحرب الباردة، فإن دعمها لحركات التحرر في كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية جعل جل دول المعسكر الغربي تصنفها في خانة أعداء النسق الفكري الغربي.

في خضم هذه المعطيات يمكن الجزم بأن حلف شمال الأطلسي وبعض التنظيمات الغربية المكملة له مثل اتحاد غرب أووربا كانت بمثابة الأجهزة التي تبلور داخلها تحالف ضم أغلب الدول الرأسمالية التي تحاول التشبث بمكانتها وبنيتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والمعيارية الاستعمارية في دول الجنوب. بينما مثلت حركة عدم الانحياز والتنظيمات الإقليمية الأخرى مثل جامعة الدول العربية الإطار الجماعي الأمثل لدول العالم الثالث من أجل الدفاع عن مصالحها وتغيير الأوضاع

التي فرضها الاستعمار الغربي على هذه الدول. ومن تم بدأت ترتسم معالم مواجهة وصراع بين طرفين أحدهما يسعى للحفظ على الوضع القائم(دول استعمارية وامبريالية غربية) والآخر يريد تغيير هذا الوضع من خلال مسار تصفية الاستعمار وتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعي لدول العالم الثالث. واتضح كذلك أن الثورة الجزائرية تمثل القاطرة الأساسية التي تجر مساعي وطموحات الدول النامية في التحرر والانعتاق من قيود الاستعمار والامبريالية.

يعتقد المختصون بقضايا الحركات التحررية في العالم الثالث أن الطابع الثوري للحركة الوطنية الجزائرية التي قادت الكفاح المسلح ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية في الفاتح من نوفمبر سنة 1954 هو الذي مهد الطريق أمام الجزائر لتبوأ مكانة ريادية في حركة عدم الانحياز. وفي الحقيقة، فقد كان ذلك كافيا لاعتبار الحركة الأفرو-أسيوية التي تبلورت في باندونغ في سنة 1955 طرفا غير مباشر في الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة وذلك لاعتبارين أساسيين: يتمثل الأول في تجانس بعض المنطلقات الفكرية لدول هذه الحركة مع الأنساق الفكرية لدول المعسكر الاشتراكي بحيث أن كل منهما يدعو إلى القضاء على النظام الاستعماري الرأسمالي، واستقلال وتحرر دول العالم الثالث. ويدور الثاني حول مجموعة من الاعتبارات العملية التي تكمن في الدعم المادي

والمعنوي والدبلوماسي الذي قدمته دول المعسكر الاشتراكي لدول الجنوب في نضالها ضد القوى الاستعمارية الليبرالية. وفي هذا الصدد، يمكن التأكيد على أن جل المعدات العسكرية التي استعملها الثوار الجزائريون ضد القوات الاستعمارية الفرنسية مصدرها دول المعسكر الاشتراكي.

وقد حاولت لكتلة التي أصبحت تحتضن وتقود السلوك الجماعي لدول العالم الثالث في العلاقات الدولية توسيع نشاطها ليشمل القوى التحررية الديمقراطية في الدول الرأسمالية الغربية وذلك من أجل تسريع مسار تفكيك النظام الامبريالي. غير أن نتائج هذه المبادرة كانت متواضعة للغاية بفعل ضعف وعدم استقلالية هذه القوى في بلورة مواقفها تجاه القضايا الخارجية. لذلك، يمكن القول في نهاية هذه الفقرة أن علاقات الثورة الجزائرية بالدول الأنجلوساكسونية تميزت بالكثير من الندية والتنافس على المستويين الثنائي والجماعي.

رابعا: مواقف الدول الأنجلوساكسونية من الثورة الجزائرية في المحافل الدولية:

حدد إعلان أول نوفمبر1954 (الوثيقة الإيديولوجية الرسمية الأولى للثورة الجزائرية) الأهداف التي يجب التركيز عليها في بداية الكفاح المسلح فيما يلي:

- العمل على تدويل القضية الجزائرية

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي-الإسلامي

- السعي في إطار ميثاق الأمم المتحدة لكسب تعاطف ودعم الدول والأمم التي تؤيد حركتنا التحررية.

وعلى هذا الأساس، يبدو أن الثورة الجزائرية رسمت لنفسها مهمة دبلوماسية كبيرة لتحقيق مجموعة من الأهداف الخارجية تكاد تعادل تلك المنوطة بالعمل المسلح. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن قادة الثورة الجزائرية قد نجحوا في تحقيق نتائج باهرة انطلاقا من المؤسسات الجماعية (حركة عدم الانحياز، جامعة الدول العربية) التي تعنى برعاية السلوك التحرري لدول العالم الثالث في العلاقات الدولية. غير أن الأهداف المرتبطة بالنشاط الدبلوماسي الذي يتم على مستوى منظمة الأمم المتحدة كانت توحي بمواجهة صعوبات متعددة نابعة من طبيعة تنظيم هذه المؤسسة الدولية، ومن شكل ومحتوى الأهداف التي تريد الجزائر تحقيقها داخل هذه المنظمة.

إن مجلس الأمن، كأعلى وأهم هيئة لصناعة القرار في الأمم المتحدة، يخضع بشكل كبير لإرادة القوى الدولية الخمسة التي تملك حق النقض. وبما أن بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول التي تتمتع بهذا الامتياز القانوني، فإن ذلك يمكنها من منع صدور القرارات

الدولية التي تتناقض مع مصالحها القومية، وهو ما كان يعني في واقع ممارسات هذه الهيئة الدولية استحالة استصدار قرار يخدم القضية الجزائري وذلك بالنظر إلى اعتبارها شأنا فرنسيا داخليا من قبل أغلب الدول الرأسمالية الغربية. فضلا عن ذلك، فالقضية الجزائرية تندرج في إطار مسار تفكيك والقضاء على النظام الاستعماري الرأسمالي الذي يعتبر بمثابة النسق الذي يسمح بحماية وترقية قيم ومصالح جوهرية للدول الأنجلوساكسونية، وهو ما يجعل مسألة معارضة هذه الأخيرة لقضايا من محتوى وشكل الثورة الجزائرية أمرا حتميا وطبيعيا بالنسبة لهذه الدول. فهي تخشى من احتمال انتشار الثورة الجزائرية، في حالة نجاحها، إلى مستعمراتها في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، مما يؤدي إلى الانهيار الحقيقي لنفوذها العالمي.

وقد أدرك قادة الثورة الجزائرية منذ البداية صعوبة انتزاع أي دعم أو تعاطف من الدول الأنجلوساكسونية بحكم ارتباطها بفرنسا من خلال مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي تشكل في الواقع تحالفا قويا للدول الامبريالية الغربية. لذلك، يبدو أن هذه الحقيقة كانت بمثابة الدافع القوي لعزوف دبلوماسية الثورة الجزائرية على عرض قضيتها في المحافل الدولية التي تهيمن عليها القوى الاستعمارية الغربية. فقد كان واضحا في منتصف الخمسينيات أن مصالح وتطلعات المجتمع الدولي

صارت مقسمة إلى ثلاث مجموعات كبيرة: مجموعة الدول الاستعمارية الغربية التي تسعى إلى الحفظ على الأوضاع القائمة، ومجموعة الدول الاشتراكية التي تطمح إلى تصدير نظامها الفكري والعقائدي إلى مختلف أنحاء العالم عن طريق الثورات التي تؤدي حتما إلى تقويض نفوذ وهيمنة النظام الرأسمالي، ثم مجموعة دول عدم الانحياز التي تقود مسارا تحرريا يهدف إلى تحقيق استقلال هذه الدول والدفاع عن حقوقها الاقتصادي والاجتماعية. وعليه، يمكن القول أن المجموعة الثانية والثالثة تلتقيان في مسألة تغيير الأوضاع القائمة التي كرسها النظام الاستعماري الغربي. لهذا السبب، اعتبر قادة الثورة الجزائرية أن مصلحة الجزائر هي جزء لا يتجزأ من نظام المصالح الأوسع لدول العالم الثالث. ففي ظل هذه المعطيات التي تميز اللعبة الدولية في ذلك الوقت، لا يمكن تصور حدوث أية مواقف إيجابية للدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائرية في المحافل الدولية.

لذلك، فالعلاقات الجزائرية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عرفت سلسلة من المشاكل والعقبات. ويعود ذلك في الغالب إلى تأييدهما ودعمهما المادي والمعنوي لسياسة فرنسا في الجزائر. فبالرغم من الانتقادات الموجهة لسياسة أمريكا المعارضة لطرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، فإن الحكومة الأمريكية تشبثت بموقفها. حيث

أكد السفير الأمريكي في باريس(السيد ديليان **Mr, Dillion**) في مارس 1956 للسلطات الفرنسية أن المواقف التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية المعارضة للاستعمار لا تنسحب على القضايا الداخلية، وانه يجب على فرنسا أن تفتخر بالجهود التي تبدلها في شمال إفريقيا. وكان معروفا لدى كل المهتمين بالشأن الجزائري أن الزيارة التي قام بها ريتشارد نيكسون**Nixon R**. (نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت) إلى مجموعة من الدول الإفريقية بما فيها تونس والمغرب في نهاية تلك السنة لم تتعرض إلى أي جانب من جوانب الثورة الجزائرية. حيث كانت الدول الأنجلوساكسونية ترى بأن فرنسا في سياق صراع الحرب الباردة كانت تقوم بمجهود جبار لحماية مصالح دول المعسكر الغربي في شمال إفريقيا.

غير أن التحول الدراماتيكي في مواقف دول المنظومة الفكرية الأنجلوساكسونية تجاه القضية الجزائرية بدأ في سنة 1957 عندما ألقى ج. ف. كيندي **J.F. Kennedy** ، الذي كان يشغل منصب نائب في مجلس الشيوخ، خطابا أمام لجنة العلاقات الخارجية لهذا المجلس داعيا إلى استقلال الجزائر. حيث أكد على ما يلي: "إنني اليوم منشغل بفشلنا في مواجهة تحديات الامبريالية... فالقضية الجزائرية طرحت في عدة مناسبات للمناقشة على مستوى أجهزة الأمم المتحدة، ولكن ملاحظاتنا

المشبوهة ومعارضتنا غير المبررة لإدراجها في جدول المناقشة دمرت زعامتنا وسمعتنا في العالم، لقد أثرت سلبا على نظرة العالم إلينا كدولة مدافعة عن الحرية والعدالة... لا إن الجزائر ليست ولن تكون أبدا شأنا خاصا بفرنسا لوحدها".

رغم أن البعض فسر تصريح كيندي على أساس أنه يعكس انشغاله الكبير بالضعف الذي قد يلحق بحلف شمال الأطلسي من خلال الخسائر التي تكبدها على يد جيش التحرير الجزائري، أكثر من اهتمامه باستقلال الجزائر، فإن ذلك التصريح يمثل نقلة نوعية في مواقف الدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائرية. حيث أن الأحزاب السياسية التي تمثل قوى المعارضة في كل من بريطانيا وكندا وأستراليا حذت حذو الموقف الذي أفصح عنه السيناتور كيندي في خطابه أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ.

نتيجة لذلك، بدأت معظم الدول الأنجلوساكسونية في إجراء اتصالات غير مباشرة مع قادة الثورة الجزائرية. ورغم أن هذه الاتصالات لم تسفر عن اعترافات رسمية لهذه الدول بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، ولا عن دعم حقيقي ومباشر للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، فإنها كانت كافية لتعبيد الطريق أمام علاقات مستقبلية بناءة. وعليه، فبعد اعتراف فرنسا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وتنظيم الاستفتاء الذي

أثمر باستقلال الجزائر، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجزائرية في 29 سبتمبر 1962 ،ثم تبعتها بسرعة بقية الدول الأنجلوساكسونية. بحلول شهر ديسمبر من نفس السنة كانت أغلب هذه الدول قد عينت سفراء لها في الجزائر. غير أن الحكومة الجزائرية قد تماطلت في الاستجابة لإرادة ونية هذه الدول في بناء علاقات متينة، إذ لم تعين سفيرها في واشنطن، مثلا، إلا في سبتمبر 1963.

عندما سافر الرئيس الجزائري أحمد بن بلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإلقاء خطاب في الأمم المتحدة بمناسبة حفل انضمام الجزائر إلى عضوية هذه الهيئة، سارعت السلطات الأمريكية في واشنطن إلى دعوته للقيام بزيارة رسمية . ولكنه اكتفى بلقاء قصير مع الرئيس كيندي، وتوجه مباشرة لزيارة زميله الثوري فيدال كاسترو في كوبا، أين وجه انتقادات لاذعة للسياسة الأمريكية في جميع أنحاء العالم. لذلك، يعتقد المختصون بالعلاقات الدولية أن الجزائر أصبحت منذ ذلك الوقت تمثل مصدر قلق أساسي بالنسبة للدول الغربية.

على ضوء مجموعة من الاعتبارات العملية المرتبطة بواقع العلاقة بين الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية، وانطلاقا من القناعات الفكرية التي يؤمن بها كل طرف، ووفقا لسياق الحرب الباردة الذي كان يميز العلاقات الدولية، لم يجد أعضاء التحالف الرأسمالي الغربي صعوبة في

تصنيف الجزائر، منذ استقلالها، في خانة الدول المعادية للقيم والمصالح الغربية. وهو التصنيف الذي مازال يفرز تداعيات سلبية على العلاقات بين الطرفين إلى يومنا هذا وذلك بالرغم من التحولات السياسية والاقتصادية والفكرية التي عرفتها الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن العشرين والتي أبعدتها بشكل كبير عن صف الدول المعارضة لانتشار النموذج الليبرالي الغربي في مختلف أنحاء المعمورة.

خامسا: منظمات المجتمع المدني في الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية:

يخطئ من يعتقد بأن تنظيمات المجتمع المدني في الديمقراطيات التعددية الغربية تشكل إطارا لصنع وتوجيه السياسات (الداخلية والخارجية) يختلف عن الإطار الرسمي والحكومي. فهي تمثل، في واقع الأمر، جزء لا يتجزأ من مجتمعات تؤمن بقيم النسق الفكري الليبرالي ألتعددي ويوجه سلوكياتها وأفعالها في الواقع العملي. وعليه، يصبح من الصعب تصور حدوث اختلاف وتناقض أساسي في الصور النمطية الإدراكية بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطات الرسمية سواء فيما يتعلق بمسائل السياسة الداخلية أو فيما تعلق بقضايا العلاقات الدولية. فقد تحدث

خلافات وتناقضات بين الطرفين حول محتوى وسبل التعاطي مع القضايا الداخلية للمجتمع، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع طرف أجنبي فإن احتمالات الانسجام والتوافق بين الدوائر الرسمية وغير الرسمية لصناعة القرار في الدول الغربية تتعاظم.

من جهة أخرى، يجب النظر إلى مختلف مكونات المجتمع المدني على أساس أنها تمثل في الواقع الطرف الذي يساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية لدولها بطريقة غير مباشرة. حيث تتمثل المهمة الأساسية التي يمكن أن تقوم بها في الضغط على المؤسسات الرسمية لاتخاذ القرارات عن طريق توظيف مجموعة من الوسائل منها تجنيد الرأي العام ضد توجهات السياسة الخارجية. ولكن ذلك عادة ما يكون مرتبطا بقضايا السياسة الخارجية التي لها ارتباط مباشر ووثيق بحالة المجتمعات الداخلية، مثل ما حدث عندما قامت الحكومة الأمريكية بتغيير سياستها الاستعمارية في فيتنام نتيجة للضغط الرهيب الذي مارسته عليها منظمات المجتمع المدني.

من جهة ثالثة، يمكن التأكيد على أساس أن مرحلة الثورة الجزائرية(1954- 1962) لم تشهد تبلورا حقيقيا للمجتمع المدني حتى في أقدم وأكثر الدول الأنجلوساكسونية تطورا، مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت تنظيمات المجتمع المدني، في هذه الفترة، في

بدايات تطورها، وهو ما جعلها شبه تابعة ماديا ومعنويا للأجهزة الحكومية الرسمية، الأمر الذي يقلص من مجال مناورتها وحريتها في التصرف في الشأنين الداخلي والخارجي.

وعلى هذا الأساس، يبدو أن أية معالجة منطقية وموضوعية لموقف ورؤية تنظيمات المجتمع المدني في الدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائرية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق الجوهرية. عندئذ قد يصعب على المهتم بهذا الموضوع التفرقة بين مواقف صناع القرار الرسميين ومواقف منظمات المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام وأجهزة قياس وتوجيه الرأي العام في الدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائرية. لذلك، وصفت وثيقة جبهة التحرير الوطنية التي انبثقت عن مؤتمر الصومام سنة 1956 التجاوب الإيجابي للصحافة البريطانية والأمريكية مع المساعي الدبلوماسية الفرنسية لتشويه سمعة الثورة الجزائرية بالحملة الدعائية الشرسة. وقد ساهم هذا الموقف القاعدي في تحفيز صناع القرار في هذه الدول على منح فرنسا الدعم المادي والمعنوي التي كانت في حاجة إليه لمواجهة النجاحات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة الجزائرية في بداية الأمر. فالصحافة الكندية، على سبيل المثال، تبنت الخطاب الرسمي الفرنسي في تعاملها مع الثورة الجزائرية. فعندما وصف وزير الداخلية الفرنسي، فرانسوا ميتران**F. Mitterand**، في

نهاية الخمسينيات زعماء جبهة التحرير الوطني بالعنصريين أحيانا، وأحيانا أخرى بالإرهابيين، لم تتوان الصحف الكندية العامة والخاصة في استعمال نفس المصطلحات في تعليقها على ما كان يحدث في الجزائر.

مع مرور الزمن، بدأت مواقف تنظيمات المجتمع المدني في الدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائرية تعرف تحولات نوعية، إذ أصبحت بعض وسائل الإعلام لا تتردد في انتقاد بعض السلوكيات الفرنسية في الجزائر. لذلك، أشاذ قادة الثورة الجزائرية بالمواقف الشجاعة للصحافة الدولية، خاصة منها الأمريكية، في التنديد بالأعمال الإجرامية التي تقوم بها القوات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وطالبت السلطات الاستعمارية بضرورة الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم. ويبدو أن هذا التحول في مواقف وسائل الإعلام الأمريكية تزامن مع الخطاب الذي ألقاه السيناتور كيندي أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي. وقد أدرج بعض المهتمين بالسياسة الأمريكية هذا الموقف في سياق الحملة الدعائية التي يقودها هذا الأخير لتحضير الانتخابات الرئاسية، وأنه لم يكن معنيا في واقع الأمر باستقلال الجزائر بقدر ما كان منشغلا بالوضع العسكري المتدهور لحلف شمال الأطلسي في الوقت الذي بدأ فيه التخوف من احتمال تحقيق الاتحاد السوفييتي لتفوق عسكري- إستراتيجي على الدول الغربية. ومع ذلك، فإن موقف

السيناتور كيندي قد أحدث تحولا هام في نظرة وإدراك المجتمع المدني الأمريكي لقضايا التحرر في العالم الثالث. وقد ثمن الجزائريون هذا الموقف بشكل كبير إلى حد تسمية إحدى الساحات العامة في الجزائر العاصمة باسم الرئيس كيندي.

لقد كان للتطور الذي حدث على مستوى الرأي العام الأمريكي تجاه الثورة الجزائرية أثرا مباشرا على بقية الدول الأنجلوساكسونية ، وهو ما يؤكد صحة مقولة الفكر الواقعي بشأن تبعية الوحدات السياسية في التحالفات الدولية للقوى التي تعلوها أو تتفوق عليها في عناصر القوة والنفوذ. فالتحول الذي حدث على مستوى المجتمع المدني البريطاني ما كان ليأخذ محتواه وشكله الحقيقي لولا التحول الذي عرفه المجتمع المدني الأمريكي ولولا المعارضة القوية والموقف الحازم للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من العدوان الثلاثي الذي قادته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في سنة 1956. وقد كان ذلك بمثابة المبرر الكافي لبروز معارضة قوية لحكومة حزب العمال بزعامة أ. إيدن **A. Eden**، الأمر الذي ساهم في التعجيل برحيلها وإجراء انتخابات مسبقة. منذ ذلك الحين بدأت بعض تنظيمات المجتمع المدني البريطاني، خاصة منها مجموعة من المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والشخصيات الوطنية ذات التوجهات الإيديولوجية اليسارية تبلور

مواقف متناقضة مع سياسات حكوماتها تجاه الثورة الجزائرية. غير أن ذلك لم يصل إلى حد تشكيل القوة الضاغطة التي يمكن أن ترغم الحكومة على تغيير موقفها تجاه الثورة الجزائرية. وهو ما يمكن أن يفسر تأخر حكومة المملكة المتحدة في الاعتراف بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

إذا كانت تنظيمات المجتمع المدني، بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وأحجامها، في الدول الأنجلوساكسونية لم تستطع الابتعاد عن المواقف الحكومية السلبية تجاه الثورة الجزائرية، فإنها أخفقت كذلك في تقديم أدنى مقدار من الدعم الإنساني للشعب الجزائري. ولم تستطع حتى مجاراة تنظيمات المجتمع المدني الجنينية في الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث التي تمكنت من القيام بأعمال تطوعية لجمع التبرعات وتقديمها كمساعدة إنسانية للشعب الجزائري. وقد أفرز هذا السلوك، فيما بعد انعكاسات هامة على الصورة النمطية التي أصبح الجزائريون يدركون العالم الخارجي من خلالها، وعلى أساسها يرسمون الحد الفاصل بين أعدائهم وأصدقائهم . وقد يتطلب أمر تغيير هذه الصورة الإدراكية وقتا طويلا وحدوث تحولات أساسية وعميقة في الجزائر على المستويين المعياري والامبريقي.

خلاصة واستنتاجات:

إن دراسة أسس وطبيعة العلاقة بين الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية تعتبر من أعقد المسائل التي يمكن أن يتناولها المهتم بعلم السياسة. ذلك، لأن أهم وأبرز هذه الدول تأثيرا في العلاقات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) وأكثرها تشبثا بالحرية والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وجدت نفسها أمام مأزق سياسي حقيقي يتمثل في المفاضلة بين دعم هذه المبادئ مقابل خسارة حليف إستراتيجي أساسي تربطه بهذه الدول اعتبارات تاريخية، نسقية، عقائدية ومستقبلية هامة للغاية . ونظرا لكون الدول الأنجلوساكسونية هي مهد الفلسفة أو النظرية البراغماتية، فقد اختارت المقاربة النفعية المصلحية لهذه القضية . فكان ذلك بمثابة الانحياز التام للطرف الفرنسي في صراع مسلح غير متكافئ مع الثوار الجزائريين.

فالجزائر حاربت في واقع الأمر قوة استعمارية غربية لمدة سبع سنوات ونصف في إحدى أكثر حروب الاستقلال دموية في العالم الثالث. أثناء هذه الحرب التي دفع الجزائريون5, 1 مليون نسمة ثمنا لتحررهم واستقلالهم، أمدت جل الدول الأنجلوساكسونية فرنسا بالدعم المادي والمعنوي الذي ساعدها على إطالة أمد هذه الحرب، وارتكاب المزيد من عمليات الإبادة الجماعية للشعب الجزائري، بل أن هذه الدول اعتبرت،

أحيانا، المسألة الجزائرية شأنا من شؤون فرنسا الداخلية. لذلك يعتقد البعض " أن الجزائريين لم يجدوا أي صديق من بين الحكومات الغربية، وأن الانطباع الذي ترسخ لديهم هو أن الجزائر كانت تحارب عدوا أكبر وأشمل من الاستعمار الفرنسي، وهو المتمثل في الاستعمار الرأسمالي الغربي أو الغرب وفقا لأدبيات الحرب الباردة". وقد تدعم هذا الاعتقاد بفعل المواقف غير المعتدلة لأغلب الدول الأنجلوساكسونية تجاه النزاع العربي – الإسرائيلي الذي يحتل مكانة بارزة في سلم أولويات الثورة الجزائرية. فالجزائريون يعتقدون أن استقلالهم لن يكتمل دون حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين.

فضلا عن هذه الاعتبارات، فإن أبرز الدول في المنظومة الفكرية الأنجلوساكسونية (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) تعتبر من أقدم وأكبر الدول تشبثا بمبادئ الفلسفة الليبرالية وأكثرها دفاعا عن النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كرسته في واقع حياة الشعوب الغربية. وقد حاولت الدول الاستعمارية الغربية نشر هذه القيم وما أفرزته من علاقات ومؤسسات في دول العالم الثالث التي خضعت لمختلف أشكال الاستعمار الغربي. لذلك، كان من الطبيعي أن تتكاثف وتتحالف كل الدول التي لها مصلحة في استمرار هذا الوضع كلما شعرت

أن هناك طرفا أو أطرافا تسعى لتهديد ذلك. وفي هذا السياق، يمكن رسم الحدود الحقيقية للعلاقة التاريخية بين الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية، ثم استكشاف الاحتمالات والبدائل المستقبلية للتقاطع بينهما. فالجزائر كانت في الواقع تحارب بشكل مباشر السلطة الاستعمارية الفرنسية التي يمكن اعتبار انهيارها بمثابة بداية الانهيار غير المباشر للنسق الليبرالي الغربي .

في المقابل أكدت الوثائق الرسمية للثورة الجزائرية وتصريحات قادتها منذ البداية على الطابع الثوري(اليساري) لتوجهاتها وأهدافها الرئيسية. بل أن البعض يرى بأن الهدف الرئيسي للإيديولوجية التي طورها حزب جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير يدور حول تدمير حكم و بنية النظام الاستعماري الغربي. والأكثر من ذلك، أن قادة الثورة الجزائرية كانوا يؤكدون في أبرز المناسبات الدولية أن مقاصد ثورتهم لا تقتصر على المستوى الداخلي، بل تمتد لتحقيق مجموعة من المآرب الخارجية يتمثل أهمها في قيادة دول العالم الثالث في كفاحها للتحرر من قيود الاستعمار والامبريالية الغربية، والدفاع عن حقوقها الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال محاولة إدخال تغييرات جوهرية في النظام الدولي. ولذلك، كان استقلال الجزائر في سنة 1962 بمثابة الحدث والانجاز الهام لكل دول العالم الثالث. فقد اعتبرت الحركات التحررية في إفريقيا ذلك الحدث

كدليل قاطع وبارز على أن كفاحها سوف يفرز نتائج باهرة لشعوبها، ويؤكد على قدرتها في تقرير مصيرها وإدارة شؤونها بنفسها. أما في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي فقد تم اعتبار نجاح الثورة الجزائرية على أساس أنه انتصار لكل الشعوب العربية والإسلامية.

في خضم هذه الاعتبارات والحقائق، يمكن القول أن الثورة الجزائرية، وما أفرزته من نتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي، كانت بمثابة الشرارة التي تسببت في اندلاع حريق انتشر بسرعة كبيرة إلى مصالح الدول الأنجلوساكسونية في مختلف أرجاء العالم الثالث. نتيجة لذلك، فقد سارعت هذه الدول إلى تصنيف الثورة الجزائرية منذ بدايتها في خانة الطرف المؤيد للكتلة الاشتراكية في صراع الحرب الباردة، وذلك بالرغم من تأكيدات قادتها المتكررة بعدم انحيازها لأي طرف في هذا الصراع. ويبدو أن التحولات التي حدثت على مستوى النظام الدولي في العشرية الأخيرة من القرن العشرين والتي أنهت حربا باردة دامت أكثر من خمسين سنة، بالإضافة إلى التحولات الهيكلية والفكرية التي عرفتها الأنظمة اليسارية في العالم الثالث، فإن تصنيف ولغة ومصطلحات الحرب الباردة ما زالت معتمدة إلى يومنا هذا في أغلب الدول الأنجلوساكسونية. وهو ما يفسر إصرارها على الامتناع عن الدخول في علاقات إستراتيجية (التنسيق

والتعاون في مسائل الأمن والشؤون العسكرية) مع " أعداء الأمس" حتى بعد انتفاء الملابسات والظروف التي كانت سببا في التناقضات السابقة.

لذلك، يمكن التأكيد على أساس أن المواقف السلبية لحكومات الدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائري تستمد أصولها من تلك الصور النمطية الإدراكية لاستناد هذه الثورة إلى منظومة فكرية وعقائدية تتناقض مع تلك التي يحتوي عليها النسق الفكري الأنجلوساكسوني الليبرالي. فالتناقض على المستوى النظري الفكري يولد بالضرورة تناقضا وتعارضا مماثلا على المستوى الامبريقي، لأن المجتمعات والأنظمة السياسية التي تؤمن بقيم معينة غالبا ما تحاول تكريسها في واقع علاقاتها مع الآخر. وهو الأمر الذي يمكن الارتكاز عليه لتفسير مقاومة الدول الأنجلوساكسونية لمختلف محاولات مناقشة القضية الجزائرية على مستوى أجهزة النسق الدولي خاصة داخل أجهزة الأمم المتحدة. وهو الاعتبار الذي يمكن الاستنارة به لفهم حقيقة مواقف تنظيمات المجتمع المدني الأنجلوساكسوني تجاه سياسات حكوماتها وتجاه التجاوزات والجرائم التي اقترفها المستعمر الفرنسي في الجزائر قبل الثورة أو أثنائها. ويرجع ذلك، بكل بساطة، إلى كون انهيار النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر هو جزء من انهيار النظام الليبرالي الرأسمالي الغربي.

في خضم هذه الاعتبارات والظروف، يمكن القول أن المواقف السلبية لأغلب الدول الأنجلوساكسونية تجاه الثورة الجزائرية ترجع بالأساس إلى ثلاثة عوامل مركزية: يتمثل الأول في كون فرنسا تمثل أحد أهم حلفاء وشركاء الدول الأنجلوساكسونية في مجموعة غير محددة من المجالات والميادين، ويكمن الثاني في حقيقة أن انهيار النفوذ الاستعماري الفرنسي في الجزائر هو في الواقع إعلان عن انهيار مماثل لنفوذ الدول الأنجلوساكسونية في مناطق مختلفة من العالم الثالث، ويدور الثالث حول القناعة التي تكرست لدى هذه الدول حول ضرورة تصنيف الثورة الجزائرية في صف الأطراف المعادية للدول الليبرالية الغربية في صراع الحرب الباردة وذلك انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

مراجع الفصل:

أولا: باللغة الغربية

1- د. اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954- 1962). الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2000.

2- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني. الجزائر: قسم الإعلام والثقافة، 1981.

3- د. حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والأطر النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012.

4- عامر رخيلة، 8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1995.

5- مجموعة من المؤلفين، وحدة المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

6- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

7- محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1 - P. Balta et C . Ruleau, L'Algérie des Algériens. Paris: les Editions Ouvrières, 1981.

2 -H. Bienen, an Ideology for Africa. Foreign Affairs, 83, April, 1969 .

3 - N. Barbour, Algeria: the taste of independence. World Today, 19 May 1963.

4 - C.R. Ageron, Histoire de L'Algérie Contemporaine. Paris : Presses Universitaires de France, 1970.

5 - A. Ait Hocine, Algeria's balance sheet: 20 years on. Middle East Magazine 1982.

6 - Collection Cedetin, L'Algérie Algérienne. Paris: Maspero 1981.

7 - M. Dahmani, L'Algérie: légitimité historique et continuité politique. Paris: Editions le Sycomere, 1979.

8 - J. Donovan, U.S and Soviet Policy in the Middle East 1957- 1966.

9 - A. Humbaraci, Algeria: a revolution that failed. London: Pall Malle Press 1966.

10 - A. Heggoy, Western attitudes toward North Africa. Washington: University Press of America, 1982.

11- L. Hahn, North Africa: a new pragmatism. Orbis, Vol.8, 1964-5.

12 - M. Lazreg, the emergence of classes in Algeria; Colorado: West view Press,inc, 1976.

13 - D.and M. Ottaway, Algeria: the politics of a socialist revolution. Los Angeles: university of California Press 1970.

14 - W. Quandt, can we do business with radical nationalists? Algeria: yes. Foreign Policy 7, 1971-72.

15 - R.B. Revere, consensus in independent Algeria. Ph.D thesis , New York University, 1970.

16 - C. Rosens, L'Algérie entre les deux grands: une ambiguïté ? Studia Diplomatica34, 1981.

17- H. B. Sharabi nationalism and revolution in the Arab World. New York: Van Nostrand Company 1966.

18 - P. Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie. Paris: Editions France-Empire, 1972.

19 - K . J. Holsti, International Politics. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, inc. 1967.

20 - H.J. Morgenthau, Politics Among Nations. New York: Alfred A. Knopf, inc. 1967.

21 - Texts Fondamentaux du Parti du FLN. Alger: Departement Information et Culture, 1981.

-22 M. lazreg, the of classes in Algeria. Colorado : Westview Press inc. 1976.

23 - D. Dodge, African Politics in Perspective. Princenton, New Jersey: D. Van Nostrand Company inc. 1966.

24 - A.A. Heggoy, through foreign: Western attitudes towards North Africa. Washington: University Press of America,inc. 1982.

25 - A. Hourani, a history of the Arab Peoples. New York: MJF Books, 1992.

26 - R. A. Mortimer, the Algerian Revolution in search of African Revolution. Journal of Modern African Studies, vol.8, 1970.

27 - D.and M. Ottaway, Algeria: the politics of a Socialist Revolution. Los Angeles: University of California press, 1970.

28 - W.B. Quandt, can we do business with radical Nationalists? Algeria: yes. Foreign Policy, No.7, 1971 .

29 - H.B. Sharabi, Nationalism and Revolution in the Arab World. New York: Van Nostrand Reinhold Company, 1966.

30 - P. Tripier, Autopsie de la guerre d, Algerie. Paris: Editions France Empire, 1972 .

31 - P. Johnson, Modern Times: the world from the twenties to the nineties. New York: Harper Collins Publishers, inc. 1991 .

32 - W. I. Zartman, Government and Politics in Northern Africa. London: Methuen and co. ltd. 1964.

الفصل الرابع

الفصل الرابع : الثورة الجزائرية و دول الحزام الأوربي اللاتيني (اسبانيا، ايطاليا، بلجيكا، سويسرا):

المبحث الأول: طبيعة النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي السائد لدى دول الحزام اللاتيني

المطلب الأول: التعريف بدول الحزام اللاتيني إسبانيا و إيطاليا و بلجيكا و سويسرا:

1. مملكة اسبانيا:

تقع إسبانيا أو مملكة إسبانيا في جنوب غرب أوروبا في شبه الجزيرة الأيبيرية، يحدها من الجنوب والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال فرنسا وأندورا وخليج بسكاي، ومن الشمال الغربي والغرب المحيط الأطلسي والبرتغال.

تضم الأراضي الإسبانية أيضاً جزر البليار في البحر الأبيض المتوسط وجزر الكناري في المحيط الأطلسي قبالة الساحل الأفريقي واثنتين من مدن الحكم الذاتي في شمال أفريقيا هما سبتة و مليلية. علاوة على ذلك، تقع بلدية ييفيا الإسبانية كمكتنف(*) داخل الأراضي الفرنسية. تبلغ مساحة إسبانيا 504.782 كم² وبذلك تكون الدولة رقم 51 من حيث

المساحة عالمياً، وثاني أكبر بلد من حيث المساحة في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بعد فرنسا.

خضعت إسبانيا بسبب موقعها لمؤثرات خارجية كثيرة منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى بزوغها كدولة. خرجت إسبانيا كبلد موحد في القرن الخامس عشر وذلك بعد توحيد الممالك الكاثوليكية والسيطرة على كامل شبه الجزيرة الأيبيرية في 1492. من ناحية أخرى، كانت إسبانيا مصدر نفوذ هام في مناطق أخرى خلال العصور الحديثة، عندما أصبحت إمبراطورية عالمية خلفت إرثاً يضم أكثر من 500 مليون ناطق بالإسبانية، مما يجعلها ثاني اللغات الأم استخداماً.

وفي عام 1492 قامت القوات المشتركة من قشتالة وأراغون بالاستيلاء على إمارة غرناطة، وإنهاء 781 عاماً من الحكم الإسلامي في أيبيريا. ضمنت معاهدة غرناطة التسامح الديني تجاه المسلمين.

توسعت الإمبراطورية الإسبانية لتشمل أجزاء كبيرة من الأمريكيتين وجزراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق في إيطاليا ومدناً في شمال أفريقيا، كانت أول إمبراطورية قيل أن الشمس لا تغيب عنها. كانت تلك الفترة عصر الاستكشاف، مع وصول المعادن الثمينة والتوابل والكماليات والمحاصيل الزراعية الجديدة، جلب المستكشفون الإسبان العائدون

المعرفة من العالم الجديد، ولعبوا دوراً رئيسياً في تحويل الفهم الأوروبي للعالم.

في أواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، واجهت إسبانيا تحديات جمة من كل الجهات. الجهاد البحري برعاية الإمبراطورية العثمانية وتجدد التهديد بالتوسع الإسلامي. أتى هذا في وقت كانت فيه إسبانيا في حالة حرب مع فرنسا في أغلب الأحيان.

في النصف الأخير من القرن السابع عشر دخلت إسبانيا في تراجع تدريجي نسبي. حيث سلمت خلالها عدداً من الأقاليم الصغيرة إلى فرنسا[2].

جلب القرن العشرون بعض السلام للبلاد حيث لعبت إسبانيا دوراً صغيراً في التدافع على أفريقيا من خلال احتلالها الصحراء الغربية ومنطقة الريف المغربية وغينيا الاستوائية.

نشبت الحرب الأهلية الإسبانية بين عامي 1936-1939، وبرزت القوى القومية بقيادة الجنرال فرانسيسكو فرانكو منتصرة بعد ثلاث سنوات مدعومة من قبل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.. ذهبت الحرب الأهلية بأرواح أكثر من 500.000 شخص وتسببت في فرار ما يصل إلى نصف مليون مواطن. سميت الحرب الأهلية الإسبانية أولى معارك الحرب

العالمية الثانية؛ بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت إسبانيا معزولة سياسياً واقتصادياً كما لم تكن عضواً في الأمم المتحدة. تغير هذا الوضع في عام 1955، خلال فترة الحرب الباردة، عندما أصبحت ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة لإقامة وجود عسكري في شبه الجزيرة الأيبيرية باعتباره يحد من أي تحرك محتمل من قبل الاتحاد السوفييتي في حوض البحر الأبيض المتوسط .

2. جمهورية ايطاليا:

الجمهوريّة الإيطاليَة هي دولة تقع جزئيًا في جنوب أوروبا في شبه الجزيرة الإيطالية وأيضًا على أكبر جزيرتين في البحر الأبيض المتوسط: صقلية وسردينيا. تشترك إيطاليا في الحدود الشمالية الألبية مع فرنسا وسويسرا والنمسا وسلوفينيا. بينما يوجد داخل الأراضي الإيطالية دولتان مستقلتان هما سان مارينو ومدينة الفاتيكان، تغطي الأراضي الإيطالية مساحة 301,338 كم^2 وتتأثر بمناخ موسمي معتدل. يسكن البلاد 60.2 مليون نسمة وهي سادس دولة من حيث عدد السكان في أوروبا، وتحل في المرتبة 23 بين الدول الأكثر سكانًا في العالم.

كانت العاصمة الإيطالية روما لقرون عديدة المركز السياسي للحضارة الغربية باعتبارها عاصمة للإمبراطورية الرومانية.. وبعد عدة قرون

أصبحت إيطاليا مهد النهضة التي كانت حركة فكرية مثمرة جدًا أثبتت قدرتها على تشكيل مسار الفكر الأوروبي لاحقًا.[3]

خلال أغلب تاريخ البلاد ما بعد الحقبة الرومانية، كانت إيطاليا مجزأة إلى العديد من الممالك ولكن البلاد توحدت في عام 1861 بعد فترة مضطربة في تاريخها من أواخر القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية تحولت إيطاليا إلى إمبراطورية استعمارية حيث امتد حكمها إلى ليبيا وإريتريا وقسم من الصومال وإثيوبيا وألبانيا

تبلغ مساحة البلاد الإجمالية 301,230 كم^2 منها 294,020 كم^2 من الأراضي و 7,210 كم^2 من المياه. يبلغ طول السواحل الإيطالية بما في ذلك الجزر 7,600 كم على البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني والبحر التيراني (740 كم) ويبلغ طول الحدود مع فرنسا 488 كم والنمسا 430 كم وسلوفينيا 232 كم وسويسرا، بينما يصل طول الحدود مع سان مارينو إلى 39 كم و3.2 كم مع مدينة الفاتيكان. [4]

3. مملكة بلجيكا:

تقع مملكة بلجيكا أو بلجيكا في غرب أوروبا. تحدها كل من ألمانيا واللوكسمبورغ من الشرق، فرنسا من الجنوب والجنوب الغربي، بحر

الشمال من الشمال الغربي وهولندا من الشمال. بلجيكا هي إحدى دول البنلوكس، تُعد عاصمتها بروكسل عاصمة غير رسمية للاتحاد الأوروبي لكثرة مقار المنظمات التابعة للاتحاد فيها، أيضاً هي مقر حلف شمال الأطلسي (الناتو).

بلجيكا دولة صغيرة المساحة، وتغلب عليها المظاهر السهلية، ولقد اقتطع السكان قسماً من البحر وذلك في توسعهم الزراعي على حساب السواحل.

تعد بلجيكا إحدى أعلى الدول من ناحية الكثافة السكانية في أوروبا. وسكان بلجيكا حوالي عشرة ملايين وربع مليون، وهي من أكثر مناطق أوروبا ازدحاماً، وتزداد الكثافة في وسط بلجيكا وفي شمالها.

اللغات الرسمية هي الهولندية، الفرنسية والألمانية. 59% من البلجيكيين هم من الناطقين بالأولى، 40% بالثانية بينما هناك اليوم حوالي 1% من الناطقين بالألمانية في بلجيكا.

الكاثوليكية والإسلام و البروتستانتينية و الأرثوذكسية و الانغليكانية هي الديانات الموجودة في بلجيكا وهناك أعداد قليلة من أتباع المذاهب المسيحية الحديثة والديانات الآسيوية المختلفة. هناك نسبة 8.8% من اللادينيين، ونسبة 8.5% تنتمي لمجموعات فلسفية لا دينية[5].

تعتبر الثورة البلجيكية عام 1830 والتي أدت للاستقلال البلاد هي نقطة بداية تاريخ بلجيكا، قبل ذلك كانت الدولة جزءاً من هولندا. ضمنت دول أوروبا الكبرى استقلال ووحدة الأراضي البلجيكية عام 1839. شهدت البلاد منذ الاستقلال وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 نهضة اقتصادية. احتلها الألمان في الحرب العالمية وبقت تحت سيطرتهم حتى عام 1918. آلت ملكية أراضي ذات أغلبية ألمانية إلى بلجيكا بعد انتهاء الحرب وخسارة ألمانيا فيها.

أدخلت تعديلات عدة على قوانين اللغة والثقافة والقوانين الإدارية في العقود التي تلت الحرب العالمية إلى أن تم إعلان بلجيكا دولة اتحادية عام 1993، تستطيع بذلك كل ولاية تحديد قوانينها الداخلية بنفسها. كانت بلجيكا إحدى الدول المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 وشكلت مع هولندا واللوكسمبورغ اتحاداً جمركياً عام 1948 ثم اتحاداً اقتصادياً عام 1958. المملكة هي اليوم إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

4. جمهورية سويسرا:

سويسرا أو الاتحاد السويسري هي جمهورية فيدرالية تتكون من 26 كانتونات، و برن كمقر للسلطات الاتحادية. تقع سويسرا في غرب أوروبا،

حيث تحدها ألمانيا من الشمال، فرنسا من الغرب، إيطاليا من الجنوب، والنمسا وليختنشتاين من الشرق.

الاتحاد السويسري لديها تاريخ طويل من الحياد المسلح، فإنه لم يكن في حالة حرب دوليا منذ 1815، ولم تنضم إلى الأمم المتحدة حتى عام 2002 [6]. وهي تسعى، ومع ذلك، سياسة خارجية نشطة، وكثيرا ما تشارك في عمليات بناء السلام في جميع أنحاء العالم. سويسرا هي أيضا مهد للصليب الأحمر وموطن لعدد كبير من المنظمات الدولية، بما في ذلك ثاني أكبر مكتب الأمم المتحدة . على المستوى الأوروبي، وهو عضو مؤسس في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وجزء من منطقة شنغن على الرغم من أنها خاصة ليس عضوا في الاتحاد الأوروبي، ولا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وتضم سويسرا أربع مناطق رئيسية اللغوية والثقافية: الألمانية، الفرنسية، الإيطالية والرومانشية. السويسريين، لذلك، على الرغم الغالب الناطقة بالألمانية، لا تشكل أمة في معنى هوية عرقية أو لغوية مشتركة. شعور قوي بالانتماء إلى البلد والتي تأسست على الخلفية التاريخية المشتركة والقيم المشتركة (الفيدرالية والديمقراطية المباشرة)[7].

انضمت سويسرا لمجلس أوروبا في عام 1963 وفي عام 1979 مناطق من كانتون برن نالت استقلالها من بيرن، وتشكيل كانتون جورا جديدة من. في 18 أبريل 1999 صوت سكان السويسري و الكانتونات لصالح الدستور الاتحادي المنقح تماما، وفي عام 2002 أصبحت سويسرا عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، سويسرا هو عضو مؤسس في رابطة التجارة الحرة الأوروبية، ولكن ليس عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. كانت هناك منذ عدة استفتاءات حول قضية الاتحاد الأوروبي، نظرا لردود فعل متباينة من السكان تم تجميد طلب العضوية.

المطلب الثاني: طبيعة أنظمة دول الحزام اللاتيني:

1. النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة اسبانيا:

بلغ تعداد سكان إسبانيا في عام 2008 رسمياً 46 مليون شخص تضاعف عدد سكان إسبانيا خلال القرن العشرين بصورة رئيسية بسبب الطفرة السكانية المذهلة في الستينات وأوائل السبعينات.

التعليم الحكومي في إسبانيا مجاني وإلزامي من سن السادسة حتى السادسة عشر. أنشئ نظام التعليم الحالي بموجب قانون التعليم لعام 1990،المتضمن قانون التنظيم العام للنظام التعليمي [8].

الاقتصاد الإسباني المختلط الرأسمالي هو الثاني عشر على مستوى العالم والسادس في أوروبا. كما أنها ثالث أكبر مستثمر في العالم. سجلت إسبانيا في الستينات نمواً اقتصادياً غير مسبوق في ما أصبح يعرف باسم المعجزة الإسبانية، والتي استأنفت التحول نحو الاقتصاد الحديث.

تفتقر الأراضي الإسبانية للنفط لذلك فإن مصادر الطاقة البديلة إستراتيجية حيث حققت أرقاماً هامة. في عام 2010 تفوقت إسبانيا على الولايات المتحدة كزعيم الطاقة الشمسية العالمي من خلال محطة ضخمة للطاقة لا فلوريدا بالقرب من ألفارادو في بطليوس. في عام 2009، شكلت طاقة الرياح أكثر من 50٪ من الطاقة المنتجة في إسبانيا وبلغ أعلى سجل إنتاج إجمالي 11.546 ميغاوات مستخرجة بواسطة قوة الريح.

تتألف إسبانيا حالياً من 17 من مناطق الحكم الذاتي ومدينتين ذاتيتي الحكم وبدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي بفضل دستورها الذي رغم ذلك يؤكد صراحة على وحدة تراب البلاد ووحدة الأمة الإسبانية. فضلاً عن ذلك، لا تمتلك إسبانيا ديناً رسمياً وتم تعزيز حرية الأديان.

تتألف إسبانيا تنظيمياً من أقاليم ذاتية الحكم حيث أنها إحدى أكثر البلدان غير المركزية في أوروبا إلى جانب سويسرا وألمانيا وبلجيكا. على سبيل المثال، يمتلك كل إقليم برلماناً منتخباً خاصاً إضافة إلى حكومة

وإدارة عامة وميزانية وموارد ونظم وغيرها كما تدار الصحة والتعليم إقليميا، إلى جانب ذلك، تدير بلاد الباسك ونافارا أيضاً مالياتها العامة الخاصة بالإقليم. بينما توجد في كتلونيا وبلاد الباسك قوة تستبدل بعض وظائف الشرطة المركزية. تتكون مناطق الحكم الذاتي من مقاطعات بينما تتكون المقاطعات بدورها من البلديات. إن وجود هذه التقسيمات الفرعية يحميه الدستور وليس بالضرورة النظام الأساسي للحكم الذاتي نفسه. تمنح البلديات الاستقلال الذاتي لإدارة شؤونها الداخلية بينما المقاطعات هي التقسيمات الإقليمية الرامية إلى تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها الدولة.

نظام الحكم في إسبانيا ملكي دستوري، حيث الملكية وراثية والبرلمان من مجلسين. يتألف الفرع التنفيذي من السلطة من مجلس وزراء إسبانيا ويترأسه رئيس الوزراء، والذين يرشحهم ويعينهم الملك الإسباني ويمنحهم مجلس النواب الثقة بعد الانتخابات التشريعية وفقاً للعرف السياسي الذي أرساه الملك خوان كارلوس منذ التصديق على دستور عام 1978 [9].

تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ويضم 350 عضواً ينتخبون بالاقتراع الشعبي لقوائم الكتل على أساس التمثيل النسبي ولولاية مدتها أربع سنوات. بينما يضم مجلس الشيوخ 259 مقعداً منها

208 تنتخب مباشرة بالاقتراع الشعبي و 51 آخرين يعينهم المشرعون المحليون ويخدمون أيضاً لأربع سنوات، ويعد الدستور الأسباني لعام 1978 تتويجاً لعملية الانتقال إلى الديمقراطية الإسبانية بوفاة فرانكو في نوفمبر 1975، تولى خوان كارلوس منصب ملك إسبانيا وقائد الدولة وفقاً للقانون. مع الموافقة على الدستور الإسباني الجديد لعام 1978 والانتقال للديمقراطية، تم تحويل الكثير من سلطات الدولة إلى السلطات الإقليمية وتشكل التنظيم الداخلي على أساس الأقاليم ذاتية الحكم. في إقليم الباسك، تعايشت القومية الباسكية المعتدلة مع حركة قومية متطرفة بقيادة منظمة إيتا المسلحة.. في 30 مايو 1982 انضمت إسبانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي بعد استفتاء عام. في تلك السنة وصل حزب العمال الاشتراكي الإسباني إلى السلطة وهي أول حكومة يسارية في 43 عاماً. في عام 1986 انضمت إسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت الاتحاد الأوروبي. استبدل الحزب الاشتراكي الإسباني في الحكومة بالحزب الشعبي بعد أن فاز في الانتخابات العامة 1996، في تلك النقطة كان الحزب الاشتراكي قد خدم ما يقرب من 14 سنة متتالية في الحكومة.

في بداية عام 2002، أوقفت إسبانيا استخدام البيزيتا كعملة وطنية لستبدلها باليورو، كما شـهدت إسبانيا أيضاً نمواً اقتصادياً قوياً كان أعلى بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي [10].

بعد عودة الديمقراطية في أعقاب وفاة فرانكو في 1975، كان من أولويات إسبانيا على صعيد السياسة الخارجية الخروج من العزلة الدبلوماسية خلال سنوات فرانكو وتوسيع العلاقات الدبلوماسية ودخول السوق الأوروبية المشتركة وتحديد العلاقات الأمنية مع الغرب.

بوصفها عضوا في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1982، عرفت إسبانيا نفسها كمشارك رئيسي في الأنشطة المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالأمن الدولي. تمثل عضوية إسبانيا في الاتحاد الأوروبي جزءاً هاماً من سياستها الخارجية. حتى على صعيد العديد من القضايا الدولية خارج أوروبا الغربية فإن إسبانيا تفضل أن تنسق جهودها مع شركائها في الاتحاد الأوروبي من خلال آليات التعاون السياسي الأوروبي.

تعتبر إسبانيا دولة ديمقراطية ذات حكومة برلمانية في ظل نظام ملكي دستوري. وتعد إسبانيا من البلدان المتقدمة حيث أن اقتصادها تاسع أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، كما أن مستويات المعيشة مرتفعة جداً وتقع في المرتبة العشرين على مؤشر التنمية البشرية، وأيضاً في المرتبة العاشرة من حيث مشعر جودة الحياة في العالم في عام 2005. إسبانيا عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية [11].

2. النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لجمهورية ايطاليا:

تجاوز تعداد سكان إيطاليا في نهاية عام 2008 ستين مليون نسمة. تعد إيطاليا رابع أكبر دول الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان وتحل في المرتبة 23 عالمياً.. استمر ارتفاع معدل الخصوبة حتى سبعينات القرن العشرين عندما سقطت البلاد دون معدلات الاستبدال بحيث أصبح خمس الإيطاليين يتخطون سن 65 عاماً اعتباراً من عام 2008.

إيطاليا الحديثة جمهورية ديمقراطية. تصنف في المرتبة 18 عالمياَ من بين الدول الأكثر تقدمًا، كما يحتل معدل جودة الحياة فيها إحدى المراكز العشرة الأولى في العالم [12].. إيطاليا دولة عضو مؤسس في ما يعرف الآن بالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. كما أنها عضو في مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلاد هو السابع عالمياَ بينما يحل الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) في المرتبة العاشرة [13]. كما تمتلك خامس أكبر ميزانية حكومية في العالم. هي أيضًا دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية ومجلس أوروبا واتحاد أوروبا الغربية. ميزانية الدفاع الإيطالية هي التاسعة عالمياَ كما تساهم في خطة المشاركة النووية التابعة للناتو.

تلعب إيطاليا دورًا عسكريًا وثقافيًا ودبلوماسيًا بارزًا في أوروبا والعالم، كما تساهم في منظمات عالمية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنتدى غلوكال وكلية دفاع الناتو التي تقع مقراتها في روما. نفوذ البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي على الساحة الأوروبية جعلها قوة إقليمية كبرى جنبًا إلى جانب المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا، كما صنفت إيطاليا في دراسة حول قياس السلطة في المرتبة الحادية عشرة عالميًا. مستوى التعليم العام في البلاد مرتفع وفيرة [14] وهي أمة معولمة كما تمتلك سادس أفضل شهرة عالمية عام 2009 وتحل في المرتبة التاسعة عشر من حيث متوسط الأعمار المتوقع. كان نظام الرعاية الصحية يحتل المرتبة الثانية في العالم، خلال عام 2000 [15]، وفقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية. كانت إيطاليا خامس دولة من حيث عدد الزوار في عام 2007، مع ما يزيد على 43.7 مليون زائر دولي.

تزخر البلاد بتقاليد عريقة في مجال الفنون والعلوم والتكنولوجيا بما في ذلك أكبر عدد لمواقع التراث العالمي على قائمة اليونسكو [16].

تمتلك البلاد نظام رعاية صحية وطني تأسس عام 1978. يبلغ مقدار الإنفاق على الرعاية الصحية في إيطاليا 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وهو أعلى قليلاً من متوسط دول منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية ومع ذلك فإن إيطاليا تمتلك ثاني أفضل نظام رعاية صحية في العالم، كما أن متوسط العمر المتوقع في البلاد يحتل المرتبة 19 عالمياً وتحتل المرتبة الثالثة من حيث جودة أداء الرعاية الصحية. وصل توقع الحياة في إيطاليا عند الولادة إلى 80.9 في عام 2004 وهو أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية

التعليم العام في إيطاليا مجاني وإلزامي للأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة. تمتلك إيطاليا معايير تعليم عامة عالية متجاوزة البلدان الأخرى المتقدمة القابلة للمقارنة مثل المملكة المتحدة وألمانيا. يوجد في البلاد قطاعان تعليمان: عام وخاص.

وفقا لمؤشرات العلوم الوطنية (1981-2002)، وهي قاعدة تنشرها مجموعة خدمات البحوث وتحتوي على قوائم الإنتاج وإحصاءات لأكثر من 90 بلداً، تحتل إيطاليا مرتبة أعلى من المتوسط في ناتج الأوراق العلمية والأعمال.

تمتلك إيطاليا اقتصاداً رأسمالياً ببنية تحتية متطورة وحصة مرتفعة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وفقاً لصندوق النقد الدولي امتلكت إيطاليا في عام 2008 سابع أكبر اقتصاد في العالم والرابع في

أوروبا. إيطاليا هي عضو في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [17].

وفقاً للبنك الدولي تمتلك إيطاليا مستويات عالية من حرية الاستثمار والأعمال والتجارة. إيطاليا بلد متقدم ووفقاً لنشرة الإيكونوميست، فهي تمتلك ثامن أعلى نوعية حياة في العالم. وتحتل المرتبة 18 بين الدول الأكثر تقدماً متجاوزة ألمانيا والمملكة المتحدة واليونان. وفقاً لبيانات يوروستات الأخيرة لا يزال الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تعادل القوة الشرائية على قدم المساواة تقريباً مع متوسط الاتحاد الأوروبي.

تعرف البلاد أيضاً بقطاع الأعمال الاقتصادية النافذ والخلاق، وبسياراتها المبدعة ذات الجودة العالية والتصميم الصناعي وتصميم الأزياء.

تدور سياسة إيطاليا في إطار نظام جمهوري برلماني ديمقراطي متعدد الأحزاب [18]. تعتمد إيطاليا مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويقوده رئيس الوزراء ويمارس مجلسا البرلمان السلطة التشريعية في المقام الأول، ومجلس الوزراء ثانوياً، أما السلطة القضائية فمستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويمارسها قضاة متخصصون. أصبحت إيطاليا جمهورية ديمقراطية في 2 يونيو

1946، عندما تم إلغاء النظام الملكي في استفتاء شعبي. صدر الدستور الإيطالي في 1 يناير 1948.

تقسم الدولة الإيطالية إدارياً إلى عشرين إقليم منها خمسة تتمتع بنوع من الحكم الذاتي، حيث يسمح لها بنص تشريعات لتسيير أمور الإقليم الخاصة. تقسم الأقاليم العشرون إلى 110 مقاطعة و8100 بلدية.

ينتخب رئيس الجمهورية الإيطالية لمدة سبع سنوات من جانب البرلمان الحالي بالاشتراك مع عدد قليل من مندوبي الأقاليم. كونه قائد الدولة فهو يمثل وحدة الأمة ويمتلك الكثير من الواجبات التي كانت سابقًا من اختصاص ملك إيطاليا. يعد الرئيس بمثابة نقطة اتصال بين فروع السلطة الثلاثة: ينتخبه النواب ويعين السلطة التنفيذية وهو رئيس السلطة القضائية وهو أيضًا القائد العام للقوات المسلحة.

يعين الرئيس رئيس الوزراء الذي يسمي الوزراء الآخرين (كانت تسمية الوزراء سابقًا مهمة الرئيس). يجب على مجلس الوزراء الحصول على تصويت الثقة من مجلسي البرلمان. قد تنشأ مشاريع القوانين في أي من المجلسين ويجب تمريرها بأغلبية في كليهما.

تنتخب إيطاليا برلمانًا من مجلسين هما مجلس النواب الذي يضم 630 عضوًا ومجلس الشيوخ الذي يضم 315 عضوًا منتخبًا وعددًا قليلًا من أعضاء مجلس الشيوخ لمدى الحياة..

كانت إيطاليا من الأعضاء المؤسسين للمجموعة الأوروبية والتي هي الآن الاتحاد الأوروبي. انضمت إيطاليا إلى الأمم المتحدة في عام 1955 وهي عضو ومؤيدة بقوة لكل من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومبادرة أوروبا الوسطى. تشمل الرئاسات الدورية التي استلمتها إيطاليا منظمات دولية مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الاسم السابق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام 1994، ومجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي في عام 2001 و 2003، خلال الفترة الممتدة من يوليو وديسمبر من ذلك العام.

تدعم إيطاليا الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال الأمن الدولي. نشرت إيطاليا قوات لدعم بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة في الصومال وموزامبيق وتيمور الشرقية وتقدم الدعم لعمليات حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة في البوسنة وكوسوفو وألبانيا. نشرت إيطاليا أكثر من 2,000 من القوات في أفغانستان لدعم عملية الحرية الدائمة في فبراير

2003. لا تزال إيطاليا مؤيدة للجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء واستقرار العراق لكنها سحبت قواتها العسكرية التي كان قوامها 3200 جندي اعتباراً من نوفمبر 2006 وأبقت فقط على العاملين في المجال الإنساني وغيرهم من الموظفين المدنيين. أرسلت إيطاليا في أغسطس 2006 حوالي 2,450 جندياً إيطالياَ إلى لبنان في إطار بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (اليونيفيل).

3. النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة بلجيكا:

بلجيكا احدي الدول الصناعية الهامة في أوروبا، ولديها كميات ضخمة من الفحم ، فيه صناعة الحديد والزجاج والزنك والكميائيات، والصناعات القائمة علة المنتجات الحيوانية، وصناعة المنسوجات والملابس تنتشر في سهل الفلاندر والسهل الأوسط، والمحاصيل تتكون من القمح والشعير والبنجر السكري والأعلاف، وتربية الحيوانات.

أهم صادرات بلجيكا هي السيارات، المواد الغذائية ومن أهمها الشوكولاته، الحديد والصلب، الماس، المنسوجات، المنتجات النفطية والصناعات الكيماوية. وأهم الواردات هي المواد الغذائية، الماس الخام، النفط الخام والمنسوجات. ألمانيا، هولندا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا،

الولايات المتحدة وإسبانيا هم أهم الشركاء التجاريين لبلجيكا.. قطاع السياحة يلعب دور مهم في الاقتصاد وخاصة في السياحة الاستجمامية[19].

بلجيكا دولة دستورية، ونظامها ملكي شعبي وهي دولة ديمقراطية برلمانية، يتألف البرلمان الاتحادي من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ويتكون من 40 شخص يتم انتخابهم مباشرة و 21 شخص يتم تعيينهم من برلمانات الثلاث للأقسام الجغرافية، و 10 أعضاء محايدين بالإضافة لابن الملك. ويتم انتخاب 150 ممثلا للبرلمان في ظل نظام الاقتراع النسبي المكون من 11 دائرة انتخابية. وتعتبر بلجيكا واحدة من البلدان القليلة التي يكون التصويت فيها إلزامي ولذلك فإن نسبة التصويت في بلجيكا هي واحدة من أعلى معدلات الإقبال في العالم [20].

بلجيكا هي دولة اتحادية، تجمع بين التنوع الثقافي القائم في البلاد، وبالأخص الجزء الفلاميني (ذو الثقافة الهولندية) والجزء الوالوني (ذو الثقافة الفرنسية). الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن السياسة الخارجية، الدعم التنموي، الاقتصاد ،الدفاع، الشرطة، الطاقة، المواصلات والاتصالات. بينما تكون الحكومات الإقليمية مسؤولة عن اللغة، الثقافة والتعليم. رأس الدولة هو الملك أو الملكة، الذي يتمتع بصفات فخرية فقط. رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء.

اتبعت بلجيكا دوماً سياسة موالية للغرب. لها مع كل من فرنسا، هولندا وألمانيا علاقات خاصة، بسبب التنوع الثقافي في البلاد المرتبط بهؤلاء الدول. كانت المملكة عضواً مؤسساً وطرفاً مهماً في حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949، الاتحاد الأوروبي عام 1993 وأخيراً في الوحدة النقدية الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ بداية عام 2002. كما يقع مقر حلف شمال الأطلسي (الناتو)، اللجنة الأوروبية، مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء)، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية، البرلمان الأوروبي واتحاد البنلوكس في العاصمة البلجيكية بروكسل. كما كان لها دور استعماري كباقي دول أوروبا في أفريقيا خصوصا في الكونغو حيث أسهموا في تقسيم البلاد وإعدام الزعيم الوطني باتريس لومومبا[21].

4. النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لجمهورية سويسرا:

التعليم في سويسرا هي متنوع جدا وهناك مدارس القطاعين العام والخاص، بما في ذلك العديد من المدارس الدولية الخاصة، وهناك 12 جامعة في سويسرا.

هناك حاجة المواطنين السويسريين عالميا لشراء التأمين الصحي من شركات التأمين الخاصة، في حين أن تكلفة هذا النظام هو من بين أعلى المعدلات، ونظام يقارن جيدا مع الدول الأوروبية الأخرى من حيث

النتائج الصحية، في عام 2006 متوسط العمر المتوقع عند الولادة كان 79 سنة للرجال و 84 سنة للنساء. ومن بين أعلى المعدلات في العالم. ومع ذلك، والإنفاق على الصحة مرتفع بشكل خاص، مع 11.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (2003) [22].

الديانات الموجودة في سويسرا اعتبارا من تعداد 2010، تتمثل في الروم الكاثوليك بنسبة **38.8%** والبروتستانت، **30.9%** واللا دينية **20.1%**، و الإسلام **4.5%** وديانات أخرى**5.7%**... ومع هذا لا يوجد دين رسمي في سويسرا.

تنتج سويسرا عن نصف إنتاج العالم من الساعات، ولديها اقتصاد مزدهر والتكنولوجيا الفائقة ومستقرة [23] في عام 2011، كانت أغنى بلد في العالم في نصيب الفرد و المرتبة التاسعة عشر أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي [24]. فمن العشرين أكبر دولة مصدرة، على الرغم من حجمها.

سويسرا لديها أعلى تصنيف أوروبي في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2010 [25] ويسرا في المرتبة 8 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وفقا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (في المرتبة 15 وفقا كتاب حقائق العالم) [26].

في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي اقتصاد سويسرا يعتبر الأكثر قدرة على المنافسة في العالم [27] ، في حين احتلت من قبل الاتحاد الأوروبي بوصفها البلد الأكثر ابتكارا في أوروبا. في عام 2005 كان متوسط دخل الأسرة في سويسرا ما يقدر بـ 95،000 فرنك سويسري، أي ما يعادل تقريبا 100،000 دولار أمريكي .

الدستور الاتحادي الذي اعتمد في عام 1848 هو الأساس القانوني للدولة الاتحادية الحديثة اعتمد دستور جديد في عام 1999، لكنه لم يدخل عليه تغييرات ملحوظة في الهيكل الإتحادي. الدستور يوضح الحقوق الأساسية- والسياسية للأفراد- وكيفية مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، ويقسم الصلاحيات بين الاتحاد و الكانتونات، ويحدد الولاية القضائية الاتحادية، والسلطة. هناك ثلاثة مجالس إدارة رئيسية على المستوى الاتحادي: البرلمان بمجلسين (السلطة التشريعية)، المجلس الاتحادي (السلطة التنفيذية)، والمحكمة الاتحادية (السلطة القضائية).

البرلمان السويسري يتكون من مجلسين: مجلس للكنتونات التي لها 46 ممثلا (اثنان من كل كانتون، واحد من كل نصف كانتون) والذين يتم انتخابهم في ظل نظام يحدده كل كانتون. المجلس الوطني، الذي يتألف من 200 عضوا ينتخبون في ظل نظام التمثيل النسبي، تبعا لعدد سكان كل كانتون. أعضاء المجلسين يخدمون لمدة 4 سنوات. يجوز للمواطنين

الطعن في أي قانون يصدر عن البرلمان، وإدخال تعديلات على الدستور الاتحادي، وذلك من خلال استفتاء عام، مما يجعل سويسرا ديمقراطية مباشرة [28].

كانت سويسرا عضوا مؤسسا وموطنا لعصبة الأمم. وبصرف النظر عن مقر الأمم المتحدة، والاتحاد السويسري، تستضيف العديد من وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ، والاتحاد الدولي للاتصالات ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحوالي 200 المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس يجمع كبار رجال الأعمال والسياسية الدولية من سويسرا والدول الأجنبية لمناقشة القضايا الهامة التي تواجه العالم، بما في ذلك الصحة والبيئة.

المبحث الثاني: الأسس الفكرية والإيديولوجية لدول الحزام الأوروبي ومواقفها من الثورة الجزائرية

المطلب الأول: دور دول الحزام والتقارب فيما بينها:

تنتمي هذه الدول إلى المعسكر الغربي الرأسمالي، وهي تعد من أبرز دول حلف الشمال الأطلسي، ومنظمة السوق الأوروبية المشتركة، وتعتبر دول الحزام الأوروبي الحليفة الطبيعة لفرنسا وذلك بحكم الروابط الحضارية الاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه والتي تربط فرنسا بهذه الدول وبخاصة في إطار منظمة الحلف الأطلسي (الناتو) وفي إطار السوق الأوروبية المشتركة [29]، والتي تعتبران من الأدوات الأساسية الداعمة لفرنسا وبالتالي استمرار عدوانها على الجزائر.

لقد شكلت هذه الدول ميدانا خصبا للنشاط الدعائي لفرنسا، وقوة معرقلة لنشاط جبهة التحرير الوطني ولعمل الحكومة المؤقتة خاصة دبلوماسيا في هيئة الأمم المتحدة.

عملت فرنسا على استغلال تعاطف حلفائها معها إلى أقصى المستويات وذلك في الاتجاه الذي يخدم موقفها وسياساتها تجاه قضية احتلال الجزائر، أين لم تكن تتوانى أمام الرأي العام الدولي في تأكيد طرحها بأن مسألة الجزائر هي قضية فرنسية داخلية.

إن الحلف الأطلسي الذي وضع أساسا لحماية الكتلة الغربية، ومن ثم وجد نفسه يقف إلى جانب فرنسا في استعمارها للجزائر لأن الأولوية كانت تتجه إلى مسألة الوقوف أمام انتشار المد الشيوعي وحركات التحرر الوطني آنذاك، كانت بنظرهم أكثر قربا وتأييدا من طرف الكتلة الشيوعية.

1. مع الجزائر:

تعد هذه الدول من أبرز حلفاء فرنسا وهي من أبرز الداعمين لها عسكريا وديبلوماسيا ضد الجزائر، بما يعني أن موقعها تميز بالعداء الفاضح تجاه القضية الجزائرية، وفي إطار ذلك سعت من جانب آخر سياسة جبهة التحرير الجزائري في نشاطها الدبلوماسي تجاه هذه الدول إلى ضرب الروابط القوية التي تجمع هذه الدول مع فرنسا وبالتالي إضعاف موقفها دوليا، ومن أهم الوسائل المعتمدة في ذلك:

- إنشاء مكاتب خارجية في هذه الدول (روما، مدريد، سويسرا)
- الإعلام و الدعاية.
- العمل على ربط علاقات متينة بكل الأوساط الفاعلة في المجتمعات الأوروبية.

- الحرص على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تحتضنها بلدان غرب أوروبا عامة مثل: المؤتمر العالمي للسلم (السويد، استوكهولم)، مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية (ألمانيا) والمؤتمر العالمي للطلبة (النرويج).
- تأسيس لجان المساندة.

وهذا نفس المنطلق الذي عبر عنه وزير الخارجية الجزائري في الحكومة المؤقتة الجزائرية "محمد لمين دباغين" القول في أحد التقارير له: "حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي وعلينا أن نجد أكثر الدول الأقرب منا..." في إشارة إلى الموقف السلبي الذي تحدثه الدول الغربية من القضية الجزائرية خاصة في المحافل الدولية. إلا أن وبعد أن بلغ النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة عبر مكاتبها في الخارج وتمكنها من التغلغل في هذا المجال الحيوي الداعم لمكانة والدور الفرنسي، والتي أضحت في ظل ذلك تسعى إلى استغلال كل الطرق لصد هذا المد الدبلوماسي والسعي للحفاظ على الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه هذه الدول (دول الحزام) ومن بين أهم الأساليب التي انتهجتها في إطار ذلك:

* التدخل لدى هذه الدول من أجل منع مشاركة الحكومة المؤقتة في المؤتمرات والندوات التي تنظم على أراضيها خاصة من طرف المنظمات

غير الحكومية، مثل ما فعلت بمناسبة انعقاد مؤتمر "الأممية الاشتراكية العالمية الذي انعقد في "هامبرغ" بألمانيا في 1959. [30]

وإجمالا فإن ما يمكن قوله عن مواقف الدول الأوروبية بأنها تفاوتت من حيث عدائها للقضية الجزائرية، ومن ذلك نجد أن بعضها كان يسمح للمكاتب الخارجية الممثلة للحكومة المؤقتة بالنشاط الإعلامي والدعائي في حدود القوانين التي تسمح بها، مثل السويد التي قدمت دعما ماليا للجزائر بطريقة غير مباشرة.

2. مع فرنسا:

أما فيما يتعلق بالحلف الأطلسي، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت في لقاء لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي بباريس (ديسمبر 1657) مساعدتها وتدعيمها المادي والمعنوي لفرنسا بما فيها تسليم نصف مليار دولار في هذه المناسبة فقط لتدعيم فرنسا لمواجهة جيش التحرير الوطني الجزائري.

لذلك فإن الحلف الأطلسي كان يعتبر الجزائر قطعة من فرنسا وبالتالي فهي تحت النفوذ والنطاق الاستراتيجي للحلف، ولهذا شكلت الثورة الجزائرية بالنسبة لأعضاء الحلف تهديدا لمجالهم الحيوي منذ البداية،

لذلك وجبت مجابهتها واتفقوا جميعا على إرسال قوات أطلسية دفاعا عن المجال الحيوي للحلف.

قال فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حسب ما جاء في جريدة المجاهد (03 أكتوبر 1960): " لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت حرب الجزائر منذ 1957".

لقد كانت الجزائر مثالا لمستعمرة مورست فيها أعلى مراحل الرأسمالية، أو كما يصفها الماركسيون بالإمبريالية، بما فيها تدمير الاقتصاد الجزائري الذي كان مرتبطا بالفلاحة.

فيقول "ميشال جوبار" وزير فرنسي سابق كتب مؤخرا (مارس 1998) "سيسجل التاريخ للشعب الجزائري تعلقه بأرضه رغم أنه لم يؤسس أية تقاليد حكم ودولة عبر العصور....أن أحد لم يحاول أن يبحث ما إذا كان التاريخ الرسمي للجزائر الحديثة إلا تاريخ الظروف" [31]

أما السيد بيار جوكس فقد كتب (مارس 1998) معترفا ومؤكدا بأنه "إن الاستغلال الاستعماري كان مسلسلا طويلا للبشاعة....، وجلب خاصة جرائم القمع والتعذيب واستغلال القوى العاملة والثروة البشرية للبدان المستعمرة ومواردها الأولية.

لقد عاشت الجزائر فترة استعمار تعد من بين أطول الفترات الاستعمارية التي شهدها الاستعمار في التاريخ المعاصر، فترة مارس فيها وبكل الوسائل سياسة تشويه وطمس لثقافة وحضارة وقيم المجتمع الجزائري، وسعي لجعلها تحت وصاية ثقافة غربية.

تاريخ انطلاق الثورة الجزائرية لم يترك لفرنسا الوقت الكافي لتدعيم وترتيب وجودها الاستعماري، بدأت الثورة الجزائرية (1 نوفمبر 1954) بعد أقل من 06 أشهر من هزيمة فرنسا في معركة "ديان بيان فو" (ماي 1954) بالهند الصينية، وفي نفس الفترة بدأت تظهر حركات الاستقلال الوطني الإفريقية تصعد من نشاطها مطالبة بالاستقلال.

كما أن أهم ما يميز حرب التحرير الجزائرية، وتوجه جبهة التحرير الوطني هو الابتعاد عن الصراعات الدولية، وعن الولاء لقوة معينة أو لتحالف دولي في مواجهة قوة أو تحالف دولي آخر مثلا المشاركة في مؤتمر باندونغ الذي ضم دولا بتوجهات سياسية مختلفة وأحيانا متناقضة مثل الهند الليبرالية التوجه والمعتدلة في تعاملها مع القوى الاستعمارية والصين الاشتراكية بمواقف متشددة مع الدول الرأسمالية بصفة عامة والاستعمارية بصفة خاصة.

في المقابل وفي إطار تحليل لمقال مطول لجريدة المجاهد (28 أوت 1958) أكدت جبهة التحرير الوطني مدى العداء الغربي للأمة العربية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ومدى صمود القوى العربية من هذا العداء وإفشال محاولاته.

لقد كانت الإنجازات العربية التحررية والوحدوية بالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني تشكل انتصارا معنويا وتدعيما ماديا للعمل الوطني الوحدوي الذي تقوم به قوى التحرر في المناطق المختلفة من الوطن العربي. وهو ما عبرت عنه جريدة المجاهد (17 سبتمبر 1958) كما يلي:

" إن الشعب الجزائري المقاتل، يحيى ثورة العرب في مبادئها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويفاخر بمساهمته في بعث القومية العربية المتحررة في هذا الجزء من البلاد العربية،(لأن) معركة التحرير الجزائرية معركة العروبة جمعاء" [32] .

المطلب الثاني: نشاط وموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية

تعتبر دول الحزام الحليف الداعم لفرنسا وسياساتها في الجزائر لذلك لم تعر هذه المسألة أي اهتمام، وذلك خصوصا مع تزامن هذا الإعلام مع إجراء الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، في 26 سبتمبر

1958، ما جعل من إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة أمرا بعيدا عن دوائر الاهتمام.

كما أن اقتران مسألة الاعتراف بالحكومة المؤقتة وطرحه لتحد إضعاف الموقف الدولي لفرنسا، مسألة جعلت من مواقف هذه الدول تبدوا معارضة للقضية الجزائرية أكثر منه محايدة.

وفي هذا الإطار الوضع، اتخذت دبلوماسية الثورة سياسة المرونة والهجوم باتجاه الدول الغربية الحليفة الأساسية لفرنسا المستعمرة [33]. وبالنسبة لإسبانيا وسويسرا وايطاليا.

بالنسبة لإسبانيا وسويسرا وإيطاليا التي تقع ضمن جنوب القارة الأوربية فإنها كانت أقل تأييدا المواقف السياسية الفرنسية من أجل ألمانيا، بريطانيا وبلجيكا وهولندا، والمسجل هو أن دبلوماسية الثورة الجزائرية بذلت جهودا كبيرة وعلى كافة المستويات لأجل عزل كل من سويسرا ، إيطاليا، إسبانيا عن فرنسا والعمل للحصول على تعاطفها ومساندتها للثورة، أو على الأقل حيادها التام، وفي هذا الإطار أنشأت جبهة التحرير الوطني منذ منتصف 1957 عدة بعثات في دول غرب أوربا ففي روما إيطالي)ا ترأسها صالح محبوبي ثم خلفه الطيب بوكروف سنة 1958، وفي سويسرا رأسه عمر خوجة وفي مدريد ترأسها بوقادوم [34].

وبالنسبة للعلاقة مع إيطاليا يؤكد بولحروف قائلا: "بالرغم من العصوبات التي تعرضنا لها في البداية، إلا أننا استطعنا النفاذ داخل المجتمع الإيطالي، وكونا صداقات مع مختلف فئات المجتمع وحتى مع بعض الشخصيات السياسية والحزبية، والحقيقة أن هناك فئة من المجتمع الإيطالي قدمت لنا مساعدات معتبرة وهامة وخاصة الدور الذي قام به "أنريكوماتي" **Enrico Mattie**" وعمله في سبيل تدعيم كفاحنا التحريري، إضافة إلى شخصيات أخرى والتي ساعدتنا على شراء الأسلحة ونقلها إلى ليبيا الشقيقة ومن ثم تحويلها داخل الجزائر" وللإشارة فإن أنريكو ماتي (هو رجل أعمال إيطالي ورئيس شركة **ENI** الإيطالية للمحروقات، ويتحكم في الجريدة الإيطالية ذات السحب الكبير **Iligionmo**") دفع حياته لأجل خدمة الثورة الجزائرية مع بعض اليساريين الإيطاليين.

إن النشاط الدؤوب الذي قام بي الطيب بوكروف لفت أنظار المسؤولين الإيطاليين من مختلف المستويات إلى القضية الجزائرية، وقد تجسد ذلك على وجه الخصوص في اللقاءات والاتصالات العديدة التي جرت بين الطرف الجزائري ممثلا في شخص الطيب بوكروف وبعض الشخصيات السياسية والنقابية الإيطالية منها: لقاءه بالأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية "ألودى، وبمسؤول الحزب الاشتراكي الإيطالي "نينى""

وبمسؤول الحزب الشيوعي الايطالي "توغياتي"، وسكرتير النقابة العمالية الايطالية "غايني" وبنائب مدير العلاقات السياسية في الحكومة الإيطالي والمقرب من الفاتيكان الماركيز ماريني وبـ "منيوني" من وزارة التربية الإيطالية، وبـ "شينيوني" مدير وكالة العالم الإسلامي المقرب من رئاسة الحكومة الإيطالية وبـ "بينوتس" النائب الديمقراطي والمسيحي وصديق رئيس الحكومة الإيطالية "سيني"".

كما تشير التقارير التي أصدرتها وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة عبر مكتب إيطاليا على الدور الفعال والخاص الذي يقوم بها "أنريكوماتي" في إيطاليا لصالح الثورة الجزائرية.

أما إسبانيا التي كانت آنذاك ترزح تحت سيطرة حكم النظام السياسي للجنرال "فرانكو" والرقابة المشددة بقوة على وسائل الإعلام خاصة الصحافة والمطبوعات المختلفة مما جعل النشاط الدعائي والإعلامي من الصعوبة بمكان القيام به في هذا البلد.

فمن الناحية الإعلامية فقد كانت هناك رقابة على الجرائد، مما صعب نوعا ما من مهمة نشر مواضيع أو تعاليق خاصة بالوضع في الجزائر.

كما حاول مكتب الحكومة المؤقتة في أفريل 1959 من تأسيس لجنة مساعدة ونصرة الجزائر في مدريد وذلك في إطار معهد الدراسات الإسلامية أين حظيت القضية الجزائرية ببعض الإشهار عبر مساندة ودعم الصحفي الإسباني "كارلوس ميغال مانزغاروزن" لكن ذلك لم يتحقق بسبب الصعوبات والعراقيل العديدة التي اعترضت المشروع ولم يكتب له النجاح [35]، وتكمن أهم عوامل الإخفاق في النشاط الاستخباراتي الفرنسي الكثيف في إسبانيا.

وتبعا لذلك فإن السياسة الخارجية للثورة الجزائرية كانت لها توجهات في أوربا ودولها ذات طابع مفصل في تعاملها مع الثورة الجزائرية كإسبانيا وإيطاليا لكونها محاذية للمغرب وتونس، مما يجعلها مواقع مجندة من الجبهة لتحرير الأسلحة وتنقل الرجال لفائدة جيش التحرير الوطني وشكلت لجان تضامن ومساندة ودعم للقضية الجزائرية برئاسة أعضاء وشخصيات سياسية بارزة خاصة في إيطاليا، السويد، لوكسمبورغ وسويسرا...

ولعل أبرز وأعنف وأشد موقف حسب ما يذهب إليه "مولود قاسم"، من بلجيكا قائلا: "كانت تابعة بصفة مطلقة لفرنسا، ولكن تغيرت تلك المواقف لاحقا وبصورة فجائية وأصبحت من الدول المساندة

والمؤازرة للثورة، فقدمت مساعدات مادية ومعنوية هامة، ودعما سياسيا قويا مناهضا للاستعمار الفرنسي..."

كما كانت السويد أحد الدول التي ساهمت في تقديم المساعدات والتسهيلات لدعم القضية الجزائرية، فقد كانت صحفها نشر مقالات، وقدمت الحكومة السويدية مساعدات للاجئين الجزائريين على أراضيها.

وخلال انعقاد مؤتمرات الاشتراكية العالمية كانت القضية الجزائرية من بين المشاكل الدولية الهامة التي طغت على أشغال ومناقشات مؤتمر الاشتراكية العالمي، حيث أن ممثل الحزب الاشتراكي السويدي "كاج بورك **K.Bark**" ردد وبلهجت عنيفة الاتهامات لفرنسا، طالب منها الكف عن جرائمها البشعة وسياسة الإبادة التي تمارسها ضد الشعب الجزائري الأغرل، والاعتراف باستقلال الجزائر...".

وبالنسبة للموقف السويسري فقد طرأ عليه تغيير كبير، وجوهري في آخر مرحلة من مراحل مفاوضات "إيفيان" في قصر "بوداتمو" بجنيف والتي كانت مقرا لوفد جبهة التحرير الوطني المفاوض، فبعد ما كان هذا الوفد ممنوعا من مجرد عبور الأراضي السويسرية – الوفد مكون من على منجلي، سعد، دحلب، الطيب بوكروف، محمد الصديق بن يحيى- أصبح ينتقل بكل أريحية ويتلقى تسهيلات كثيرة وحظي بمعاملة في منتهى

اللياقة والعناية، وعين كوفد دائم للحكومة المؤقتة الجزائرية ، ومقسم بشكل رسمي.... [36]

كما يذكر كريم بلقاسم بأن السلطات السويسرية قد تولت تنظيم اللقاء السري الذي جمع بين المسؤولين الجزائريين والفرنسيين وعلى موظفين سامين من أجل نقاش سري مباشر...، إذا كان من الصعب علينا أن نرفض ذلك، لأننا كنا مع السويسريين وتحت إشرافهم.

*** نشاط المكاتب في دول الحزام الأوروبي:**

نشاط مكاتب الحكومة المؤقتة في دول الحزام الأوروبي:

- ركزت المكاتب نشاطها على الجانب الإعلامي الدعائي والاتصال بالمنظمات لتحصيل المساعدات، القائدة الجلية الجزائرية: اللاجئون، والفارون من الجيش الفرنسي وهي مكتب روما (إيطاليا) ، مكتب مدريد (إسبانيا)، ومكتب سويسرا.

وقد لاقت هذه المكاتب مشاكل وعراقيل لعل أخطرها إقدام السلطات التونسية والمغربية في أوت 1959 على منع تقديم رخص المرور للجزائريين الموجودين في أوربا، يضاف إلى هذا المشكل عدم تسامح السلطات الأوروبية مع ممثل المكاتب الخارجية، وذلك سعيا منهم لتفادي إزعاج فرنسا الشريك الاقتصادي والحليف العسكري والسياسي،

بحكم أن إيطاليا وإسبانيا مثلا مرتبطين مع فرنسا بالتعاون العسكري يتمثل في الحلف الأطلسي وباتفاقيات حسن الجوار من الناحية السياسية.

- لقد عانت مكاتب جبهة التحرير في أوربا من الحرب الاستخباراتية الفرنسية التي تنشط تحت غطاء المنظمة الإرهابية المسماة بـ" اليد الحمراء" والتي اغتالت السكرتيرة الإسبانية لمكتب مدريد في جوان 1958، وكانت وراء حادث تفجير سيارة مسؤول مكتب روما السيد الطيب بولحروف في جويلية 1959. وذلك من أدل دفع السلطات الأوربية إلى اعتبار مسؤول هذه المكاتب أشخاص غير مرغوب فيهم، لأنهم مصدر للمشاكل وبالرغم من ذلك فقد كان لبعض المكاتب صبغة شبه رسمية وأخرى تعمل بحرية نسبية.

1. مكتب روما -إيطاليا:

تأسس المكتب في منتصف 1957، ترأسه السيد صالح محبوبي ، ثم خلفه السيد الطيب بولخروف. بالنسبة للحكومة الإيطالية فقد كان وزير الخارجية "بيلا" **pella** ، جد مقتنع بالطروحات الفرنسية، وقد استطاع مسؤول مكتب روما من أن يبلغ وجهة نظر الحكومة الجزائرية في عدة مناسبات إلى رئيس الجمهورية الإيطالية آنذاك: "غرونكري"" بواسطة رجل الأعمال "ماتيتي" خاصة في زيارة ديغول لإيطاليا سنة 1959.

وبعد تعرض السيد بوكروف لمحاولة اغتيال في جويلية 1959 والتي أدت إلى تفجير سيارته ومقتل طفل إيطالي، شهد نشاط بمكتب نوعا من الفتور كما شكل موقف السلطات الإيطالية المعادي الممثل الجزائر عراقيل جمة اعترضت نشاطه، لكن الموقف تحسن فيما بعد وتدريجا ، خاصة بعد المبادرة التي قام بها السفراء العرب لدى وزير الخارجية الإيطالي بصفة جماعية تم بشكل انفرادي أين عبروا للحكومة الإيطالية عن تعاطفهم وتضامنهم مع القضية الجزائرية والجزائريين أينما وجدوا.

2. **مكتب سويسرا:** [37]

احتضنت سويسرا مبكرا نشاط المبعوثين الجزائريين إلى أوربا، وعلى رأسهم محمد بوضياف منسق لجنة الست، ثم السيد عباس فرحات سنة 1956.

- نشاط تنظيمي للعمال الجزائريين المقيمين بسويسرا، أحصى مكتب سويسرا العمال الجزائريين المقيمين في سويسرا وقدر عددهم بـ 100 عامل وأكد لهم على ضرورة احترام القوانين واللوائح السويسرية باعتبار أنهم لا يشكلون أكثرية، كما باشر المكتب صمع الاشتراكات التي قدرت قيمتها المالية بأكثر من 22000 فرنك سويسري، من أكتوبر إلى نوفمبر 1959.

- النشاط الدعائي: وظف مكتب سويسرا الطلبة الجزائريين في المجال الدعائي تحت غطاء تنظيم رسمي يدعى "إفريقيا" ، ومن ضم أنشطتها ندوات خصصت لدراسة مشاكل الشمال الإفريقي ، أين طرحت القضية الجزائرية، وعلى إثرها تم تشكيل لجنة لدراسة مشكل الجزائري رفقة مسؤول الطلبة البروتستانت بجنيف، أين تم برمجة عدة محاضرات واجتماعات تناولت القضية الجزائرية بمختلف جوانبها.

- ومن المحاولات التي قام بها المكتب من أجل تعريف وإيقاظ الرأي العام السويسري تجاه القضية الجزائرية، وكشف الممارسات الاستعمارية الفرنسية، عرضه في مارس 1959 مواطنين جزائريين فارين من مركز التجميع لسان موريس بفرنسا.

- شن مكتب سويسرا حملة دعائية عنيفة ضد "اللفيف الأجنبي" وتم تشكيل لجان ضد تجنيد الشباب السويسري في فرق اللفيف الأجنبي لدعم الجيش الفرنسي، وتوجت هذه الحملة بخطاب شهير ألقاه مدير القسم السياسي للكونفيدرالية "ماكس بيتيت بيير" بالبرلمان يوم 19 جوان 1959، وقد جاء هذا التصريح عقب احتجاج فرنسا على التسهيلات التي تمنحها البنوك السويسرية للحكومة المؤقتة الجزائرية.

- وقد عمل المكتب على ضمان التوزيع الواسع لجريدة "المجاهد" ولبيانات الحكومة المؤقتة الجزائرية، أو لفدرالية فرنسا، أين كان يوزع 300 نسخة من جريدة "المجاهد".

- أما فيما يخص جمع الإعانات الخاصة باللاجئين الجزائيين في تونس والمغرب، فقد أنشأ المكتب لجانا لجمع الإعانات في كل من جنيف والعاصمة بيرن ودعمها بوثائق عن أوضاع اللاجئين.

- كما تم إرسال بعثة طبية من طرف المصلحة المدنية الدولية (**SCI**) إلى تونس لخدمة اللاجئين الجزائريين، وإرسال 10 أطنان من الملابس التي جمعت لفائدة اللاجئين الجزائريين.

كما مكن هذا اللقاء من الحصول على وعد من العقيد "كاساس' بالتدخل ضد اعتقال كل جزائري من طرف السلطات الإسبانية.

- كما ساعد اللقاء الثاني بالصحيفة "سانتا ماريا رومينو'" الذي تربطه علاقات حسنة بالنظام الحاكم في إسبانيا ، بأن عناصر "اليد الحمراء" كانت جد نشيطة بإسبانيا وهو ما جعل النشاط الاستخباراتي الفرنسي ينجح في عرقلة نشاط الجزائريين من خلال مؤامرة اغتيال الكاتبة الاسبانية لمكتب مدريد في جوان 1958.

- قدر عدد الطلبة الجزائريين المقيمين في إسبانيا بـ 03 وهو عدد قليل جدا رغم المجهودات المبذولة من طرف السيد محبوبي ومسؤول الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، لدى جمعية الطلبة الإسبان من خلال اللقاء الذي عقد بينهما في شهر ديسمبر 1958.

3. مكتب مدريد إسبانيا:

ترأسه السيد: صالح محبوبي، بصفة مؤقتة ويساعده في مهامه السيد عمر بن عدودة منذ 14 جويلية 1959 وهو تاريخ إطلاق سراحه من طرف السلطات الإسبانية التي سجنته منذ جوان 1958 على أثر اغتيال السكرتيرة الإسبانية لمكتب مدريد.

استمت الظروف التي كان ينشط فيها مكتب مدريد بالصعوبات الجمة من عدة نواحي أبرزها سيطرة النظام البوليسي الديكتاتوري للجنرال "فرانكو" والرقابة المشدة على الصحف، ما يجعل من النشاط الإعلامي والدعائي صعبا جدا إن لم نقل مستحيلا في هذا البلد. ورغم ذلك فقد تمكن المكتب من توزيع النسخ التي تصله من جريدة "المجاهد" بشكل منتظم على سفارات الدولة الصديقة وبعض الأوساط الإسبانية والعائق الذي اشتكى منه مسؤولو المكتب كان وصول الجريدة متأخرة بشكل متكرر.

بخصوص جمع الإعانات للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى فان عدم التفهم الإسباني والظروف الاقتصادية المتدهورة دفع بالمكتب إلى عدم الإقدام على حملات جمع الإعانات.

أما بخصوص تسوية وضعية الجزائريين القادمين إلى التراب الإسباني عبر فرنسا والمغرب الأقصى، فإن أهم انشغالات المكتب كان معاناة اللاجئين من قمع الشرطة الاسبانية نظر لوضعيتهم غير القانونية، ما تطلب التدخل المستمر لدى السفيرين المغربي والتونسي أو لدى السلطات الإسبانية.

كما أن نجاح هذا المسعى كانت تحدده الأوضاع الراهنة للعلاقات بين رئيس مكتب مدريد والسفيرين المغربي والتونسي، وكذلك أوضاع المغرب الأقصى وإسبانيا.

في إطار اللقاءات مع المسؤولين تمكن السيد محبوبي من عقد لقاء يوم 03 جويلية 1959 مع العقيد كأساس نائي قائد الأركان المكلف بالاستخبارات الإسبانية، وهو اللقاء الذي مكن المسؤول الجزائري من الاطلاع على أمر الاتفاق الإسباني الفرنسي بشأن تبادل المعلومات بين مصالح استخبارات البلدين.

كما مكن هذا اللقاء من الحصول على وعد من العقيد "كساس" بالتدخل عند اعتقال كل جزائري من طرف السلطات الإسبانية.

- كما ساعد اللقاء الثاني بالصحفي "سانتا ماريا روميو" الذي تربطه علاقات حسنة بالنظام الحاكم في إسبانيا بأن عناصر " اليد الحمراء " كانت جد نشيطة بإسبانيا، وهو ما جعل النشاط الاستخباراتي الفرنسي ينجح في عرقلة نشاط الجزائريين، من خلال مؤامرة اغتيال الكاتبة الاسبانية لمكتب مدريد في جوان 1958.

- قدر عدد الطلبة الجزائريين المقيمين في إسبانيا بـ 3 وهو عدد قليل جدا رغم المجهودات المبذولة من طرف السيد حبوبي ومسؤول الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، لدى جمعية الطلبة الإسبان، من خلال اللقاء الذي عقد بينهما في شهر ديسمبر 1958.

- **محتوى وأطر العلاقات بين الطرفين:**

في 25 -03- 1958 أعلن "ألم غايار" أن وزير خارجية ألم بينو سيقدم تقريرا عن الجزائر للاجتماع الذي يعقده الحلف الأطلسي في شهر ماي.

العلاقة بين حرب الجزائر والحلف الأطلسي علاقة قديمة، فقد نصحت شخصيات فرنسية عديدة، كالمارشال-"جوان والم' ، "بيدو والم" "روني مايير" الحكومات المتوالية بأن توجه نداء إلى منظمة حلف الأطلسي

لدعم فرنسا بمساعدتها ضد حكومة تمردية تهدف إلى تخريب جزء من أجزاء الحلف، لكن جميع رؤساء الحكومات الفرنسية المتعاقبة رفضوا خوفا من أن يفتحوا الطريق لتدويل القضية الجزائرية والقضاء على القاعدة التي تقضي بأن الجزائر قضية داخلية خاصة بفرنسا، وهذا خاصة إذا علمنا أن هذا الحلف يضم النرويج الذي اشتهرت حكومته العمالية بمناهضتها للنظام الاستعماري وببعضها للسيطرة الأجنبية، كما أنه يضم إيطاليا التي تخضع على مصالحها في تونس وليبيا. [38]

سياسيا: لم يختلف أو بالأحرى لم يبتعد شكل النظام الدولي ومسألة سير العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية عن خلفيات وأبعاد وممارسات الترتيبات الدولية المتصارعة حول تحقيق أقصى خدمة لمصالح الدول العظمى على حساب دول الجنوب والدول الضعيفة.

فنفس التوجه ساد في مؤتمر في برلين (1878) و (1884- 1885) اللذان كانا نتاجا عن صراع بين القوى الكبرى حول من يستفيد أكثر في إفريقيا، وفي إطار ذلك إحداث توازن في الاستفادة الاستعمارية العالية بين القوى الكبرى" [39] من أجل ذلك أملت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية قيم وقواعد النظام الدولي بما فيها قواعد مؤسسات الأمم المتحدة، بما يضمن مصالحها الأساسية والإستراتيجية والاقتصادية كقوى عظمى منتصرة.

لو كان للعامل الإيديولوجي الدور الأساسي في تأسيس دول اشتراكية في أوربا لكانت إيطاليا واليونان أولى بذلك لأنه كان لهما أقوى حزبين والصراع حول النفوذ والمصالح الحيوية المحدد الأساسي لسلوك الدول الكبرى.

أما حضاريا واستراتيجيا أثبت التاريخ أنه مهما يكن حجم الاختلاف أو التنافس أو الصراع بين القوى الكبرى فإنه يمارس دائما على حساب الدول الصغرى حيث أصبح التقارب الثقافي والحضاري بين القوى الكبرى عاملا مؤثرا أكثر في التعامل مع عالم الجنوب، وأصبح التوافق في المصالح الاستراتيجية المشتركة أولى من الالتزام بالمبادئ والقيم الإيديولوجية والدستورية والإنسانية.

ظهر حلف شمال الأطلسي كأحد أشكال التنسيق والتعاون بين الدول الأوربية بموجب معاهدة واشطن بتاريخ 04-04-1949 حيث جعل من أهم أهدافه محاصرة المد الشيوعي من جهة، والدفاع عن أعضائه بشكل جماعي من كل التهديدات التاريخية (الدفاع المشترك وتقوية الأعضاء استراتيجيا وعسكريا من جهة ثانية).

لم تعتمد ثورة أول نوفمبر 1954 بالجزائر على العمل المسلح فقط كوسيلة لتحقيق أهدافها، بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي

والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية وجعلها حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفاء الطبيعيين لها".

وقد كان توظيف خيار العمل المسلح وسيلة للضغط على فرنسا وعلى المؤسسات الدولية خاصة الأمم المتحدة للوقوف بجانب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

المطلب الثالث: موقف دول الحزام الأوربي في المحافل الدولية من الثورة:

- **على مستوى الأمم المتحدة:**

لقد نوقشت مسألة صلاحية إدراج القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك خلال ستة اجتماعات كاملة وتم التوصل في 30-09-1955 وبأغلبية الأصوات إلى إدراجها بالفعل في جدول أعمال هذه الدورة، وهكذا يمكن اعتبار هذا التاريخ بمثابة الموعد الرسمي لدخول القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة بأغلبية صوت واحد فقط أي 28 صوتا مؤيدا مقابل 27 معارضا وامتناع 05 ممثلين عن التصويت.

إن مسألة التصويت بفارق صوت واحد لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة يثير كثيرا من التساؤلات حول جدية التعاطي الدولي مع

المبادئ الإنسانية وتقرير المصير، وبتعبير آخر لماذا صوتت 27 دولة ضد تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة،

يعد تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بمثابة أنها أصبحت شأن دوليا تتولاه منظمة الأمم المتحدة. كما أن فرنسا كدولة عظمى لها حق النقض في مجلس الأمن، وهي عضو في الحلف الأطلسي كانت لا تتوانى في وضع أصدقائها في مواقف سياسية ودبلوماسية حرجة، من أجل ذلك نجدها قد استغلت ووظفت مبادئ الصداقة والمجاملة في هذا التصويت.

ويمكن إجمال مواقف هذه الهيئة ونرصد من خلالها مواقف دول الحزام عبر المراحل والتطورات التي مرت بها.

الدورة العاشرة 1955:

يطلب من مندورب الهند إلى اللجنة السياسية للأمم المتحدة يتضمن عدم نظر موضوع القضية الجزائرية في الدورة العاشرة ، فتمت الموافقة بالإجماع في 25 نوفمبر 1955 على تأجيل الموضوع إلى الدورة الحادية عشرة.

الدول التي عارضت إدراج القضية هي[40]: أستراليا، بلجيكا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوبا، الدانمرك، فرنسا، الدومينيكال، هايتين،

الهندوراس، إسرائيل، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، باناما، بيرو، السويد، تركيا، اتحاد جنوب إفريقيا، بريطانيا، الو.م، أ، فنزويلا

الدورة الحادية عشر 1957:

بدأت مناقشة قضية الجزائر في اللجنة الأولى في 04 فبراير 1957 وتمسكت فرنسا بموقفها واستمرت المناقشة حتى 13 فبراير 1957. تقدمت 18 دولة إفريقية آسيوية بمشروع رقم 195.

وأهم الدول التي امتنعت عن التصويت هي (10): إسبانيا، بوليفيا، كمبوديا، السلفادور، بواتيمالا، ليبريا، المكسيك، باراجواي، الفيليبين، تايلاند.

والدول التي رفضت الموافقة على المشروع هي 38: الأرجنتين، النمسا، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، إسرائيل، إيطاليا، لاوس، لوكسمبورغ، هولندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدنمرك، جمهورية الدومينيكان، فنلندا، البرتغال، السويد...

لقد كان موقف دول الحزام في إطار الدورة الحادية عشر، داعما للموقف الفرنسي وذلك من خلال عدم تصويتهم بالقبول على أي من المشاريع التي تقدمت بها الدول في هذه الدورة، سواء مشروع رقم 195،

أو مشروع 197، فكلا المشروعين لم يحصلا على أغلبي الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة.

الدورة الثانية عشر 1957:

تقدمت 17 دولة آسيوية إفريقية بمشروع قرار 05 ديسمبر 1957 تحت رقم 194.

سويسرا والمفاوضات الجزائرية الفرنسية:

شرع ديغول مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر، في إجراء اتصالات مع سياسيين سويسريين بقصد استئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية.

أشرف على تحريك هذه الاتصالات بين الجزائر وفرنسا، السيد "أوليفيه لونق" "**olivier long** " الذي كانت تربطه بالطبيب السويسري جين برنارد **Jean Bernard** وزوجته الطبيبة كذلك علاقات ودية وثيقة، وتربطه أيضا علاقات ودية بممثل الجزائر في روما وجنيف السيد الطيب بوكروف، وبفضل استمرار هذا الاتصال تمكن "لونف" من الاتصال بالوزير الفرنسي "لويس جوكس" والسيد "ماكس بوتي بيير" **Maxpetit pierre**" رئيس قسم الشؤون السياسية بوزارة الخارجة السويسرية، وبتاريخ 10

يناير 1961 عرض لونق مقترحات الحكومة المؤقتة على لويس جوكس وقد نقل "لويس جوكس" المقترحات التي تقدمت بها الحكومة المؤقتة إلى ديغول الذي طلب من السياسي السويسري لونق الاستمرار في الاتصال بممثل فرحات عباس في سويسرا، وأبلغ ممثل الجزائر في سويسرا السيد الطيب بوكروف بأن ديغول يثق في "جورج بومبيدو" رئيس بنك ، وأنه سيرسله إلى سويسرا الإجراء مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. [41]

في 19 فبراير 1961 وصل إلى سويسرا في مدينة "لوسيرن" **lucerne** السيد جورج بومبيدو ورئيس بنك "روتشيليد" والسيد "برينو دولوس" المكلف بالشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية وعن الطرف الجزائري وصل كل من أحمد بومنجل، والسيد الطيب بولحروف أما الجانب السويسري الذي كان يعمل على تهيئة الظروف المناسبة لنجاح المفاوضات فقد كان يقوده السيد جيانريكو بوشي "**Jianrico Bucher**" والسيد "أوليفييه لونق" والتقى الوفدان في 20-02-1961. وللإشارة فقد كانت سويسرا مقرا احتضن المفاوضات بين الجزائر وفرنسا منذ بدايتها إلى غاية مفاوضات "إيفيان"".

موقف دول الحزام الأوروبي في المحافل الدولية من الثورة الجزائرية:

المنظمات الدولية:

كانت لحرب فرنسا على الجزائر نتائج وآثار سلبية كبيرة ووخيمة ولعل أهم الآثار أثناء الحرب كانت مسألة لجوء عدد كبير من الجزائريين إلى تونس والمغرب هروبا من القمع المسلط عليهم، وكان من حسن حظ اللاجئين الجزائريين أن تلقوا مساعدات عربية وأجنبية، وحسب الإحصائيات الرسمية فقد قامت بمساعدتهم 29 دولة و62 منظمة دولية، وزودتهم بما قيمته 22 مليون دولار أمريكي [42]

وضمن عملية ترحيل اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب إلى بلدهم الجزائر بعد اتفاقيات "إيفيان" تلقى اللاجئون الجزائريون مساعدات إضافية من المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة تقدر بـ: 1.241.000 دولار أمريكي أين استفاد من هذه المساعدات 181.400 لاجئ، منهم 120.000 عادوا إلى الجزائر من تونس و61.400 لاجئ من المغرب.

وباختصار فإن المساعدات المالية التي تم تقديمها إلى اللاجئين الجزائريين خلال حرب التحرير يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- من المحافظة اسامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة: 7.487.624 دولار أمريكي

2- تبرعات من الحكومات 6.640.005 دولار أمريكي

3- منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 4.872.057 دولار أمريكي

4- تبرعات من منظمات خاصة[43] 3.204.198 دولار أمريكي

بمجموع قدر ب: 22.158.884 دولار أمريكي.

وبعد توصل الجزائر وفرنسا إلى اتفاق يوم 18 مارس 1962 بشأن اتفاق العمليات العسكرية وتشكيل حكومية انتقالية، قامت هذه الأخيرة التي يوجد مقرها بمدينة بومرداس بتشكيل لجنة جزائرية فرنسية مشتركة قصد تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وتميكنهم من الاندماج في الحياة الوطنية واستئناف أعمالهم في الجزائر.

ولاعتبار أن المحافظة السامية للاجئين لتابعة للأمم المتحدة، كانت لها موارد معتبرة فقد شرعت يوم 10 ماي 1962 في ترحيل اللاجئين الجزائريين من المغرب إلى وطنهم وذلك بعد تكليف 12 فرقة طبية بفحصهم، وتشير إحصائيات الأمم المتحد إلى أن هناك 200.000 لاجئ جزائري في كل من تونس والمغرب الذين تلقوا مساعدات طبية ومادية.

نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكتوبر 1957) من أجل مساعدة اللاجئين...وكتابة تقرير حول المحتشدات.

هوامش الفصل:

(*) جيب داخلي.

(2) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

(3) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المرجع السابق الذكر.

(4) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المرجع السابق الذكر.

(5) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المرجع السابق الذكر.

(6) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المرجع السابق الذكر.

(7) منظمة الأمم المتحدة، قائمة الدول الاعضاء وتاريخ العضوية.

(8) منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم.

(9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

(10) مجلة الايكونوميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم.

(11) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي.

(12) صندوق النقد الدولي، تقرير الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، تعادل القدرة الشرائية.

- البنك العالمي، ترتيب الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي

(13) ذا إيكونومست، الحياة الدولية، مشعر جودة الحياة.

(14) البنك الدولي، كتاب حقائق العالم، صندوق النقد الدولي، ترتيب الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، مؤشر التعليم.

(16) منظمة الصحة العالمية، حالة الصحة في العالم. ترتيب نظام الرعاية الصحية

(17) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة اليونسكو، عدد مواقع التراث العالمي.

(18) البنك الدولي، كتاب حقائق العالم، صندوق النقد الدولي، ترتيب الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي

(19) مجلة الايكونوميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم.

(20)منظمة السياحة العالمية، ترتيب الدخل من السياحة وعدد السياح في العام الواحد.

(21)مجلة الإيكونوميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم.

(22) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المرجع السابق الذكر.

(23)منظمة الصحة العالمية، تقرير حالة الصحة في العالم.

(24)البنك الدولي، كتاب حقائق العالم، صندوق النقد الدولي.

(25)البنك الدولي، كتاب حقائق العالم، صندوق النقد الدولي، ترتيب الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي.

(26) مؤسسة التراث/ وال ستريت جورنال، مؤشر الحرية الاقتصادية.

(27)البنك الدولي، كتاب حقائق العالم، صندوق النقد الدولي، ترتيب الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي

(28) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي.

(29) مجلة الإيكونوميست، تقرير حالة الديمقراطية في العالم.

(30) أنشأت بموجب معاهدة روما في مارس 1957، وهي منظمة اقتصادية جمعت في البدء بين 06 دول: فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، ولكسمبورغ، ثم توسعت لتشمل دولا أخرى.

(31) بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص. 47.

(32) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 39.

(33) أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات، أطروحة دكتواره دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص.209.

(34) Redha malek, l'ageria a eviane ed dahleb Alger 1995. P.73.

(35) أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، تقرير وزارة الشؤون الخارجية، 1959-1930، علبة 2- ملف 15، المركز الوطني للأر شيف الجزائر.

(36) أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص. 231.

(37) بوضربة عمر مرجع سابق.

(38) عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية الجزائر، دار هومة، 2010، ص. 23.

(39) waldemar Ao Nilsen, the Great powers and Africa london: pall press, 1969) p. 180.

(40) عبد المالك عودة، قضية الجزائر في الأمم المتحدة ، مصدر الدار القومية للطباعة والنشر، ص. 08.

(41) عمار بوحوش، مرجع سابق ص. 525.

(42) rapport du haut-commissariat des nations unies bours les D'effigiée, New-York, 1963.p. 9.

(43) بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان (ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبالي) الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1987، ص. 89.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية:

1- بجاوي محمد ، الثورة الجزائرية 1960و القانون – 1961، الجزائر: دار الرائد للكتاب ،2005.

2- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

3- بوقارة حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والأطر النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012.

4- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958 ، جانفي 1960، الجزائر: دار الحكمة، 2012.

5- بن القبي صالح، الدبلوماسية بين الأمس واليوم، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.

6- بن خليف عبد الوهاب، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009.

7- بن سلطان عمار و آخرون، الدعم الغربي للثورة الجزائرية، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث مع الحركة الوطنية،2007.

8- جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954. الأمانة العامة.

9- دبش إسماعيل، السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة 1954-1962. ط.2، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر، 2005 .

10- هارون علي، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 ـ 1962، (ترجمة: الصادق عماري، ومصطفى ماضي)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

11- ولد خليفة محمد العربي و آخرون، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 ، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954، بدون سنة طبع.

12- زغيدي محمد الحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1954 ـ 1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

13- حمدي أحمد، دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول تطور الدبلوماسية الجزائرية،

الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

14- كاهن جون بول، كلاوس يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيديرالية والثورة الجزائرية 1954 ـ 1962، (ترجمة: عبد القادر ليفا)، الجزائر: دار المعرفة، 2010.

15- مجموعة من المؤلفين، وحدة المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

16- مالك رضا، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 ـ 1962، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، 2003.

17- محضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، 28 أوت، 1957.

18- منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم.

19- المركز الوطني للأرشيف، محاضر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تقرير وزارة الخارجية 05 جانفي 1960، **G007**.

20- المركز الوطني للأرشيف، تقرير وزارة الخارجية الجزائرية.

21- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، الجزائر، 1998.

22- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مذكرات، ج3، 1954 1962، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

23- الفيلالي مصطفى، المغرب العربي: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

24- النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، قسم الإعلام و الثقافة، 1981.

25- نايت بلقاسم مولود قاسم، ، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، الجزء الأول والثاني، الجزائر: دار الأمة، 2007.

26- عبد الفضيل محمود، النفط والوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

27- عمراني عبد المجيد، محاضرات في الفكر السياسي، باتنة (الجزائر): منشورات جامعة باتنة، 1999.

28- رخيلة عامر، 8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

29- شنيك غازي، سلسلة الأنظمة السياسية في دول أوربا الغربية، جمهورية ألمانيا الاتحادية: الخصائص العامة والنظام السياسي، اربد: إصدارات شنيك، 200، ص. 11.

30-خدوسي رابح ، الأمير عبد القادر في كتابات المؤرخين، الجزائر: دار الحضارة، د.ت .

باللغة الأجنبية:

1 A.A. Heggoy, through foreign: Western attitudes towards North Africa. Washington: University Press of America, inc. 1982.

2 A. Ait Hocine , Algeria's balance sheet :20 years on. Middle East Magazine 1982.

3 A. Humbaraci, Algeria: a revolution that failed. London: Pall Malle Press 1966.

4 A. Heggoy, Western attitudes toward North Africa. Washington: University Press of America 1982.

5 Au cœur de l'Allemagne en vingtième siècle, ministère fédéral pour la question concernant l'Allemagne entière Bonn, Berlin 1961.

6 C.R. Ageron, Histoire de L'Algérie Contemporaine. Paris : Presses Universitaires de France, 1970

7 Cheikh Slimane, L'Algérie en arme ou le temps des certitudes, Alger: OPU, 1981.

8 Collection Cedetin, L'Algérie Algérienne. Paris : Maspero 1981

9 C. Rosens, L'Algérie entre les deux grands : une ambiguïté ? Studia Diplomatica34, 1981.

10 Dahmani M, L'Algérie : légitimité historique et continuité politique. Paris: Editions le Sycomere 1979.

11 D.and M. Ottaway, Algeria: the politics of a socialist revolution. Los Angeles: university of California Press 1970.

12 D. Dodge, African Politics in Perspective. Princenton , New Jersey : D. Van Nostrand Company inc. 1966 .

13 D.and M. Ottaway, Algeria: the politics of a Socialist Revolution. Los Angeles: University of California press, 1970.

14 Etudes économiques, Allemagne, paris , organisation de coopération et de développement économique, décembre 1964.

15 Etudes économiques, suède, paris , organisation de coopération et de développement économique, mars, 1966.

16 Etudes économiques, Norvège, paris, organisation de coopération et de développement économique, juin, 1966.

17 Etudes économiques, Danemark, paris, organisation de coopération et de développement économique, janvier, 1966.

18 Etudes économiques, Allemagne, paris , organisation de coopération et de développement économique, décembre 1965.

19 Jean François Poncet, l'Allemagne occidentale politique économique, paris, édition Sirey, 1970

20 J. Donovan, U.S and Soviet Policy in the Middle East 1957-1966

21 Hourani A., a history of the Arab Peoples. New York: MJF Books, 1992.

22 H.B. Sharabi, Nationalism and Revolution in the Arab World. New York: Van Nostrand Reinhold Company, 1966.

23 Harbi Mohamed, Le FLN Mirage et réalité, 2e édition, paris : jeune Afrique, 1985.

24 Harbi Mohamed, La guerre commence, Bruxelles : éditions complexes, 1984.

25 Haroune Ali, la 7e wilaya: la guerre du FLN en France 1954 1962, Alger : édition Rahma, 1992.

26 H. Bienen, an Ideology for Africa. Foreign Affairs, 83, April, 1969.

27 H.J. Morgenthau, Politics Among Nations. New York: Alfred A. Knopf, inc. 1967

28 H. B. Sharabi nationalism and revolution in the Arab World. New York: Van Nostrand Company 1966.

29 K. J. Holsti, International Politics. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, inc. 1967.

30 La planification en cinq pays de l'Europe occidental, Norvège, pays bas…, paris, 1962.

31 Lazreg M, the emergence of classes in Algeria; Colorado: West view Press,inc, 1976

32 L. Hahn, North Africa: a new pragmatism. Orbis, Vol. 8,1964-5.

33 N. Barbour, Algeria: the taste of independence. World Today, 19 May 1963.

34 Nils andrène, le gouvernement de la suède, institut suédois; Stockholm, 1954.

35 Paul gâche, Robert mercier, l'Allemagne et l'Afrique, paris, édition des relations internationales, 1960.

36 P. Balta et C. Ruleau, L'Algérie des Algériens. Paris: les Editions Ouvrières, 1981

37 P. Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie. Paris: Editions France-Empire 1972.

38 P. Johnson, Modern Times: the world from the twenties to the nineties. New York: Harper Collins Publishers, inc. 1991.

39 P. Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie. Paris: Editions France Empire, 1972.

40 Raymond Fusilier, le parti socialiste suédois, son organisation, paris, les éditions ouvrières, 1954.

41 Rober G Girey, Les syndicats ouvrières allemands après la guerre, paris, Domat-Montchrestien.

42 R.B. Revere, consensus in independent Algeria. Ph.D thesis, New York University 1970.

43 R. A. Mortimer, the Algerian Revolution in search of African Revolution. Journal of Modern African Studies, vol.8, 1970.

44 République fédérale d'Allemagne, paris, Etudes économiques, Allemagne, paris, organisation de coopération et de développement économique, 1958.

45 Textes Fondamentaux du Parti du FLN. Alger: Département Information et Culture, 1981.

46 Unesco, la politique culturelle en Finlande, paris, Unesco, 1972.

47 W.B. Quandt, can we do business with radical Nationalists? Algeria: yes. Foreign Policy, N°.7, 1971.

48 W. Quandt, can we do business with radical nationalists? Algeria: yes. Foreign Policy 7,1971-72

49 W. I. Zartman, Government and Politics in Northern Africa. London: Methuen and co. ltd. 1964.

الفـــهـــرس

مقدمة..... 11

الفصل الأول: منطلقات و محددات علاقات الثورة الجزائرية بالبيئة الخارجية..... 29

أولا/ مميزات المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الثورة..... 29

- انقسام العالم الى معسكرين..... 30
- مخلفات القضية الألمانية..... 32
- مشروع مارشال..... 33
- ظهور منظمة الأمم المتحدة..... 35

ثانيا/ بروز حركات التحرر..... 40

ثالثا/ دور المنظمات الدولية و الاقليمية في دعم الثورة واستمرارها..... 43

- دور منظمة الأمم المتحدة في تدويل القضية الجزائرية..... 43
- دور جامعة الدول العربية في تدعيم الثورة الجزائرية..... 52

أ/ على المستوى الاعلامي و الدعائي..... 53

ب/ على المستوى الاجرائي..... 53

ج/ على المستوى العضوي..... 54

د/ على المستوى الدبلوماسي..... 54

ه/ على المستوى المادي..... 55

- دور الدول الفاعلة و أثرها على الثورة الجزائرية..... 58

أ/ الصين و الثورة الجزائرية..... 59

ب/ الاتحاد السوفيتي و الثورة الجزائرية..... 63

ج/ الولايات المتحدة الأمريكية و الثورة الجزائرية..... 67

الفصل الثاني: العلاقات الدولية للثورة الجزائرية بمجموعة الدول

الاسكندينافية (السويد، الدانمرك، النرويج ، فنلندا) وألمانيا..... 77
أولا: التعريف بالدول الاسكندينافية وألمانيا الغربية وأهميتها التاريخية والجغرافية..... 94
1- تاريخ وجغرافية دولة مملكة السويد..... **94**
2- تاريخ وجغرافية دولة مملكة الدانمرك..... **98**
3- تاريخ وجغرافية دولة مملكة النرويج..... **100**
4- تاريخ وجغرافية جمهورية فنلندا..... **101**
5- تاريخ وجغرافية جمهورية ألمانيا الغربية..... **105**
ثانيا/ طبيعة النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي السائد لدى الدول الاسكندينافية وألمانيا..... 108
1- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة للسويد..... **108**
2- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة الدانمرك.... **116**
3- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة للنرويج..... **121**
4- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لجمهورية فنلندا.. **129**
5- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لجمهورية ألمانيا الغربية..... **135**
ثالثا/ الموقف الرسمي والشعبي للدول الاسكندينافية وألمانيا الغربية من الثورة الجزائرية وتطوره..... 140
1- تطور الموقف الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية..... 140
- تطور الموقف ألمانية الغربية الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية..... **141**
- تطور الموقف السويدي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية **156**
- تطور الموقف النرويجي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية..... **159**
- تطور الموقف الفنلندي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية **161**
- تطور الموقف الدانمركي الرسمي والشعبي من الثورة الجزائرية **162**

2- موقف الدول الاسكندينافية من تدويل القضية الجزائرية 164

خلاصة الفصل..... 168

الفصل الثالث: الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية..... 189

- مقدمة..... 189
- التعريف بالدول الأنجلوساكسونية..... 191
- خلفيات وأسس العلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوساكسونية..... 208
- أطر وطبيعة العلاقة بين الثورة الجزائرية والدول الأنجلوسكسونية..... 214
- مواقف الدول الأنجلوساكسونية من القضية الجزائرية في المحافل الدولية..... 222
- منظمات المجتمع المدني في الدول الأنجلوساكسونية والثورة الجزائرية..... 229
- خلاصة واستنتاجات الفصل..... 235

الفصل الرابع: الثورة الجزائرية و دول الحزام الأوربي اللاتيني (إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا)..... 249

المبحث الأول: طبيعة النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي السائد لدى دول الحزام اللاتيني 249

المطلب الأول : التعريف بدول الحزام اللاتيني اسبانيا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا..... 249

1- مملكة اسبانيا 249

2- دولة ايطاليا..... 252

3- مملكة بلجيكا..... 253

4- جمهورية سويسرا..... 255

المطلب الثاني : طبيعة أنظمة دول الحزام الأوربي اللاتيني 257

1- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة اسبانيا..... **257**
2- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لدولة ايطاليا **262**
3- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لمملكة بلجيكا..... **268**
4- النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لجمهورية سويسرا **270**

المبحث الثاني: الأسس الفكرية والإيديولوجية لدول الحزام الأوروبي ومواقفها من الثورة الجزائرية..... 274

المطلب الأول: دور دول الحزام والتقارب فيما بينها..... 274
1- مع الجزائر..... **275**

2- مع فرنسا..... **277**

المطلب الثاني : نشاط وموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية 280

1- مكتب روما..... **287**

2- مكتب سويسرا..... **288**
3- مكتب مدريد..... **291**

المطلب الثالث : موقف دول الحزام الأوروبي في المحافل الدولية..... 296
1- على مستوى الأمم المتحدة..... **296**
2-... المنظمات الدولية..... **301**
قائمة المصادر و المراجع..... **309**
الفهرس..... **321**